

مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة

مسؤوليات مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش - التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الأنترنت أساليب
المعاينة في المراجعة لإختبارات الرقابة الداخلية

د. شحاتة السيد شحاتة

استاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

د. عبد الوهاب نصر على

استاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية



دار التعليم الجامعي

للطباعة والنشر والتوزيع

٢١ ش شادي عيد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الاسكندرية - ج.ع.م. ٠٠٢/٠١١١٩٩٥٠٠٩-٠١٠١٨٢١٧٩٦ موبايل ٠٠٢/٥٥٦٣٩٦١ تلفاكس ٠٠٢/٠١١١٩٩٥٠٠٩-٠١٠١٨٢١٧٩٦

Email: dartalemg@yahoo.com

مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة

مسئوليات مراقبي الحسابات عن اكتشاف الغش - التأكيد المهني على الخفة في مواقع الشركات على الأنترنت
أساليب المعالجة في المراجعة لإختبارات الرقابة الداخلية



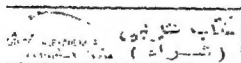
د. شحاتة السيد شحاتة

استاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

د. عبد الوهاب نصر على

استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

2014



١١٨١٤٦ التمهيد



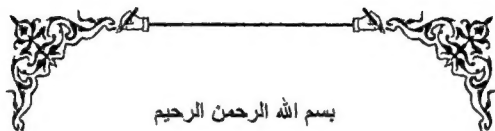
دار التعليم الجامعي

٢١ شارع شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - عباس - الإسكندرية - ج.م.ع.

تليفاكس: ٠٢/٥٥٦٢٩٦١ - ٠٠٢ موبايل: ٠٠٢/٠١٠١٨٢١٧٩٦

٠٠٢/٠١١٩٩٩٥٠٠٩

Email: dartalemg@yahoo.com



بسم الله الرحمن الرحيم

{ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل
آمن بالله وملأنته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من
رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك
المصير } Ω

صدق الله العظيم
(آخر سورة البقرة)

المقدمة

تعتبر مراجعة الحسابات أحد العلوم الإنسانية التى تتفاعل مع متغيرات بيئة الأعمال وتؤثر على سلوك أصحاب المصلحة فى المشروع خاصة المستثمرين والمتعاملين فى بورصة الأوراق المالية.

ويتنصف بيئة الأعمال المعاصرة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال والخصخصة والتوسع فى التجارة الإلكترونية واستخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية ، وإتجاه معظم دول العالم ومنها مصر نحو الخصخصة والتحرر الإقتصادى، وتحرير التجارة الخارجية والخدمات.

ويتناول هذا المؤلف بعض المجالات المتقدمة للمراجعة الخارجية فى ضوء التحديات المهنية ومتغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيئة الممارسة المهنية فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين فى ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية .

ويشتمل هذا الكتاب على ستة فصول حيث يتناول الفصل الأول "فجوة التوقعات ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية"،

ويتناول الفصل الثانى "المراجعة وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلى".

ويختص الفصل الثالث "بالمراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية".

ويتناول الفصل الرابع "التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust ، والتأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية Sys.Trust"،

ويتناول الفصل الخامس مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش والتقرير عنه فى أنظمة المحاسبة الالكترونية

وأخيراً، خصصنا الفصل السادس لدراسة أساليب المعاينة فى المراجعة لاختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات، سواء كانت معاينة الصفات أو معاينة المتغيرات، وذلك لأغراض بيان مدى فائدة هذه الأساليب فى ممارسة أسلوب المراجعة الإختبارية.

ونحمد الله سبحانه وتعالى ونشكر فضله علينا، ونود أن يكون فى هذا الكتاب نفع للمهتمين بديننا المال والأعمال وللدارسين والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر والعالم العربى، وأن يكون فيه إضافة للمكتبة العربية.

والله ولى التوفيق

المؤلفان:

الإسكندرية فى 2013/3/3

أ.د. عبد الوهاب نصر
د. شحاته السيد

الفصل الأول

فجوة التوقعات ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية

نتناول فى هذا الفصل بالدراسة مفهوم وقياس فجوة التوقعات فى مجال مهنة المحاسبة والمراجعة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، كما نتناول بالدراسة سبل وآليات مواجهة المهنة لهذه الفجوة عالمياً ومحلياً. وأخيراً نشير باختصار إلى مستقبل المهنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وذلك كما يلى :

1- مفهوم فجوة التوقعات.

2- قياس فجوة التوقعات كمياً.

3- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

وستعرض لكل مما سبق على النحو الوارد فى الصفحات التالية:

1- مفهوم فجوة التوقعات : Expectation Gap

ببساطة شديدة تعرف فجوة التوقعات فى المحاسبة والمراجعة بأنها مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمى القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات أصحاب المصلحة فى المشروع بشأن ما يحتاجونه من مراقب الحسابات وبين ما يقدمه لهم الآن.

1/1- لماذا ظهرت فجوة التوقعات ؟

ظهرت فجوة التوقعات لأن طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات أكبر بكثير مما يقدمه لهم هو الآن من خدمات مهنية وما يسأل أمامهم عنه الآن من مسئوليات مهنية.

ومعنى ذلك أنه يمكن التعبير عن فجوة التوقعات في المراجعة بأنها فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لهم وأمامهم.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن فجوة التوقعات فى المراجعة هى النقص فى عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لأصحاب المصلحة فى المشروع مستخدمى القوائم المالية وتقريره.

2/1- سمات فجوة التوقعات فى المراجعة :

تتميز فجوة التوقعات فى المراجعة بعدة سمات نوجزها فيما يلى :

أ- فجوة التوقعات دائماً ما تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات. ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسئوليات مراقب الحسابات، والأسباب كثيرة، أهمها وببساطة أن المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معاً، ومن طبيعتها أنها تنشط وتعمل بجودة أعلى فى ظل اقتصاديات السوق، ولذلك حينما يوجد طلب على خدماتها فبأنها تسعى للوفاء به لتحقيق الهدفين، المادى والمهنى.

ب- فجوة التوقعات غير سالكنة، أو ديناميكية بطبيعتها لأنها محددة بمتغيرين هما، طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات، وعرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات.

ج- فجوة التوقعات كمية ونوعية، بمعنى أن فالض الطلب على خدمات مراقب الحسابات هو فالض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسئولياته من جهة، وفالض في جودة أدائه المهني.

د- فجوة التوقعات ضارة بالمهنة وبالمجتمع، لأن وجودها مغناه قصور في عرض خدمات ومسئوليات المهنة كماً ونوعاً مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤديها من جهة، كما ينعكس ذلك سلباً على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.

هـ- فجوة التوقعات دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، وبالطبع في ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات بالطبع لدول العالم الثالث، ومع ذلك تتباين الدول فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة.

2- قياس فجوة التوقعات كمياً :

يعنى القياس الكمي للفجوة التوقعات تحديد فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات مراقب الحسابات بغض النظر عن نوعية هذه الخدمات. وهذا القياس بالطبع منقوص، إذ أن جودة خدمات مراقب الحسابات لا تقل بأي حال من الأحوال عن كمية خدماته، بل من المرغوب فيه دائماً أداء أكبر قدر من الخدمات المهنية بجودة مرتفعة.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإننا يجب أن نذكر أن القياس الكمي لفجوة التوقعات في مصر يختلف عنه عالمياً في دول اقتصاد السوق. فمن المؤكد أن الفجوة أكبر في مصر بالمقارنة بدول اقتصاد السوق.

ووفقاً لهذا التوجه يمكن قياس فجوة التوقع في مصر في مطلع القرن الحادى والعشرين وبعد صدور بعض معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 166 فى عام 2008 من جهة، وفى ضوء استقراء واقع الممارسة المهنية الفعلية من جهة أخرى كالتالى :

1-1/2- طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات مراقب الحسابات فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين :

يمكن حصر هذا الطلب- كما سنبرره فيما بعد - فيما يلى :

1/1/2- الحاجة لمراجعة القوائم المالية السنوية للتاريخية.

2/1/2- الحاجة لفحص القوائم المالية ربع السنوية التاريخية.

3/1/2- الحاجة لمراجعة القوائم المالية المتوسطة المختصرة.

4/1/2- الحاجة لفحص القوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

5/1/2- الحاجة لاختيار المعلومات المالية السنوية المستقبلية.

6/1/2- الحاجة إلى المراجعة المستمرة للمعلومات والعلاقات المالية

الجوهرية عبر شبكة الإنترنت.

7/1/2- الحاجة لفحص المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شبكة

الإنترنت.

8/1/2- الحاجة للتأكيد المهني على الثقة فى مواقع الشركات على شبكة

الإنترنت.

9/1/2- الحاجة للتأكيد المهني على الثقة في النظم الإلكترونية.

10/1/2- الحاجة إلى مراجعة الأداء البيئي للشركات الملوثة للبيئة.

11/1/2- الحاجة إلى مراجعة الإدارة للشركات المساهمة.

12/1/2- الحاجة إلى الخدمات الإدارية الورقية.

13/1/2- الحاجة إلى الخدمات الإدارية الإلكترونية.

14/1/2- الحاجة إلى الاستشارات الإدارية التقليدية.

15/1/2- الحاجة إلى الاستشارات الإدارية الإلكترونية.

16/1/2- الحاجة إلى مسئوليات مهنية جديدة.

2/2- عرض خدمات مراقب الحسابات الآن في مصر :

يقدم مراقب الحسابات الآن في مصر الخدمات المهنية التالية :

1/2/2- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية.

2/2/2- فحص القوائم المالية التاريخية ربع السنوية.

3/2/2- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.

4/2/2- فحص القوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

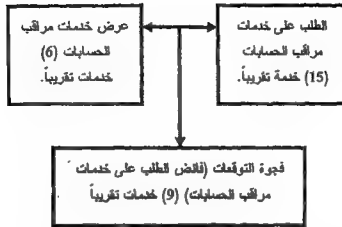
5/2/2- الخدمات الإدارية الورقية.

6/2/2- الخدمات الاستشارية التقليدية.

3/2- المساحة الكمية لفجوة التوقعات في مصر :

يمكن الآن قياس فجوة التوقعات في مصر كمياً بفائض الطلب على

خدمات مراقب الحسابات كالتالي :



4/2- المردود المهني للقضاء على فجوة التوقعات :

من المؤكد أن القضاء على فجوة التوقعات في مصر حلم وأمل المحاسبين المصريين جميعاً وللمهنيين منهم بصفة خاصة لأن ذلك إن حدث فسوف سنعكس إيجاباً على عمل المحاسبين وسعة وعائد المهنة والاقتصاد الوطني ككل.

وإذا ما أردنا أن نقف على المردود المهني للقضاء على فجوة التوقعات، وبالطبع للحد جزئياً من فجوة التوقعات، علينا أن نعرف المنتج المهني للخدمات المكونة للفجوة (9 خدمات) ولنا أن نتخيل ماذا يحدث للمهنة والمجتمع إن تحققت هذه الوفرة من المنتجات المهنية.

1/4/2- المنتج المهني لاختبار المعلومات المالية المستقبلية :

أ- اختبار المعلومات المالية المستقبلية خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف - الإدارة، ومراقب الحسابات، وأصحاب المصلحة في المشروع.

ب- مجالها يشتمل على القوائم المالية التقديرية والافتراضات التى بنت عليها الإدارة تقديراتها أو تنبؤاتها.

ج- المنتج المهني لهذه الخدمة أن يؤكد مراقب الحسابات إيجاباً بشأن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وسلباً بشأن الافتراضات التى بنت عليها الإدارة تنبؤاتها.

2/4/2- المنتج المهني للمراجعة المستمرة :

أ- المراجعة المستمرة خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف -الإدارة، مراقب الحسابات، وأصحاب المصلحة فى المشروع- مستخدمى موقع الشركة على شبكة الإنترنت.

ب- مجالها يشمل المعلومات المهمة والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها الشركة على موقعها على شبكة الإنترنت.

ج- المنتج المهني لهذه الخدمة المهنية عبارة عن تأكيد إيجابى بشأن المعلومات المالية والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها الشركة عبر شبكة الإنترنت.

د- المراجعة المستمرة بهذا المعنى مدخل جديد أو أسلوب معاصر، لممارسة مراجعة الحسابات فى ظل التجارة الإلكترونية، ونظم المعلومات المحاسبية الفورية RTA، ومثلما تفصح الشركة عن المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شبكة الإنترنت فإن مراقب الحسابات يراجع أيضاً عبر شبكة الإنترنت.

4/4/2- الفحص المستمر للمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شبكة الإنترنت:

أ- الفحص المحدود المستمر CLR خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف وأطرافها الثلاث هم نفس أطراف المراجعة المستمرة.

ب- مجالها يشمل المعلومات المالية والعلاقات المالية الجوهرية أى نفس مجال المراجعة المستمرة ولكنها معلومات وعلاقات مالية مخصصة ومؤقتة يومياً بل لحظياً.

ج- المنتج المهني للفحص المحدود المستمر عبارة عن تأكيد سلبى بشأن المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية المؤقتة وصيغته :

' وبناءً على الفحص الذى قمنا به لم يتبين لنا وجود تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجراؤها على المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها شركة (الياسمين التجارية) على موقعها على شبكة الإنترنت WWW يوم / / 2013، لى تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

5/4/2- التأكيد المهني على الثقة فى موقع الشركات على الإنترنت :

أ- التأكيد المهني على الثقة فى موقع الشركة على الإنترنت خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف-موقع الشركة على الإنترنت، مراقب الحسابات، زوار الموقع.

ب- مجالها تأكيدات الإدارة بشأن سلامة تصميم وتشغيل الموقع وأمنه وسلامة الدخول عليه وسلامة العمليات التجارية الإلكترونية التى تتم عبره، أى تأكيدات الثقة فى الموقع.

ج- المنتج المهني للخدمة عبارة عن تأكيد إيجابي بشأن أمن وسلامة الموقع وسلامة عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم من خلاله.

6/4/2- التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية :

أ- التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية SYS.Trust خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف - الإدارة، مراقب الحسابات، ومستخدمي النظام.

ب- مجال الخدمة يشمل تأكيدات الإدارة بشأن سلامة تصميم وتشغيل النظام الإلكتروني، أي نظام إلكتروني، مثل نظام الفيزا كارد، نظام التداول الإلكتروني للأوراق المالية بالبورصة، ونظام معلومات المحاسبية الفورية.

ج- المنتج المهني للخدمة عبارة عن تأكيد إيجابي من جانب مراقب الحسابات بأن للنظام مستوفى معايير سلامة التصميم والتشغيل.

7/4/2- مراجعة الأداء البيئي للشركات الملوثة للبيئة :

أ- مراجعة الأداء البيئي مراجعة غير مالية خارجية وهي خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة، مراقب الحسابات، وأصحاب المصلحة في المشروع، سواء المساهمون، المقرضون، نقابات العمال، جهاز شلون البيئة، المستهلكون، وعلامة للشعب.

ب- مجالها يشمل، القرارات والإجراءات والآليات والسياسات ونظم الإدارة والرقابة التي وضعتها وتنفذها إدارة الشركة لمكافحة تلويث البيئة والمساهمة في مشروعات التنمية المحلية.

ج- المنتج المهني للمراجعة البيئية الخارجية غير المالية عبارة عن رأى
فنى لمراقب الحسابات- كرئيس لفريق المراجعة، بشأن مدى ملاءمة
قرارات وإجراءات وآليات وسياسات ونظم الإدارة البيئية التى وضعتها
ونفذتها الشركة خلال الفترة المحاسبية.

8/4/2- مراجعة إدارة الشركات المساهمة :

أ- مراجعة إدارة الشركات المساهمة خدمة مهنية تصديقية ثلاثية
الأطراف، الإدارة، مراقب الحسابات، أصحاب المصلحة فى المشروع
خاصة المساهمون وجهات الرقابة الرسمية.

ب- مجالها يشمل القرارات والسياسات والأساليب والخطط الإدارية
الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية عن الفترة المحاسبية.

ج- المنتج المهني لمراجعة الإدارة تأكيد إيجابى فى صورة رأى فنى يبدیه
مراقب الحسابات، المراجع الإدارى، رئيس فريق المراجعة الإدارية.

9/4/2- الخدمات الإدارية الورقية :

أ- الخدمات الإدارية الورقية خدمات مهنية غير تصديقية طرفها الإدارة
ومراقب الحسابات.

ب- مجالها متنوع ومن أمثلته : دراسات الجدوى، تصميم نظم المعلومات
المحاسبية، تصميم نظام تكاليف، تصميم نظام المخازن، إبداء الرأى
بشأن فتح أو إغلاق مصنع أو خط إنتاج وإجراء دراسة لسوق المنتج،
وإعداد الأمر الضريبى.

ج- المنتج المهني لهذه الخدمة عبارة عن تأكيد مهني مباشرة من مراقب
الحسابات إلى إدارة الشركة فى صورة تقرير مكتوب.

د- يشترط فيها ألا يشارك مراقب الحسابات في اتخاذ القرار الإداري لكى لا يفقد إدراك الطرف الثالث لكونه مستقلاً كمراجع حسابات.

10/4/2- الخدمات الإدارية الإلكترونية :

أ- الخدمات الإدارية الإلكترونية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة، مراقب الحسابات.

ب- مجالها يشتمل على كثير من الخدمات الإلكترونية مثل تصميم مواقع Sites للشركات على شبكة الإنترنت، تصميم نظم أمن المعلومات الإلكترونية، تصميم نظام معلومات محاسبى فوري. تصميم نظام إلكترونى للدفع أو للحصول مثل بطاقات الائتمان لدى البنوك، وعمل دراسات جدوى للمفاضلة بين عروض شركات الخدمات الإلكترونية Server.

ج- المنتج المهنى لهذه الخدمات تقرير مباشرة لإدارة الشركة عبر شبكة الإنترنت.

11/4/2- الاستشارات الإدارية الورقية :

أ- الاستشارات الإدارية الورقية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة ومراقب الحسابات.

ب- مجالها بصفة عامة الاستشارات التى لا يترتب عليها الانتقال لمقر الشركة واستخدام بياناتها، وإنما تقديم الاستشارة فى صورة خطاب مكتوب موجه لإدارة الشركة كما فى حالات، المعالجة الضريبية لبند معين، الاستشارات للقانونية فى مجال المعاشات والتأمينات، الاستشارات المحاسبية لتطبيق معايير محاسبية معينة.

ج- المنتج المهني للخدمات الاستشارية عادة ما يكون في صورة تقرير أو رد شفهي أو مكتوب من مراقب الحسابات كمستشار إلى إدارة الشركة مباشرة.

12/4/2- الاستشارات الإدارية الإلكترونية :

أ- الاستشارات الإدارية الإلكترونية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة، ومراقب الحسابات.

ب- مجالها يشتمل على الاستشارات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات مثل : استشارة بشأن تشغيل برنامج محاسبية جاهز، استشارة من الشركة بخصوص برنامج تحليل إحصائي جاهز، استشارة من الشركة بشأن موقع معين على الشبكة، استشارة من الشركة بشأن ترتيبات أمن معلومات، واستشارات ضرائب وقوانين محاسبية ومعايير محاسبية عبر الإنترنت.

ج- المنتج المهني للخدمة متماثل على منتجها في حالة الاستشارات الورقية حيث سيتلقى المراجع التكاليف بطلب الاستشارة مباشرة من الإدارة بأى وسيلة تكنولوجية (بريد إلكترونى E.mail، تليفون، فاكس، على موقعه على شبكة الإنترنت) ويرد مستخدماً نفس الأدوات التكنولوجية.

13/4/2- المسؤوليات المهنية الجديدة لمراقب الحسابات :

ارتبطت فجوة التوقعات ليس فقط بفائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات غير تقليدية لمراقب الحسابات بل أيضاً بفائض طلب من جانبهم أيضاً على مسؤوليات مهنية غير تقليدية. ومن أهم هذه المسؤوليات ثلاث مسؤوليات وهى :

أ- أن يسأل مراقب الحسابات عن اكتشاف والتقرير عن الغش سواء كان غش في صورة تزيف للقوائم المالية أو غش في صورة اختلاس للأصول . أو فساد سواء كان في صورة رشوة أو تعارض مصالح أو مدفوعات غير قانونية أو ابتزاز اقتصادي وغيره.

ب- أن يسأل مراقب الحسابات عن تقييم فرض استمرار المشروع محل المراجعة لمدة لا تتجاوز سنة تالية لتاريخ الميزانية.

ج- أن يسأل مراقب الحسابات عن اكتشاف التصرفات غير القانونية والأعمال غير المشروعة للشركة محل المراجعة.

3- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر :

إذا نظرنا لكم ومساحة فجوة التوقعات في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين نجد الصورة شبه قاتمة لواقع المهنة وهذه حقيقة بلاشك لها أسبابها، ولكن مقابل ذلك نرى مستقبل المهنة أفضل بلا شك لكثير من الأسباب، وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز في حدود هذا المستوى المبثلي من الدراسة في علم المراجعة.

1/3- لماذا توجد فجوة التوقعات في مصر ؟

الإجابة ببساطة شديدة لسببين :

أ- يوجد طلب فعلي بل وينمو على خدمات غير تقليدية لمراقب الحسابات في مصر.

ب- تعاني المهنة من جمود تشريعي، تنظيمي، ومجتمعي، بل وتعاني من انخفاض في المستوى النوعي لخريجي أقسام المحاسبة.

2/3- لماذا ستقل فجوة التوقعات مستقبلاً في مصر ؟

في حقيقة الأمر لن نبالغ إذا قلنا أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سوف يشهد نمواً في عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لم يتحقق في نصف قرن تقريباً 1951-2000 من تاريخ المهنة في مصر، وإليك أسباب هذا التفاؤل المهني عزيزي القارئ :

أ- سيكون لإعادة هيكلة التشريعات المهنية المحاسبية الجديدة وصدور القانون الجديد لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر وإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمراجعة في مصر أثر إيجابي من وجهة نظرنا على كم ونوع عرض خدمات مراقب الحسابات في مصر.

ب- بدأت بورصة الأوراق المالية وهينة سوق المال في القيام بدور تنظيمي رسمي ومؤثر، ظهرت آثاره الإيجابية الميدانية في تفعيل دور لجان المراجعة وتقنين الطلب على إفصاح غير نمطى سيحتاج لمراجعة بالتأكيد، خاصة بالنسبة للشركات المعقدة أوراقها المالية بالبورصة.

ج- صدور تشريعات ذات بعد إلكتروني مثل قانون التوقيع الإلكتروني سيحدث ثورة في علم أدلة الإثبات وسيفتح الباب أمام خدمات مهنية إلكترونية.

د- اندماج الشركات والبنوك تحديداً سيكون له آثار مهنية إيجابية.

هـ- النمو الهائل في مواقع الشركات على شبكة الإنترنت سيفتح الباب أمام الخدمات المهنية الإلكترونية.

و- التقدم السريع في وسائل الدفع الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات سيفتح فرص العمل المهني أمام المحاسبين.

ز- تحرير الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة آت وعلى عجل ولن
تدوم حماية المهنة من الأجنب طويلاً، الأمر الذى سيفرض علينا تنمية
عرض خدمات المهنة كمأ ونوعاً وإلا تسحبنا من المنافسة الإقليمية
والدولية المهنية، وأظننا لن نقبل هذا الانسحاب بالمره.

ح- صدور قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 لسنة 2006(الهيئة
العامة للرقابة المالية حالياً) بشأن ضوابط القيد فى سجل مراقبى
الحسابات لدى الهيئة، حيث يجب على الشركات المقيدة بالبورصة و
الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية و صناديق الاستثمار أن تعين
مراقب حساباتها من بين مراقبى الحسابات المقيدين فى هذا السجل، و
يجب على مراقبى الحسابات المقيدين فى هذا السجل الالتزام بقواعد
عناصر مراقبة الجودة الواردة فى معيار الجودة المصرى الصادر عن
الهيئة العامة لسوق المال، و التى تهدف إلى التأكد من التزام مراقبى
حسابات الشركة المقيدة بالبورصة بالمعايير المهنية و المتطلبات
القانونية و التنظيمية، و أن التقارير التى يعدها مراقبو الحسابات ملاممة
للظروف، و أن القوائم المالية للشركات محل المراجعة تعكس حقيقة
المركز المالى و نتائج الأعمال.

ط- صدور القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق
المالية فى سنة 2007 و التى تتطلب ضرورة إعداد الإدارة لتقرير عن
مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات، و يتم إعداد هذا التقرير سنوياً و
عرضه على المساهمين فى الجمعية العامة العادية للشركة، مع إلزام
مراجع الحسابات بمراجعة هذا التقرير الذى سيؤدى إلى زيادة دور و
مسؤولية مراقب الحسابات من خلال إعداده لتقرير عن مدى التزام الإدارة

بتطبيق و متابعة القواعد التنفيذية للحكومة مما ينعكس على تخفيض فجوة التوقعات فى مصر.

ي-موافقة الشعب المصرى على دستور مصر الجديد فى عام 2012 و الذى تضمن فى الباب الرابع و المتعلق بالهيئات المستقلة و الأجهزة الرقابية منح الأجهزة الرقابية الحق فى إبلاغ سلطات التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم، بالإضافة إلى عدم جواز عزل رؤساء الهيئات و الأجهزة الرقابية الا بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشورى، و أن يتولى تعيين رؤساء الهيئات المستقلة و الأجهزة المستقلة و الأجهزة الرقابية رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشورى و ذلك لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

و من ناحية أخرى نص دستور مصر الجديد فى عام 2012 فى المادة 204 على تشكيل المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد و التى تختص بالعمل على محاربة الفساد و معالجة تضارب المصالح و نشر قيم النزاهة و الشفافية و تحديد معاييرها و وضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بذلك كله، و ضمان تنفيذها بالتنسيق مع الهيئات المستقلة الأخرى، و الإشراف على الأجهزة المعنية التى يحددها القانون.

و لا شك ان ما ورد فى دستور مصر الجديد الذى ولفق عليه الشعب المصرى فى عام 2012 من شانه زيادة دور الاجهزة الرقابية فى منع و كشف الفساد خاصة دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى الرقابة على المال العام..و دور البنك المركزى فى الرقابة على اداء الجهاز المصرفى و بالتالى تحقيق الأجهزة الرقابية لدورها فى خدمة المجتمع، ومحاربة

الفساد الذى يعتبر من أهم معوقات تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة فى أى مجتمع .

وسببوى قيام الاجهزة الرقابية والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد ف مصر بدورها فى منع ومحاربة و كشف الفساد ومعالجة تعارض المصالح ونشر قيم النزاهة والشفافية الى زيادة عرض تشكيلة الخدمات التى تقدمها المراجعة للمجتمع و بالتالى تخفيض فجوة التوقعات فى مجال الرقابة و المراجعة و دعم دور الرقابة و المراجعة فى مكافحة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادى.

الفصل الثانى

المراجعة وتكنولوجيا المعلومات وإستخدام الحاسب الآلى

سوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم المراجعة الخارجية وأركانه الرئيسية ثم نوضح مدى ملائمة هذا المفهوم للمراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. كما نتناول أيضاً مدى ملائمة معايير المراجعة العشر المتعارف عليها للمراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، مع التركيز بدرجة أكبر على معايير الفحص الميداني بصفة عامة ومعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فى ظل إستخدام الحاسب فى تشغيل نظام المعلومات المحاسبى بصفة خاصة، ولذلك فمسوف تركز الدراسة على النقاط الرئيسية التالية⁽¹⁾ :

- أولاً : مفهوم المراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- ثانياً : معايير المراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- ثالثاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- رابعاً : إجراءات المراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- خامساً : مراجعة العمليات الإلكترونية

(1) Donald A. Watne and Peter B.B. Turney, *Auditing EDPS systems* (Englewood Cliffs; N.J. : Prentice – Hall, Inc., 1984), pp. 88-126.

- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).

- د. عبد الوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال – المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية فى ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002).

أولاً : مفهوم المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

وفقاً لمفهوم المراجعة الخارجية فإنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعى للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشى هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها.

ينضح لنا أن هذا المفهوم يحتوى على عدة عناصر ومفاهيم فرعية أهمها ما يلى :

1- المراجعة عملية منظمة

وذلك لأنها نشاط ذو هيكل مرن يتم من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية والمتتابعة، تبدأ بقبول التكاليف واستكشاف بيئة المراجعة وتنتهى ببلورة نتائج المراجعة وإعداد التقرير وإيداء الرأى. ومن الصعب فى ظل مراجعة نظم المعلومات المستخدمة للحاسب أن تتم المراجعة من خلال تتابع للخطوات كما هو الحال إذا تم مراجعة حسابات العميل حيث يتم تشغيل النظام المحاسبى يدوياً، لأن مراجع الحسابات فى ظل استخدام الحاسب لا يستطيع ملاحظة تشغيل العمليات مادياً أو محتوى الملفات.

ونتيجة لذلك، فإن المدخل العشوائى غير المخطط للمراجعة فى ظل الحاسب قد ينتج عن عدم فحص عمليات أو مراحل معينة من النظام والملفات الخاصة بها.

2- جمع وتقييم الأدلة

إن جوهر عملية المراجعة الخارجية هو جمع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بالقوائم المالية كنتائج لتصرفات وأحداث اقتصادية قام بها العميل.

وعادة يهتم مراقب الحسابات في ظل الحاسب بالنتائج المرتبطة بكل من الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية والملفات الناتجة عن تشغيل الحاسب. وسيتم جمع الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام لتحديد ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل كما تم تصميمه، وكذلك من خلال الاختبارات الجوهرية للتفاصيل لتحديد ما إذا كانت محتويات ملفات الحاسب توضح مبادلات وعمليات منشأة العمل بصورة سليمة.

ومن ناحية أخرى نجد أن الآلة والمستندات في أنظمة التشغيل الإلكترونية أدلة غير ورقية يمكن تغييرها وتبديلها بسهولة دون ترك أثر بالمقارنة بالأدلة والمستندات الورقية التقليدية والتي تتميز بمصادقية أكبر .

3- تحديد مدى تمشى مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة

تتضمن عملية المراجعة تحديد مدى تمشى المزاعم التي تتضمنها القوائم المالية لمنشأة العمل مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط العمل إن وجدت والقوانين واللوائح السارية. ولا تختلف هذه العملية في حالة المراجعة في ظل استخدام الحاسب، وإن كانت ستكون أكثر صعوبة وتعقيداً. ويعتبر تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة في ظل استخدام الحاسب عملية معقدة بسبب أن هيكل الرقابة الداخلية سيكون أكثر تعقيداً، ولأنه من الصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هي نفسها المستخدمة فعلاً أم أنها مجرد نسخ مزيفة لا يستخدمها العمل فعلاً في تشغيل النظام.

4- توصيل النتائج لمستخدميها

يعتبر مراقب الحسابات مسئولاً عن توصيل نتائج المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية وتقديره، خاصة المساهمون سواء، كان يقوم بالمراجعة في ظل الحاسب أو في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات

المحاسبى. ولكن مستخدمى نتائج المراجعة فى ظل الحاسب يشملون أيضاً أعضاء فريق المراجعة الذين يلزمهم جمع نتائج مراجعة الحاسب مع نتائج الجوانب الأخرى للمراجعة، كما يعتبر العميل من مستخدمى نتائج المراجعة فى هذه الحالة.

وفى الحالتين الأخيرتين فإن عملية توصيل النتائج تكون معقدة بسبب صعوبة وعدم شيوع مصطلحات التشغيل الآلى لنظام المعلومات المحاسبى من ناحية ودرجة التعقيد الزائدة فى جمع وتكامل نتائج الفحص. ويرجع مدى تعقد عملية تجميع وتكامل نتائج المراجعة إلى أن كلاً من تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية للنظام المستخدم للحاسب وأرصدة الحسابات المحتفظ بها فى الحاسب يجب أخذهما معاً فى الحسبان مع تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الهيكل الكلى للرقابة الداخلية وأرصدة الحسابات المحتفظ بها يدوياً.

وتخلص مما سبق إلى أن مفهوم المراجعة الخارجية فى ظل الحاسب لا يختلف عنه فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى بصفة عامة وإن كان استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى يؤثر بالضرورة على تتابع خطوات عملية المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة، وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة، وأخيراً توصيل نتائج المراجعة لمستخدميها المعنيين بها، حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيداً.

ثانياً : معايير المراجعة فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

يجب أن يلم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة الأساسية العشر المتعارف عليها وأى إصدارات بمعايير إضافية أخرى، والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل للنظام المحاسبى. ويجب أن يلتزم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة العشر مع مراعاة ما يلى :

1- المعايير العامة

لا تتأثر هذه المعايير كثيراً فى ظل استخدام العميل للحاسب، لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات فى المقام الأول، ولكننا يجب أن نلاحظ ما يلى :

أ- بخصوص معيار التأهيل العلمى والتدريب العملى

يتطلب إلزام مراقب الحسابات بهذا المعيار فى ظل الحاسب أن يجتاز برامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل فى إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الإنترنت فى حالة الإفصاح الفورى، وتحليل وتفسير النتائج. ومعنى ذلك أن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلاً ومدرّباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هى التى تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراقب الحسابات العادى. بمعنى أنه يجب على مراقب الحسابات ان يكون على دراية ومعرفة بأنظمة المحاسبة الإلكترونية ولديه المهارة على معرفة كيفية تشغيلها حتى يستطيع مراجعتها .

ب- معيار الاستقلال والحياد

يجب أن يكون مراجع الحسابات في ظل الحاسب مستقلاً ومحياداً في الواقع وفي الظاهر، ولكن لأنه عادة ما يختلف تشكيل فريق المراجعة عنه في ظل المراجعة العادية فيجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه الفعلى والذهنى والظاهرى على كل أعضاء الفريق، خاصة من هم من خارج مكتب المراجعة، مثل خبير النظم، والإنترنت والاتصال عن بعد.

ج- معيار بذل العناية المهنية الكافية

يجب أن يبذل مراقب الحسابات في ظل الحاسب العناية المهنية الكافية والملائمة. ويتطلب الأمر منه أن يفي بمسؤوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة أنه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر، خاصة عن أداء عملية المراجعة أو تطبيق معايير العمل الميداني كما سنوضح فيما بعد.

2- معايير العمل الميداني

من المعروف أن معايير العمل الميداني الثلاث هي المعايير التي تحكم سلوك مراجع الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة في حالة المراجعة في ظل الحاسب عنها في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي، وذلك على النحو التالي :

أ- فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين

من المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم، في حالة المراجعة في ظل الحاسب، ستكون من أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية :

- يواجه مراقب الحسابات عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة لمراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية ضرورة تقييم وإختيار أنواع من الرقابة لا توجد فى حالة المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى.

- قد تتطلب عملية مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية مساعدين ذوخبرة معينة لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر مراقب الحسابات للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين بالمكتب.

- صعوبة الإشراف على المساعدين من المحاسبين والمراجعين.

- صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وآدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلى نفسه.

ب- فيما يتعلق بمعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية

يعتبر هذا المعيار على وجه الخصوص من أكثر معايير المراجعة تأثراً باستخدام العميل للحاسب الآلى فى تشغيل النظام المحاسبى، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرنامج المراجعة النهائى. ويجب أن يتأكد مراقب الحسابات من زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية فى أنظمة المحاسبة الإلكترونية بالمقارنة بنظم المحاسبة اليدوية وذلك للعديد من الأسباب لعل أهمها إمكانية مسح البيانات نتيجة اخطاء التشغيل أو استخدام أشخاص غير مصرح لهم باستخدام الحاسب الآلى ، وكذلك إمكانية تغيير أو سرقة النيات دون ترك أثر . وسنولى هذا المعيار إهتماماً كبيراً فى الصفحات التالية.

جـ فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة

يتطلب وفاء مراقب الحسابات بهذا المعيار إدراك أثر استخدام العميل للحاسب على نوع الأدلة من ناحية وإجراءات جمع هذه الأدلة من ناحية أخرى. فقد تتغير أنواع الأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود مستندات المصدر والمستخدم كمستندات لدفاتر اليومية والأستاذ. كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة ربما بسبب أن مراقب الحسابات قد يضطر لإحلال الحاسب الآلى وبرنامج تشغيله لأغراض الفحص المادى الذى يؤديه فى ظل النظام اليدوى. هذا وسنعاود دراسة أثر الحاسب على إجراءات المراجعة فى الصفحات التالية.

3- معايير التقرير

لا تختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبى وتوصيل المعلومات المحاسبية، لأن التقرير هو المنتج النهائى لعملية المراجعة حسبا تم تخطيطها وتنفيذها ولذلك يلزم أن يعد مراقب الحسابات فى ظل الحاسب تقريره ملتزماً بالمعايير الأربعة للتقرير وهى :

- أ- أن يشير فى تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.
- ب- أن يشير فى تقريره إلى الظروف التى لم يراعى فيها الاتساق فى تطبيق المبادئ المحاسبية.

ج- أن يفترض كفاية الإفصاح ما لم يشر فى تقريره إلى غير ذلك.

- د- أن يبدى رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك ومبنيه.

ثالثاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات (أنظمة المحاسبة الإلكترونية)

دون أدنى إخلال بمفاهيم وأهداف وأنواع وأهمية تقييم الرقابة الداخلية فى ظل أى وسيلة لتشغيل النظام للمحاسبى فإن مراقب الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بدراسة وتقييم أنواع عديدة من الرقابة مرتبطة بتشغيل الحاسب على وجه الخصوص. وتشمل هذه الأنواع الأخرى من الرقابة كلاً من الرقابة العامة ورقابة التطبيق. وسوف نتناول فى هذا المجال النقاط الفرعية التالية :

- هيراركية الرقابة الداخلية فى حالة التشغيل الإلكتروني لنظام المعلومات.
 - آثار التشغيل الآلى لنظام المعلومات على الرقابة المحاسبية.
 - أدوات المراجعة فى ظل الحاسب.
 - الرقابة العامة ورقابة التطبيق.
 - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- 1- هيراركية الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى لنظام المعلومات

يتكون هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات من شقين رئيسيين، هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية كما يلى :

1/1- الرقابة الإجرائية : وتشمل :

- أ- خطة التنظيم.
- ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية.
- ج- الالتزام بالسياسات والأساليب والإجراءات الإدارية.

2/1- الرقابة المحاسبية : وتشمل :

- أ- خطة التنظيم.
- ب- أساليب وإجراءات حماية الأصول.
- ج- دقة وإمكانية الاعتماد على طرق وإجراءات البيانات المحاسبية.
- د- الخصائص الأساسية وتشمل :
 - كفاءة العاملين.
 - الفصل بين المهام.
 - تنفيذ العمليات كما تم اعتمادها.
 - التسجيل الصحيح للعمليات.
 - مراقبة حيازة الأصول.
 - المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.
- هـ- الرقابة على التشغيل الآلى للبيانات وتشمل :
 - الرقابة العامة.
 - رقابات التطبيق.

2- أثر التشغيل الآلى للبيانات على الرقابة المحاسبية

للتشغيل الآلى للبيانات آثار عديدة على نظام تشغيل البيانات المحاسبية، لأن التشغيل الآلى للبيانات يحدث تغييرات عديدة فى النظام المحاسبى وهذه التغيرات تؤثر بدورها فى خصائص الرقابة الداخلية المحاسبية. وأخيراً فإن التغيرات فى النظام المحاسبى وخصائص الرقابة الداخلية المحاسبية تؤثر بالتالى فى إختبارات المراجعة.

ونوضح فيما يلى أثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى والرقابة الداخلية.

1/2- أثر الحاسب على النظام المحاسبي

يؤدي استخدام الحاسب في تشغيل النظام المحاسبي إلى تغييرات عديدة في هذا النظام من أمثلتها ما يلي :

أ- أن كثير من الأنشطة كانت غير مركزية يؤديها عدد من الموظفين يمكن أن تتم الآن مركزياً في برنامج واحد للحاسب الآلي، مما يعني عدم الحاجة للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام. وعلى سبيل المثال فإن برنامج الأجور يمكن أن ينفذه العديد من موظفي قسم الأجور التي كانوا يقومون بحساب إجمالي وصافي الأجور باستخدام بيانات الموظفين والعمال وعدد ساعات العمل ومعدل أجر الساعة والمرتب الأساسي والاستقطاعات من المرتب ثم إعداد كشف المرتبات والأجور الشهري أو حتى الأسبوعي، وتسجيل الأجور والمرتبات في الدفاتر ثم مراجعة العمليات السابقة.

ب- إن نقص الوثائق المستندى يعتبر من أهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسب. فبدون توثيق ملائم سوف تختفى وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تتبع تشغيل البيانات لعملية معينة أو أكثر.

ج- إن تخزين إجراءات أو برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات أو ملفات الحاسب يعني أن المراجع يجب أن يعتمد على الحاسب والبرنامج للكشف عن خطوات تشغيل البيانات، والبيانات نفسها.

د- بالرغم من أن شركات كثيرة قد توصلت إلى أن إجمالي عدد الموظفين يتزايد مع إدخال الحاسب، فما زال هناك تناقص في اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلي للبيانات المحاسبية. ويؤدي نقص الاهتمام الإنساني هذا إلى عدم وجود الضبط المادي لاكتشاف الأخطاء أثناء تشغيل البيانات كما كان الحال في ظل التشغيل اليدوي للبيانات.

هـ- بالرغم من محاولتنا المستمرة للتغلب على الأخطاء العشوائية فى النظم اليدوية، فإننا يجب أن نؤهل أنفسنا لمواجهة الأخطاء المنظمة فى ظل استخدام الحاسب، والتي تنتج من استخدام نفس البرنامج لتشغيل عمليات متشابهة.

و- غالباً ما يتم تشغيل قسم الحاسب بواسطة موظفين ذوى معرفة متخصصة وأصبح هذا الوضع يحتاج من المراجع أن يكون كفىاً وفعالاً فى مراجعة عمليات تشغيل البيانات، التى يقوم بها هؤلاء المتخصصون باستخدام الحاسب.

ز- لأن العديد من أوجه الرقابة المحاسبية التى يعتمد عليها المراجع يجب أن يتضمنها برنامج الحاسب فإن المراجع فى ظل الحاسب يجب أن يهتم كثيراً بالمراحل المبكرة لتصميم النظم.

ح- إن التغيرات السابقة التى أوجدها الحاسب الآلى تؤثر فى التشغيل الآلى للبيانات والأقسام ذات الصلة بهذا التشغيل، ولكن المشاكل والصعوبات التى يواجهها المراجع فى ظل التشغيل الآلى للبيانات غالباً، ما تتناسب عكسياً مع حجم الحاسب المستخدم. وعلى سبيل المثال، فإنه من الصعب تحقيق الفصل بين المهام فى ظل الحاسبات الصغيرة بسبب نقص الأفراد المتخصصين والذى غالباً ما يؤدى إلى تخفيض جودة التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.

2/2- أثر الحاسب على الرقابة الداخلية

يجب على مراقب الحسابات أن يعيد التحقق من الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية للمحاسبية فى حالة إدخال الحاسب لتحديد ما إذا كانت هذه الخصائص تحقق أهدافها أم لا كما يلى :

أ- بالنسبة لخاصية الفصل بين المهام على سبيل المثال، فإن المهام التى تم الفصل بينها فى ظل النظام اليدوى قد يتم جمعها فى برنامج واحد

للحاسب. ويمكن أن يكون الموظف المسئول عن هذا البرنامج وملفات البيانات الخاصة به قادراً على عمل تغييرات فسي البرنامج والملفات يصعب إكتشافها كجزء من خطة إختلاس معينة.

ب- هناك خاصية جوهرية أخرى قد تسبب الكثير من المشاكل لمراقب الحسابات في ظل الحاسب وهي أن يتم تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها. ولأن معظم نظم الحسابات يتم برمجتها لتنفيذ العمليات آلياً، مثال ذلك توزيع عمليات فحص حسابات الموردين على أساس تواريخ السداد السابق تحديدها، فقد يتم برمجة الحاسب بهدف الإختلاس.

ج- هناك خاصية أخرى تتعلق بالتسجيل الصحيح للعمليات وهذه قد تتأثر بدورها عكسياً بإدخال الحاسب في النظام المحاسبي، لأن الأخطاء في منطق البرمجة قد يؤدي إلى التسجيل أو الحذف الخطأى كلية للعمليات، بينما أن مثل هذه العمليات يمكن الاستفسار عن صحتها في ظل النظام اليدوى.

د- هناك خاصية القيود على حيازة الأصول وهذه يمكن التحايل عليها بسهولة في نظام الحاسب إذا استطاع الأفراد المسئولين عن تشغيل الحاسب، مثلاً، أن يعطوا تعليمات للحاسب لإصدار تعليمات شحن المخزون بدون فحص قبل الخروج.

هـ- أن المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل كخاصية رقابية يمكن التحايل عليها أيضاً إذا استخدم الحاسب في عمل هذه المقارنات بالمبالغة في حصر الوجود المادى للأصل، أو بإدخال وحدات صورية، أو إخفاء الاختلافات بين الأصل وسجل الأصل.

3- مسار المراجعة فى ظل التشغيل الآلى للبيانات

يمكن تعريف مسار المراجعة بأنه عبارة عن السجلات التى تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام وحتى تلخيصها كما تظهر فى القوائم المالية، أو هى مستند آخر يساعد على تتبع مبلغ معين مجمع والمخلف خلال السجلات وحتى مصدره، وتشمل هذه السجلات، مستندات المصدر، دفاتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ، أوراق العمل، والسجلات الأخرى فى النظام اليدوى، ومن ناحية أخرى فهى تشمل مخرجات نظام الحاسب.

وبالرغم من أن وسيلة المراجعة يستخدمها مراقب الحسابات ابتداءً عندما يتتبع العمليات خلال النظام عند قيامه بأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فإنها تخدم الإدارة أيضاً فى التشغيل العادى للمشروع. فوسيلة المراجعة تساعد الإدارة فى الرد على أسئلة وإستفسارات العمال والعلاء والموردين والجهات الحكومية بشأن الأجور والمرتبات ومواعيد شحن البضاعة وغيرها من الأمور. ويمكن القول بأن نظام التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى وسيلة أو مدخل المراجعة بالطرق التالية :

- أ- بمجرد تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال فى الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الشركة قد تستخدم النظام اليدوى الذى يقضى بإرسال كل بطاقات الزمن إلى مكتب مركزى بالشركة لإعداد كشف الأجور. ولكن إذا استخدمت الحاسب فسوف يتم تغنيته بمحتوى المستندات الأصلية ويتم التشغيل وتكوين الملفات دون وجود المستندات الأصلية متاحة للإطلاع عليها.
- ب- إن ملخصات دفتر الأستاذ قد يتم إحلالها بالملفات الرئيسية والتى لا تظهر المبالغ التى أوصلتنا إلى القيم الملخصة.

ج- فى بعض النظم يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة، ويمكن مثلاً إدخال محتويات أمر البيع للحاسب وتشغيله دون الحاجة إلى استكمال دورة أمر البيع اليدوية إذا تستكمل على الحاسب.

د- إن دورة تشغيل البيانات لا تؤدى بالضرورة إلى سجل أو يومية عمليات، ولتوفير هذا السجل يلزم إجراء تصرفات معينة بتكلفة ما.

هـ- فى بعض الأحيان قد لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية ويمكن الاحتفاظ بالملفات والتقارير المعدة فقط فى الحالات الإستثنائية بواسطة الحاسب.

و- إن الملفات المحفوظ بها فى وسيلة مقطعة لا يمكن قراءتها إلا باستخدام الحاسب وبرنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، فإن ملف المخزون والمحفوظ به فى شريط مغنط يتطلب استخدام الحاسب والبرنامج لطبع أو تحليل محتويات الملف.

ز- من الصعب ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل لأن معظم البيانات والعديد من الأنشطة تكون موجودة داخل نظام الحاسب.

4- الرقابات العامة ورقابات التطبيق

طالما تم استخدام الحاسب فى تشغيل البيانات المحاسبية فإن رقابات محاسبية إضافية سوف تصبح مهمة دون الإخلال بالرقابات المحاسبية فى ظل التشغيل البدوى للبيانات. وعادة تظهر الرقابات المحاسبية الجديدة كرد فعل أو كنتيجة منطقية لأثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى. وعادة يطلق على الرقابات المحاسبية الجديدة الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

1/4- الرقابات العامة

تعرف الرقابات العامة بأنها الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق وقد لا يكون مراقب الحسابات قادراً على الاعتماد على أى من نوعى الرقابة.

ووفقاً لمعيار المراجعة الخاص بآثار التشغيل الآلى للبيانات على دراسة وتقييم مراقب الحسابات للرقابة الداخلية، فإن الرقابات العامة تشمل :

أ- خطة التنظيم وعملية التشغيل الآلى للبيانات.

ب- إجراءات توثيق وفحص واختبار والموافقة على النظم والبرامج وآية تغيرات فيها.

ج- الرقابات الموجودة فى جهاز الحاسب نفسه بمعرفة المصنع، أو رقابة الجهاز.

د- الرقابات على حيازة الجهاز وملفات البيانات.

هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى التى تؤثر على عمليات التشغيل الآلى للبيانات.

2/4- رقابات التطبيق

تعرف رقابات التطبيق بأنها الرقابات المرتبطة بمهام محددة يؤديها الحاسب، مثل تطبيقات الأجور وتطبيقات المخزون وتطبيقات النقدية بالبنك.

5- دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل استخدام الحاسب

بالرغم من أن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى للبيانات هو ذات المدخل فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات، إلا أن تحليل العلاقات للمتداخلة بين الحاسب ومستخدمى القوائم المالية والجوانب الأخرى للنظام المحاسبى يمكن أن تكون مهمة معقدة بدرجة كبيرة.

ويتضمن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فحص النظام، اختبارات مدى الالتزام، وتقييم النظام. وإنجاز هذه الخطوات وتحقيق أهداف الفحص والاختبارات والتقييم فيجب على مراقب الحسابات تقييم الرقابة الأخرى غير الخاصة بالحاسب نفسه.

وبمعنى آخر فإن المراجعة فى ظل الحاسب تتميز بخاصية فريدة وهى أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الآلى للبيانات فقط. وسوف نركز هنا على مفاهيم الرقابة حول الحاسب، ونظم الرقابة المحاسبية الفرعية، وخطوات تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية.

1/5- الرقابة المحاسبية حول الحاسب

ويمكن القول بأن مراقب الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بتقييم أوجه الرقابة المحاسبية فى مجالين رئيسيين خارج نطاق الحاسب كالتالى :

أ- يجب أن يقيم مراقب الحسابات الرقابات المحاسبية فى كل التطبيقات الهامة والتى تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الآلى للبيانات. وعلى سبيل المثال فقد يبدأ نظام المبيعات والمتحصلات من العملاء خارج الحاسب بالإعداد اليدوى لأوامر البيع، ويستمر بالإعداد شبه الآلى للفواتير حيث يتم إعداد وإرسال وتحديث الملف الرئيسى لحسابات العملاء للمحتفظ به فى الحاسب. ويجب أن يشمل تقييم الرقابة المحاسبية الأجزاء اليدوية وشبه الآلية من النظام كعنصر من عناصر تقييم التشغيل الآلى للبيانات.

ب- يجب أن يقيم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الآلى للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل.

وسوف يشمل هذا التقييم تقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات، والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

2/5- نظم الرقابة المحاسبية الفرعية

يقصد بالرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات تلك الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم التشغيل الآلى للبيانات أو الحاسب نفسه على المدخلات، والتشغيل والمخرجات. بينما يقصد بالرقابات المحاسبية لمستخدمى المعلومات تلك الرقابات التى يقوم بها القسم مستخدم للمعلومات. ونفس الرقابة يمكن أن تكون رقابة محاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو رقابة محاسبية لمستخدم المعلومات أو كليهما.

وعلى سبيل المثال فإن سجل عدد من عمليات الأجور التى يجب تشغيلها يمكن الاحتفاظ به بواسطة القسم المستخدم للمعلومات وموظفى التشغيل الآلى للبيانات ويدخل الحاسب لكى يتم فحصه فحصاً داخلياً. وتكون مهمة المراجع تحديد مدى اعتماده على الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو الرقابة المحاسبية لمستخدمى المخرجات أو مزيج من هذه الرقابات.

3/5- خطوات تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية فى ظل الحاسب

تمر عملية تقييم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابات الداخلية المحاسبية بالمراحل التالية :

أ- مرحلة الفحص المبدئي

وهي المرحلة التي تستهدف جمع المعلومات وتقييم مدى فعالية الرقابة المحاسبية داخل للتشغيل الآلى للبيانات وعلاقته بنظام الرقابة المحاسبية الكلى. وكنتيجة لهذا التقييم يجب على مراقب الحسابات أن يحدد مدى فحص الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.

ب- نتيجة الفحص المبدئي

يعتبر التحديد المبدئي لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات هو الأساس في تحديد التصرف التالى لمراقب الحسابات والذي يأخذ ثلاث صوراً - أو بدائل :

البديل الأول : قد يستنتج مراقب الحسابات أن الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية كأساس لتدنية مدى الاختبارات الجوهرية.

عندئذ سوف يكمل مراقب الحسابات فحصه لهذه الرقابات، ويؤدى اختبارات مدى الالتزام ويصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.

البديل الثانى : قد يستنتج مراقب الحسابات أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة جداً بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وقد يصل مراقب الحسابات إلى هذه النتيجة إما أثناء التقييم فى نهاية الفحص المبدئي أو أثناء التقييم عند استكمال مرحلة الفحص النهائى. ولأن المراجع يكون قد قرر عدم الاعتماد على هذه الرقابات، فلن يؤدى اختبارات مدى الالتزام عليها، وبدلاً من ذلك فسوف تستخدم وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة، مثل الاختبارات الجوهرية.

البديل الثالث : قد يستنتج مراقب الحسابات أنه يمكنه الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأنه يرى أن اعتماده على هذه الرقابات ليس فعالاً من الناحية التكاليفية، وعلى سبيل المثال فإن مجهود المراجعة المطلوب لإكمال الفحص وأداء إختبارات مدى الالتزام قد يفوق تخفيض المجهود فى مرحلة الإختبارات الجوهرية التى يمكن أدائها باعتماد على هذه الرقابات.

جـ. مرحلة تقييم رقابة التشغيل ورقابة المستخدم

أياً كان قرار مراقب الحسابات بشأن مدى إمكانية الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات فإنه سوف يقيم الرقابة المحاسبية لمستخدمى مخرجات التشغيل والعلاقة المتدخلة بين الرقابات المحاسبية لمستخدمى المخرجات والرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات، لكل تطبيق من تطبيقات الحاسب على حدة.

وفى حقيقة الأمر هناك أسباب عديدة تبرر لماذا قد يقرر مراقب الحسابات أن يعتمد على الرقابات المحاسبية لمستخدمى المخرجات. ومن أهم هذه الأسباب:

- قد يستنتج مراقب الحسابات أن الاعتماد على هذه الرقابات مجدى تكاليفياً بالمقارنة بحالة اعتماده على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.
- قد يعتمد مراقب الحسابات على هذه الرقابات بعد ما يتوصل إلى أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
- قد يستنتج مراقب الحسابات أن خليط من رقابة مستخدمى المخرجات والتشغيل معاً هو أفضل المدخل لتحديد مدى إمكانية الاعتماد الكلى على النظام.

رابعاً : إجراءات المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للمبيانات (أنظمة المحاسبة الألكترونية)

لاشك أن استخدام الحاسب فى تشغيل نظام المعلومات المحاسبى لدى العميل يؤثر فى خطة وبرنامج المراجعة، وبالتالي تتأثر إجراءات المراجعة، سواء كانت إجراءات اختبارات مدى الالتزام أو إجراءات الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وإجراءات الفحص التحليلى. وسوف نتناول فى هذا الفصل إجراءات المراجعة الملائمة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى لديه من خلال النقاط الرئيسية التالية :

- أثر التشغيل الآلى للمبيانات على إجراءات المراجعة.
- أداء اختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب.
- أداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب.
- أداء الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب.
- الاختبارات ثنائية الهدف فى ظل الحاسب.
- دور المراجع والحاسب فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.

1- أثر التشغيل الآلى للمبيانات على إجراءات المراجعة

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بأساليب المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى للمبيانات وكذلك فى ظل استخدام الحاسب، وأن يكون قادراً على اختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملاءمة لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة. وعلى سبيل المثال، فإن تدفق المستندات خلال النظام الذى يعمل بالحاسب يتم جيداً من خلال الفحص البدوى لخريطة تدفق للنظام.

ونظراً لأن التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى إجراءات المراجعة فإن مراقب الحسابات يضطر دائماً لاستخدام الأساليب الآلية بجانب الإجراءات اليدوية. وعادة تستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص كمرحلة من مراحل المراجعة، بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية كالتالى :

1/1- مرحلة الفحص

عندما يحدد مراقب الحسابات فى ظل الحاسب ما هى الرقابات السابق وصفها فى نظام الرقابة الداخلية فإنه يستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص. وتشمل الإجراءات التى يعتمد عليها فى تحديد هذه الرقابات، مناقشة موظفى العميل والاعتماد على ملف الإجراءات، توصيف المهام والوظائف، خرائط التدفق، جداول القرارات وصور أخرى من التوثيق. وتعتبر هذه الإجراءات اليدوية صالحة للاستخدام فى النظم اليدوية وشبه الآلية والإلكترونية. ومع ذلك ففى ظل الحاسب سوف يستخدم مراقب الحسابات هذه الإجراءات للبحث عن أنواع الرقابة غير الموجودة فى النظام اليدوى أو شبه الآلى. ومن أمثلة الرقابات المرتبطة بنظم الحاسب تلك الرقابات التى تكشف الأخطاء الإلكترونية فى ذاكرة الحاسب.

2/1- مرحلة اختبارات مدى الالتزام

يستخدم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لتحديد كيف تعمل تلك الرقابات التى قرر اختبارها. وإذا ما تركنا تأثير الإجراءات اليدوية باستخدام الحاسب جانباً فإنها تستخدم بطريقة مشابهة مع استخدامها فى ظل التشغيل اليدوى وشبه الآلى للبيانات، لأن الأساليب الإلكترونية خاصة بالمراجعة فى ظل الحاسب فقط.

وعلى الرغم من استخدام نظام الحاسب فما زال مراقب الحسابات يؤدي الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال لكي يحدد المراجع ما إذا كان الفصل بين المهام، كمطلب للرقابة الداخلية قائماً، فإنه لا بد وأن يلاحظ مباشرة الأفراد بنفسه ليتأكد من أن تلك المهام منفصلة عن بعضها البعض عند أدائها.

ومع ذلك فإن أداء اختبار مدى الالتزام لتحديد ما إذا كانت الرقابات التي يتضمنها برنامج الحاسب يتم ممارستها بطريقة سليمة يتطلب أن يستفيد مراقب الحسابات تلقائياً من الأساليب والوسائل الإلكترونية، وعلى سبيل المثال قد يقوم مراقب الحسابات بعمل اختبار بيانات برنامج ما لتحديد ما إذا كانت المعلومات غير الصحيحة يتم رفضها كما كان مخططاً.

3/1- مرحلة الاختبارات الجوهرية

سوف يستخدم مراقب الحسابات في ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية. وتتشابه الإجراءات اليدوية مع الإجراءات المستخدمة لفحص واختبار أنواع مختلفة من الأنظمة، بينما لا يمكن استخدام الأساليب الإلكترونية في غير مراجعة الحاسب.

وعلى سبيل المثال، عند أداء الاختبارات المباشرة لأرصدة حسابات العملاء يمكن استخدام كلاً من الأساليب الإلكترونية واليدوية. كما أن المصادقات التي ترد من العملاء، مع تعليقاتهم عليها، يتم فحصها والنظر فيها يدوياً لمعرفة المراجع. ومع ذلك فقد تكون المصادقات نفسها قد تم طبعها باستخدام برنامج مراجعة معين بهدف تحديد أسلوب العينة المستخدم، اختبار العينة، ثم طبع المصادقات تمهيداً لإرسالها بالبريد.

2- إختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب

سبق أن أوضحنا أن أهداف مراقب الحسابات لا تختلف إذا استخدم العميل الحاسب الآلى. وما زال المراجع حريصاً على الالتزام بمعايير المراجعة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية وجمع الأدلة. ويلتزم مراقب الحسابات بهذين المعيارين عن طريق آدائه لإختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية بعد إستكمال فحص النظام ومع ذلك سوف تختلف الإجراءات المستخدمة فى أداء إختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية عندما يستم استخدام الحاسب كالتالى :

- أ- أصبح من المطلوب إجراءات جديدة لأداء إختبارات مدى الالتزام لأن المراجع يجب أن يختبر رقابات غير موجودة فى النظم اليدوية.
- ب- وأصبح من المطلوب أيضاً إجراءات جديدة لأداء كل من إختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية، عندما يضطر المراجع للاعتماد على الحاسب للحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات اليدوية.

3- أداء إختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب

تتشابه مرحلة أداء إختبارات مدى الإلتزام فى مراجعة الحاسب معها فى حالة النظم اليدوية وشبه الآلية لأن الهدف تحديد ما إذا كانت الرقابات السابق وضعها يتم تنفيذها عملياً. ومع ذلك يختلف أداء الإختبارات فى ظل الحاسب بسبب الإجراءات المحددة اللازمة لإختبار الرقابة الموجودة فى نظم التشغيل الآلى للبيانات، أى الرقابات العامة للنظام ورقابات التطبيق. وتعمل هذه الرقابات الإضافية على توسيع دور إختبارات مدى الإلتزام حيث تتطلب أداء إجراءات يدوية وآلية عديدة، كما يلى :

1/3- إختبارات مدى الالتزام بالرقابات العامة

عند إختبار مدى الالتزام بالرقابات العامة يعتمد مراقب الحسابات بقوة على الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال، وكما سنوضح فى الجدول التالى، فإن الإجراءات اليدوية تلائم إختبار الرقابات أ، ب، هـ، ويستطيع المراجع أن يلاحظ على الطبيعة الفصل بين المهام (كما فى الرقابة أ)، ويفحص يدوياً أحد السجلات لأغراض تحديد الموافقات على تغييرات النظام (رقابة ب)، أو يحدد مدى فحص المراجعين الداخليين وتقييمهم لنشاط التشغيل الآلى للبيانات (رقابة هـ).

جدول الرقابات العامة وإجراءات المراجعة

الرقابات العامة	إجراءات المراجعة
أ- خطة التنظيم وعمليات التشغيل الآلى للبيانات.	أ- يدوية
ب-إجراءات التوثيق والفحص وإختبار نظم الموافقة أو البرامج والتغير فيها.	ب- يدوية
ج- الرقابات الموجودة فى الحاسب بواسطة المصنع.	ج- إلكترونية بالحاسب
د- الرقابات على حيالة الحاسب وملفات البيانات.	د- يدوية وإلكترونية.
هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى المؤثرة فى التشغيل النهائى الآلى للبيانات.	هـ- يدوية

ومن ناحية أخرى عادة يتطلب إختبار الرقابة (جـ) أسلوب إلكترونى وعلى سبيل المثال يجب أن يستخدم مراقب الحسابات الحاسب لى يحدد ما إذا كان النظام سيكتب على ملف شريط يعطى إنذار حماية ملف أم لا. أضف إلى ذلك أن إختبار الرقابات على حيالة الحاسب وملفات البيانات (د) قد يتطلب إجراءات يدوية وأخرى إلكترونية. وعلى سبيل المثال لتحديد ما إذا كانت هناك قيود على الأفراد بشأن حيالة الحاسب يمكن آدائها يدوياً فإن إختبار كلمات السر Passwords المفيدة لحيالة الملفات تتطلب استخدام الحاسب.

2/3- اختبار مدى الالتزام برقابة التطبيق

على عكس الرقابات العامة فإن أداء اختبارات مدى الالتزام برقابات التطبيق يعتمد على الأساليب الإلكترونية. وعلى سبيل المثال يستخدم الأسلوب الإلكتروني لاختبار رقابة التطبيق لضمان أن المدخلات الرقمية رقمية فعلاً. ويستخدم الأسلوب الإلكتروني كذلك لاختبار التشغيل الصحيح للرقابة التي تمنع الاختبار الفردي للمرتبات من تجاوز حد معين. ومع ذلك فإن بعض رقابات التطبيق قد تتطلب اختبارات يدوية للتأكد من إنها تعمل بطريقة سليمة. وعلى سبيل المثال الرقابة بهدف ضمان توزيع المخرجات على مستخدميها المستهدفين يتم اختبارها يدوياً.

4- أداء الاختبارات الجوهرية في ظل الحاسب

بغض النظر عن طريقة تشغيل البيانات المحاسبية فإن الاختبارات الجوهرية تتكون من عنصرين وهما اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة واختبارات الفحص التحليلي على المعلومات المالية، كما يلي :

1/4- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة

يختلف مدخل ونطاق اختبار تفاصيل العمليات والأرصدة حسب درجة تعقيد نظام المعلومات. فإذا استخدم العميل الحاسب لإمسالك السجلات وأداء عمليات النظام اليدوي فإن الاختبارات الجوهرية لن تختلف عنها في ظل وسيلة تشغيل أخرى - وعلى سبيل المثال قد يستخدم الحاسب نفس الأشكال لإعداد وطبع اليومية، والأستاذ المساعد والأستاذ العام كما في النظام اليدوي. وفي هذه الحالة قد لا يجد المراجع صعوبة في تتبع مستندات المصدر للقيود في هذه اليوميات أو الدفاتر، وبالعكس.

فإذا افترضنا أن العميل استخدم الحاسب بصورة معقدة، مثال ذلك أن يستخدم لإصدار أوامر البيع والصرف وتحديد حدود الائتمان عند البيع الآجل للعملاء، عندئذ لن توجد دفاتر يومية توجد دفاتر أستاذ مساعد العملاء فقط على شريط ممغنط أو ملف. وقد يحتوي الأستاذ العام فقط على أرصدة العملاء دون أية تفاصيل تشرح هذه الأرصدة. وكنتيجة لما سبق ستختلف الاختبارات الجوهرية حيث لا يمكن تجاهل وجود الحاسب. ومن المفروض أن يستخدم المراجع الحاسب والبرامج في مثل هذه الحالات على الأقل للوصول إلى أرصدة حسابات دفتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام.

وتصبح الاختبارات الجوهرية في ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من رصيد الحساب. ومن أمثلة الاختبارات الإضافية تتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب أو فحص محتوى الملفات المحفوظ بها على وسائل ممغنطة. وإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج المراجعة المعقدة.

2/4- إجراءات الفحص التحليلي

لا يختلف دور إجراءات الفحص التحليلية كاختبار جوهري للتفاصيل في ظل الحاسب عنه في ظل النظم اليدوية وشبه الآلية. والهدف أساساً من أداء إجراءات الفحص التحليلي إكتشاف العلاقات غير العادية بين المعلومات أو البيانات المالية. ويمكن أن توجد هذه العلاقات كنتيجة للأخطاء أو التلاعبات في تشغيل البيانات المحاسبية. ومن أهم صور إجراءات إكتشاف هذه العلاقات تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه. وبالرغم من إمكانية استخدام الحاسب لأداء مثل هذه الاختبارات إلا أن هذا الاستخدام ليس قضية جوهرية في مراجعة الحاسب.

إن معظم إجراءات الفحص التحليلي تتكون من مقارنة مجموعات من المعلومات المالية مثل :

أ- الأرصد للظاهرة بالقوائم المالية هذا العام مع مثيلتها عن العام أو الأعوام السابقة.

ب- النتائج الفعلية هذا العام مع النتائج المخططة، أو التي سبق التنبؤ بها لهذا العام.

ج- النسب المالية للقوائم المالية للصير مع مثيلتها لمتوسطات الصناعة التي ينتمي إليها نشاط الصير مثل نسبة رأس المال للعمل أو نسبة الربح إلى المبيعات.

وحتى في ظل النظم المستخدمة للحاسب تلمأ فإن معظم العمليات الحسابية والمقارنات السابقة يمكن إعدادها يدوياً وباستخدام الآلات الحاسبة، أو بتشغيل برنامج الجداول الإلكترونية على الحاسبات الصغيرة. وبالرغم من أن التحليل التفصيلي مثل مقارنة المبيعات، التكاليف، والمصاريف لخطوط إنتاج كثيرة يمكن عمله باستخدام الحاسب والتفاصيل الموجودة على الملفات الممقطعة إلا أن هذا الأمر لا يكون ملائماً من ناحية التكلفة دائماً.

وهناك إجراءات فحص تحليلي أخرى مثل تحديد العلاقة بين المعلومات المالية والمطلوبات غير المالية المرتبطة بها يجب آداؤها يدوياً أو باستخدام الآلة الحاسبة، ولأن المعلومات لا تكون موجودة في قاعدة بيانات الحاسب، وعلى سبيل المثال فإن نصيب كل فرع من فروع الشركة من المساحة المخصصة لنشاط التسويق مقاسة بالقدم المربع، وهي معلومات ملائمة لتحليل المبيعات، قد يصعب تخزينها على الحاسب.

5- الاختبارات ثنائية الهدف في ظل الحاسب

حتى نوضح أهمية الاختبارات ثنائية الهدف فسوف تعرض لمعلومات لم تبين أهميتها وكيفية أداء المراجع لها على النحو التالي :

1/5- مفهوم الاختبارات ثنائية الهدف

وفقاً لمعايير المراجعة يجب على مراقب الحسابات أن يقوم أولاً باختبارات مدى الالتزام ثم يقوم ثانياً بأداء الاختبارات الجوهرية وفقاً لنتائج اختبارات مدى الالتزام. ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تستبعد أن يقوم المراجع بأداء نوعي الاختبارات في آن واحد. ولذلك يمكن القول بأن الاختبارات ثنائية الهدف هي الاختبارات التي يقوم بها المراجع لتحديد مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وأداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل في نفس الوقت.

2/5- أهمية الاختبارات ثنائية الهدف

يقوم مراقب الحسابات بأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية في آن واحد بهدف استخدام وقته بفعالية. ويمكن تحقيق هذه الفعالية إذا استخدم الإجراءات اليدوية بجانب الإجراءات بالحاسب في نفس الوقت. كمثال عند مراجعة فواتير المبيعات، في ظل المراجعة اليدوية يؤدي المراجع إجرائين، وهما اختبار مدى الالتزام والاختبار الجوهرى، عند اختبار كل فاتورة تم تحديدها لكي يتم فحصها حيث :

أ- قد يفحص مراقب الحسابات عمل الموظف المسئول لكى يختبر كل فاتورة من حيث صحة كتابتها، تصنيفها الصحيح فى دفتر يومية المبيعات، والتوثيق المستندى. وقطعاً فإن المراجع هنا يركز على مدى الالتزام بالرقابة الداخلية على فواتير المبيعات.

ب- يؤدي مراقب الحسابات أيضاً الاختبارات الجوهرية عندما يفحص الدقة فى كتابة الفاتورة وصحة توصيفها فى يومية المبيعات وسلامة توثيق التسجيل الدفترى للفاتورة. وقطعاً سيكون غير كفاء إذا فحص الفاتورة مرة للتحقق من الصحة الكتابية والشكلية لها، ومرة أخرى يفحصها للتحقق من الرقابة الداخلية السليمة عليها.

3/5- الاختبارات ثنائية الهدف عند استخدام الحاسب فى الفحص

يمكن إجراء الاختبارات ثنائية الهدف أيضاً عند أداء الاختبارات باستخدام الحاسب بالنسبة لمقايير البيع. فيمكن أن يتضمن برنامج الحاسب اكتشاف الفواتير التى تزيد قيمتها عن 10000 جنيه. وقد يكون هذه الفواتير فقط نتيجة لبعض الأخطاء فى إدخال أسعار وكميات المبيعات. ويمكننا عمل اختبارات مدى الالتزام بتخصيص سجلات خاصة لفواتير المبيعات أكثر من 10000 جنيه كما يمكننا عمل اختبارات جوهرية للتحقق من قيمة المبيعات باستخدام الحاسب لتجميع حاصر ضرب كميات وأسعار المبيعات.

6- دور المراجع والحاسب فى أداء اختبارات المراجعة

ركزنا فى الأجزاء السابقة من هذا الفصل على كيفية أداء مراقب الحسابات الحسابات الاختبارات الجوهرية واختبارات مدى الالتزام فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل نظامه المحاسبى. أما الآن فإننا سوف نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهى كيف يستخدم المراجع الحاسب نفسه عند أداء إجراءات معينة للاختبارات السابقة. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال طرح ثلاثة أسئلة نبحث عن إجابتها وهى :

- من هو المراجع الذى يقوم بعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هى الأساليب المتاحة أمام المراجع لعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هو مجال المراجعة باستخدام الحاسب ؟

ونتناول هذه النقاط ببعض التفصيل على النحو التالى :

1/6- المراجع الذى يستخدم الحاسب فى اختبارات المراجعة

المراجع الذى يستخدم الحاسب فى عمل اختبارات المراجعة هو أى مراجع سواء كان مراجعاً خارجياً أو داخلياً وسواء كان له مكتب خاص أو مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات كمراجع مستقل. وتشمل الإجراءات التى يؤديها المراجع باستخدام الحاسب معظم إجراءات المراجعة

بالإضافة إلى إجراءات قياس الأداء، مثل تحديد مدى كفاءة استخدام العميل للحاسب.

وبينما يركز مراقب الحسابات على استخدام الحاسب قسى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فإن المراجع الدخلى يستخدم الحاسب لأداء اختبارات أكثر لمصالح للتنظيم، مثل إختبارات قياس فعالية الرقابة الداخلية والاختبارات المباشرة لأرصدة بعض الحسابات. وخلاصة القول أنه يمكن لكل المراجعين استخدام الحاسب لأداء اختبارات على التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

2/6- أساليب استخدام الحاسب فى أداء اختبارات المراجعة

توجد العديد من أساليب استخدام المراجع للحاسب فى أداء اختبارات المراجعة، ومع ذلك فإن اختيار أسلوب دون غيره يناسب مهمة المراجعة يعتبر مسألة غالبة فى الصعوبة، تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المراجع فى الحسبان أهمها :

1/2/6- المراجعة حول ومن خلال وبالحاسب

قد يستخدم المراجع أو لا يستخدم الحاسب فى إنجاز عملية المراجعة. ولكى يقرر ما إذا كان سيستخدم الحاسب لهذا الغرض عليه أن يختار بين المراجعة حول الحاسب، المراجعة من خلال الحاسب أو للمراجعة مع الحاسب، إستناداً إلى كثير من العوامل فى ظل كل مدخل من هذه المدخل.

أ- المراجعة حول الحاسب :

تؤدى المراجعة حول الحاسب عن طريق فحص ومضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته. ويمكن أن تكون عملية المضاهاة هذه سهلة أو صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن رصيد إجمالى العملاء فى نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول الفترة مضافاً إليه الحركة المدينة ومطروحاً منه الحركة الدائنة فى الحساب. ولكن المراجعة حول الحاسب

لبند المرتبات مثلاً عادة ما تمثل صعوبة للمراجع خاصة فيما يتعلق بالتأكد من أن صافي المرتبات صحيحاً بدون فحص بدوى لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات.

ويقصد بالمراجعة حول الحاسب أن المراجع يعمل خارج الحاسب. وهذا الأسلوب قد يكون مقبولاً في حالات معينة، وغير مقبول في حالات أخرى. فهو أسلوب مقبول إذا كان الحاسب يستخدم كأداة عملاقة لإمساك النفاثر حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات. أما إذا كان من الصعب فهم العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب، فإن هذا الأسلوب سيكون غير مقبول. والحالة الأخيرة هي حالة عدم وجود وسيلة ملموسة للمراجعة. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن تبرير استخدام أسلوب المراجعة حول الحاسب إذا كان المراجع ينقصه فهم نظام الحاسب. وغنى عن القول أن المراجع الذى ينقصه الكفاءة الفنية فى نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات لن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها، إذا استخدم الحاسب فى عملية المراجعة.

ب- المراجعة من خلال الحاسب :

يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن الحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة، بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص نتائج التشغيل مثل المخرجات أو الملفات. وفى ظل المراجعة من خلال الحاسب يكون هدف المراجع أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق. وعلى سبيل المثال يؤدي المراجع اختبارات مدى الالتزام لكى يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح تخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة أم لا. ويمكنه

آداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات الحسابية ليند
المرتببات مثلاً.

ج-المراجعة بالحاسب :

ويقصد بالمراجعة بالحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات
المراجعة. وفي ظل المراجعة بالحاسب ينظر المراجع للحاسب وبرامجه
كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند آداء اختبارات مدى الالتزام
والاختبارات الجوهرية، وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء
يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء وعمل اختبارات مدى
الالتزام، لتحديد ما إذا كان كل سجل يحتوى على المعلومات الصحيحة لحد
الائتمان المسموح به للعميل. كما يمكن استخدام الحاسب لإعداد مصادقات
العملاء لأغراض آداء الاختبارات الجوهرية لحسابات العملاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يستبعد أن يستخدم المراجع أى أسلوب من
الأساليب الثلاثة السابقة، المراجعة حول أو من خلال أو بالحاسب أو حتى
مزيج منها فى آن واحد، ولكن الأمر فى النهاية قرار وحكم شخص للمراجع
تحكمه عدة اعتبارات أهمها :

- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.
- مدى مقدرة المراجع على فهم علم وفن البرمجة.
- نوع جهاز الحاسب والبرنامج الذى يستخدمه العميل.
- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.
- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.
- مدى كفاءة إدارة المراجعة للدخلية لدى العميل فسى استخدام الحاسب
والبرمجة.

2/2/6- المراجعة مع أو بعد تشغيل البيانات

يواجه مراجع الحاسب ضرورة تحديد متى يؤدي إجراءات المراجعة. وأمامه في هذا الصدد خياران إما أداء إجراءات المراجعة أثناء تشغيل الحاسب أو بعد إنتهاء تشغيل الحاسب، والعبرة بدرجة تعقيد النظام عند تحديد المدخل المستخدم.

أ- المراجعة المتزامنة مع التشغيل :

ويقصد بها أن المعلومات تتاح للمراجع أثناء تشغيل البرنامج بحيث يمكنه أداء إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع طبع معلومات أوامر البيع لكل عملية بيع تزيد عن مبلغ معين لمنتج معين لعمل معين. ولأداء عملية المراجعة مع التشغيل سيكون لدى المراجع خيارات، أن يحدد ما هي المعلومات المطلوبة مقدماً بحيث يمكن إدراج وسائل الحصول عليها ضمن النظام، أو يكون لديه وسائل الاستفسارات عن للنظام، بالنسبة لمحتويات ملف معين أو خطوة من خطوات تشغيل البرنامج.

ب- المراجعة بعد التشغيل :

ويقصد بها أن المراجع يؤدي إجراءات المراجعة بعد إنتهاء تشغيل برنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، بعد الإنتهاء من تشغيل برنامج العملاء يمكن للمراجع طبع بيان بأسماء العملاء وأرصدة الأستاذ المساعد الموجودة في الشريط الممقط.

3/2/6- مراجعة مراحل أو نتائج التشغيل

يجب أن يحدد المراجع أين يستخدم أسلوب المراجعة وفي أي مرحلة من دورة التشغيل، هل أثناء للتشغيل أو بعد التوصل لنتائجه. وعموماً فإن مراجعة الأنشكال والمراحل أو مراجعة للنتائج لهي مسألة تحكمها أهداف إجراءات المراجعة.

أ- مراجعة مراحل التشغيل :

يقصد بهذه المراجعة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حسبما يتطلب معيار العمل الميداني الثاني، وبما في ذلك تقييم الرقابات العامة ورقابة التطبيق.

ب- مراجعة النتائج :

ويقصد بمراجعة نتائج التشغيل تجميع الأدلة تطبيقاً لمعيار العمل الميداني الثالث، حيث يكون تركيز هذه المراجعة على الاختبارات المباشرة لأرصدة الحسابات.

ويتوقف اختيار المراجع لمراجعة مراحل التشغيل أو مراجعة نتائجها على الهدف من إجراءات المراجعة. فإذا كان الهدف أداء اختبارات مدى الالتزام فسوف يركز المراجع معظم جهوده نحو مراحل التشغيل، أما إذا كان الهدف أداء الاختبارات الجوهرية فسوف توجه هذه الجهود نحو نتائج التشغيل.

3/6- مراجعة البرامج والملفات والنظام

يجب أن يقرر المراجع ما هو الجزء الذي سيراجعه من النظام، لأن أساليب المراجعة يمكن تطبيقها على برامج أو ملفات الحاسب أو حتى الحاسب ككل. وقطعاً يتوقف الأمر على أهداف ومدخل المراجعة ووسائلها كالتالي :

1/3/6- مراجعة برامج الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة برامج الحاسب كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية. وعادة توجه أساليب مراجعة البرامج نحو اختبار مدى الالتزام، أما الاختبارات الجوهرية فتشمل التحقق من دقة تشغيل برنامج الحاسب للعمليات والمبادلات.

2/3/6- مراجعة ملفات الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة ملفات الحاسب أيضاً كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فيمكن فحص الملفات للتحقق من الالتزام بالرقابات أو دقة البيانات التي تحتويها، أضف إلى ذلك أن أساليب مراجعة الملفات تكون موجهة أساساً نحو الاختبارات الجوهرية للأرصدة في هذه الملفات.

3/3/6- مراجعة نظم الحاسب

تشمل مراجعة نظم الحاسب أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على النظام كوحدة متكاملة. ونعني بالتكامل هنا أشياء عديدة أهمها:

- أ- ضم الاختبارات المنفردة للبرامج والملفات في اختبار واحد.
- ب- استخدام خليط من الأساليب لإنجاز أهداف اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية وضم النتائج في تقييم شامل للنظام ككل، أو لتطبيق معين من تطبيقاته.
- ج- معاملة نظام الحاسب وبرامجه وملفاته كوحدة واحدة تستقبل مدخلات، وتنتج مخرجات، ويمكن مراجعته من حوله عن طريق فحص المدخلات والمخرجات.

4/3/6- محدثات إجراءات مراجعة البرامج أو الملفات أو الحاسب

تحدد إجراءات مراجعة البرامج والملفات والنظام ككل بكل من أهداف المراجعة وطبيعة مدخل أو مسار المراجعة كالآتي :

أ- أهداف المراجعة :

إذا أراد مراقب الحسابات اختبار كيفية تشغيل الرقابة على المدخلات مثلاً فيمكنه أداء اختبارات مدى الالتزام على برنامج معين. ولكي يتحقق من دقة التشغيل فيمكنه أداء الاختبارات الجوهرية على ملف معين. وأخيراً

يمكن أداء اختبارات مدى الالتزام للجهاز كله عن طريق تشغيل بيانات الاختبار خلال الجهاز والقيام بفحص الأخطاء المفروضة بواسطة البرنامج ومحتويات الملفات لأغراض جمع الدليل على الرقابة، مثل حدود منح الائتمان للعملاء مثلاً.

ب- طبيعة مدخل أو مسار المراجعة :

تحدد طبيعة مدخل ومسار المراجعة الإجراءات التي يؤديها مراقب الحسابات. وعلى سبيل المثال يمكن أن يقرر ا مراقب الحسابات تتبع عمليات معينة خلال النظام الكلي للحاسب. وما لم يكن هناك مسار للمراجعة محدد فإن المراجع ربما يقرر أن يقوم بعمل اختبارات جوهرية مكثفة على ملفات الحاسب.

خامساً : مراجعة العمليات الالكترونية.

بعد انتشار شبكات الاتصالات باستخدام تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا صناعة المعلومات من أهم سمات العصر ، ولقد مرت تلك الشبكات بتطورات مختلفة ، بدأت بشبكات الاتصال الداخلية [Intra – Network] ثم المحلية [Local – Network] ثم العالمية [Network International] ويطلق الأخيرة اسم إنترنت [Internet] والتي ساعدت على انتشار نوع جديد من المعاملات تتم الكترونياً.

وقد أحدثت تلك المعاملات تأثيراً ملحوظاً على منهجية وأساليب مراقب الحسابات ، ولا سيما فيما يتعلق بالمراجعة، فقد أصبح مسار المراجعة في جزء كبير منه غير مرئي وأصبحت ضوابط الرقابة مبرمجة مع برامج التطبيقات الالكترونية ولا سبيل للتحقق من سلامة البرنامج إلا بالتحقق من خلوه من الأخطاء المنطقية وحمايته من محاولات التعديل أو الاستخدام غير المشروع.

ويمكن القول ان مراجعة العمليات والمعاملات الالكترونية والتي

تتم من خلال الإنترنت لا تختلف عنه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ،
حيث يجب التركيز في عملية المراجعة علي الجوانب الآتية :—

— مراجعة المستندات والوثائق المتعلقة بالبيانات التي يتم ادخالها الي
النظام الالكتروني تمهيداً لإرسالها من خلال البريد الالكتروني أو من خلال
شبكة الإنترنت والتأكد من سلامتها من الناحية الشكلية والموضوعية
والحسابية والمحاسبية وأنها لا تخالف النظم واللوائح الداخلية .

— مراجعة موافقات الجهات التي لها سلطة الاعتماد علي الأوامر المرسلة
بواسطة البريد الالكتروني وشبكة الإنترنت حسب خطوط السلطة
والمسئولية داخل المنشأة ، والتأكد من سرية المعلومات .

— مراجعة عملية إدخال البيانات والتطبيقات إلي النظام الالكتروني من أجل
تنفيذ العمليات المتفق عليها .

— مراجعة المعلومات الواردة من المرسل إليهم بخصوص التعليمات
والأوامر السابقة للتأكد من أنها تمت حسب الوارد في الاتفاقيات والعقود
المعتمدة .

— مراجعة المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمت من خلال الإنترنت والتأكد
من أنها تمت وفقاً للأسس والسياسات المحاسبية المتعارف عليها .

— مراجعة عروض الصفقات المعونة من خلال شبكات الإنترنت من حيث
الكمية والمواصفات والأسعار وشروط التسليم وشروط الدفع والتأمين
والتسليم ... ونحو ذلك .

— مراجعة طلبات الشراء الواردة من خلال الإنترنت علي العروض السابقة
أو علي موافقات الجهات المعنية ذات السلطة علي : من التعديلات في
ضوء المساومة والممارسة التي تمت .

- مراجعة العقود المبرمة والمرسلة من المشتري مسن خلال البريد الإلكتروني والاطمئنان من سلامتها ومطابقتها علي ما اتفق عليه .
- مراجعة أوامر صرف البضاعة من المخازن وأوامر الشحن علي العقود المبرمة وعلي المستندات الأخرى المؤيدة لذلك .
- مراجعة تنفيذ شروط المداد والاطمئنان من سلامتها الدفعات المتفق عليها من خلال البنك ، وكذلك ضمانات سداد بقية القيمة .
- ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من شبكة الإنترنت العالمية في عرض ونشر تقارير المراجعة للشركات التي تتم معاملاتها الكترونياً، والتي عادة تنشر في الجرائد والمجلات وليس هناك من مخاطر من الإطلاع عليها بل قد يجني منافع من ذلك ، حيث يسهل علي المساهمين في هذه الشركات من متابعة أنشطتها أولاً بأول ، كما تساعد المستثمر المتوقع في الحصول علي معلومات سريعة وشاملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار .

ومن مزايا عرض ونشر تقارير المراجعة من خلال شبكات

الإنترنت ما يلي :-

- سرعة توصيل المعلومات الواردة بالتقارير إلي مستخدميها في أنحاء العالم ، وهذا يزيد من الاستفادة منها .
- انخفاض تكلفة توصيل تقارير المراجعة إلي مستخدميها .
- اتساع نطاق توصيل المعلومات عن الشركة مما قد يساعد علي جلب مستثمرين جدد .
- معرفة رد فعل هذه التقارير علي أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المال العالمية أولاً بأول.

ومن ناحية أخرى وفي ظل السعي نحو تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية من قبل البنوك لفئة عريضة من العملاء ، يظهر

الهاتف المصرفي كحل آمن وفعال يجعل البنوك قادرة علي اقتناص فرصة كبيرة لتخفيض التكاليف الباهظة التي تتكبدها من أجل تحسين البنية التحتية مثل شبكات الفروع والصراف الآلي.

ومن خلال الهاتف المصرفي يتمكن عميل البنك من متابعة جميع عملياته في حسابه المالي لدي البنك عن طريق جهاز التليفون المحمول ومن خلال رقم سري. ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك في هذا الصدد فتح حساب، إتمام عمليات البيع أو الشراء، طلب للحصول علي بطاقات ائتمان، ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات بمعنى إجراء التحويلات النقدية إلي أي بنك أو أي حساب آخر سواء في داخل البلاد أو خارجها، لكن هناك تخوفاً لدي الكثيرين من التوسع في تقديم هذه الخدمة.. مؤكدين أنها خدمة محفوفة بالمخاطر ومن الممكن القرصنة علي إيداعاتها أو تغيير مسارات بعض الأولمرفيها.. مشيرين إلي أن شركات المحمول لا تمتلك الخبرة الكافية الخاصة بقواعد البنوك وطريقة عملها، فيما طالبت شركات المحمول بسرعة إصدار هذه الرخصة خاصة مع التوقعات التي تشير إلي نجاح الخدمة في حالة تفعيلها .

إن توسع أي بنك في عملية تحويل الأموال أو استخدام أي تكنولوجيا متطورة يجب أن يكون مقننا حتي لا تقوم البنوك بتقديم خدمات لا تعطي عائداً وربحاً في ظل المبالغ الكبيرة التي تنفعا البنوك للشركات لتصميم بنيتها التكنولوجية وأيضاً مواعيد صيانتها الدورية. كما ينبغي أيضاً ضرورة زيادة أساليب التأمين علي هذا النوع من الخدمات، من خلال توفير معلومات مفصلة حول اسم البنك والفروع المسئول عن تنفيذ العملية، إلي جانب وصف تفصيلي للمستخدم وأرقام حسابه.. حيث أن الرقم

المصري المستخدم حاليا غير كاف لتأمين مميزات هذه الأموال التي سيقتدر حجمها في بعض الأحيان بالملايين² (البنك المركزي المصري، 2010).
وأخيرا يمكن القول أن تعدد صور وأشكال التحويل الإلكتروني جعل معه هناك حاجة ضرورية لبناء هيكل رقابة قوى وفعال يأخذ في إعتباره مخاطر وتهديدات تلك الوسائل للمستخدمة

الفصل الثالث

المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية

مقدمة :

نتناول بالدراسة في هذا الفصل⁽¹⁾ موضوع المراجعة المستمرة باعتبارها مدخلاً جديداً، أو أسلوباً حديثاً لممارسة مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تتغذى الشركات معاملاتها عبر شبكات الإنترنت، وتستخدم نظام معلومات محاسبية فوري.

ويطلب الأمر بداية أن نعرض ببعض التفصيل للمفاهيم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وأيضاً للبعد المحاسبي للتجارة الإلكترونية والبعد الرقابي، ومخاطر المراجعة المصاحبة للتجارة الإلكترونية، وأخيراً سوف نعرض لمدخل مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية خاصة مدخل المراجعة المستمرة وذلك كله على النحو الوارد في الصفحات التالية⁽²⁾:

(1) هذا الفصل مأخوذ من كتاب : مراجعة الحسابات في بيئة التخصصية وأسواق المال والتجارة الإلكترونية للأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على، والدكتور / شحاته السيد، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

-Arens, et al., 2000, Auditing – An – Integrated Approach, N.J., Prentice-Hall Int. 2000, Chap. 11.

-Rezaee, et al., Continuous Auditing: The Audit of The Future, MAJ., Vol. 16, No.3, 2001, pp. 150-158.

- طارق عبد المال حماد، التجارة الإلكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002 / 2003، ص. 699-708.

- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

1- المفاهيم الأساسية للتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات من منظور محاسبي ومهني

يلاحظ فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية وممارسة المراجعة تبعاً لذلك. وكان من أهم هذه التغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وما ينطويان عليه من متغيرات فرعية. وكان لهذه التغيرات البيئية تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي وبالضرورة على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات.

وقبل استعراض البعدين المحاسبي والمهني لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية يجدر بنا أن نستعرض أهم المفاهيم الخاصة بهما في الصفحات التالية.

1/1. التجارة الالكترونية: Electronic Commerce (E.C)

للتجارة الالكترونية مفهومها الخاص بها، كما أن لها أنواع أو نماذج عملية نوضحها ببعض التفصيل على النحو التالي:

1/1/1. تعريف التجارة الالكترونية

التجارة بصفة عامة تعني عمليات تبادل سلع وخدمات بين طرفين على الأقل، سواء كان أحدهما أو كلاهما فرد أو منشأة، وسواء كانت المنشأة شركة أشخاص أو أموال، المهم أنها كيان تنظيمي يمارس الأعمال. ويلزم لإتمام هذا التبادل الاعتماد على وسيلة أو أكثر لإتمامه، وبناءً عليه يمكن تصنيف عملية التبادل، هل هي يدوية أو آلية، ملموسة أو غير ملموسة، ورقية أو غير ورقية وهكذا.

وتعرف التجارة الالكترونية E.C تبعاً لذلك بأنها عمليات تبادل للسلع والخدمات إلكترونياً، سواء باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI أو البريد الإلكتروني E.Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الالكترونية EFT وشبكة المعلومات الدولية Internet، أو أي وسيلة الكترونية أخرى.

وبالنظر لهذا التعريف للتجارة الالكترونية يمكننا استخلاص ما يلي:

(أ) أن التجارة الالكترونية تقوم على أدوات الكترونية هي ثمار تكنولوجيا المعلومات.

(ب) أن من أهم أدوات التجارة الالكترونية ما يلي:

□ التبادل الإلكتروني للبيانات Electronic Data Interchange.

□ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) Internet.

□ للتحويل الإلكتروني للأموال Electronic Funds Transfer.

□ وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفاكس والبريد الإلكتروني E.mail.

□ أي وسائل الكترونية مستحدثة.

(جـ) أن التجارة الالكترونية تنطوي على تبادل سواء كان هذا التبادل خاص بالسلع أو الخدمات.

(د) أن التجارة الالكترونية سيكون لها تأثير حتمي على ممارسات الأعمال، مثل الشراء والبيع والتمويل... الخ ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي على عمل مراقب الحسابات.

2/1/1. أنواع أنظمة التجارة الالكترونية

يمكن التفرقة بين نوعين من التجارة الالكترونية وهما؛ التجارة الالكترونية بين منشآت الأعمال، والتجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلك الفرد كالتالي:

1.1/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأتي الأعمال (B 2 B)

ويقصد بها الصفقات التي تتم بين منشأتي أعمال أو أكثر، باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. حيث يكون أطراف الصفقة منشأة أعمال كتنظيم وليس مجرد أفراد.

2.1/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأة أعمال ومستهلك: (B 2 C)

وهي عبارة عن صفقات بين المنشآت والمستهلكين الأفراد، حيث تعرض المنشأة كيّات مثل بضاعتها على موقعها على الانترنت ومن يرغب من الأفراد في شرائها يتم إبرام الصفقة معه.

وللتوضيح

افترض معنا أن شركة المحاسب العصري لخدمات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات ش.م.م لها موقع على الانترنت تعرض فيه المتاح لديها من البرامج الجاهزة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، وأنها تستورد هذه البرامج من الخارج. في هذه الحالة إذا تقدم مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانوني لشراء برنامج مراجعة الكترونية جاهز من خلال الانترنت ووافقت له الشركة على ذلك فهذه تجارة الكترونية بين منشأة أعمال (شركة المحاسب العصري) ومستهلك (مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانوني).

. أما إستيراد الشركة للبرامج الجاهزة من الشركة الأجنبية من خلال موقعها على الانترنت فهو تجارة الكترونية بين منشأتي أعمال: المنشأة المشترية (شركة المحاسب العصري) والمنشأة البائعة (الشركة الأجنبية).

2 -التبادل الالكتروني للبيانات : EDI

التبادل الالكتروني للبيانات عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات الكترونياً من خلال التعامل غير الورقي أو الالكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض.

والتوضيح

إذا قامت منشأة الياسمين ببيع بضاعة بمبلغ مليون جنيه بشيك لمنشأة ياسركو تتم عملية البيع من وجهة نظر منشأة الياسمين والشراء من وجهة نظر منشأة ياسركو دون وجود طلب شراء، أو أمر بيع، أو فأنورة مبيعات، أو مستندات شحن البضاعة من المورد إلى المشتري، أو شيكات مكتوبة بمبلغ مليون جنيه إذ يتم تبادل كل هذه البيانات آلياً من خلال السربط بين حاسب المنشأة البائعة وحاسب المنشأة المشتري، من ناحية وبين كليهما وحاسب البنك لإجراء التحويل الالكتروني من ناحية أخرى.

ومن هذا التوضيح يمكن استنتاج أن التبادل الالكتروني للمبيعات يتضمن بالضرورة ما يلي:

أ) ربط تام بين نظم المعلومات الفرعية من ناحية ونظام المعلومات الرئيسي من ناحية أخرى، وكلاهما بنظام التبادل الالكتروني للمبيعات. والتوضيح

في الحالة السابقة يجب أن يكون لدى منشأة الياسمين نظام معلومات فرعي ينتج معلومات عن ويشغل بيانات بيع الصفقة حتى يمكن تبادل بيانات الموافقة والتسعير والتسليم والائتمان والمداد مع منشأة ياسركو أو العميل. ب) تجميع وتلخيص وتنسيق البيانات المراد إرسالها أو تبادلها إلكترونياً تمهيداً لإرسالها للطرف الآخر.

والتوضيح

يجب أن تنتهي منشأة الياسمين البائعة في التوضيح السابق إلى موافقة على بيع الصفقة وشروط البيع والتسليم والائتمان تمهيداً لإرسالها للمشتري (منشأة ياسركو).

ج) إرسال البيانات أو تبادل البيانات باستخدام أدوات تكنولوجيا معلومات مناسبة. والتوضيح

تقوم منشأة الياسمين البائعة بإرسال بيانات الموافقة على المبيعات إلى عميلها (منشأة الياسمين) من خلال البريد الالكتروني لكليهما.

3- مداخل أداء مراقب الحسابات لخدمة المراجعة لعملانه فى ظل التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات

من المعروف أن الخدمة التقليدية لمراقب الحسابات لعملائه هي المراجعة السنوية للحسابات، والمنظم إليها الآن للفحص المحدود للقوائم المالية للتاريخية ربع السنوية، وكذلك اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وأدى ظهور التجارة الالكترونية من ناحية، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات، خاصة الانترنت، من ناحية أخرى، إلى ظهور نظم معلومات المحاسبة الفورية RTA، وبالتالي فقد لزم الأمر أن يتم تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية، وهذا ما تركز عليه الدراسة فى هذا الفصل.

1/3- تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية

تطلبت هذه البيئة التجارية الالكترونية تطوير مداخل ممارسة المراجعة السنوية، وظهر ما يعرف بالمراجعة المستمرة CA الفورية المباشرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً، وبالطبع منها الانترنت.

2/3- عدم ملائمة مداخل المراجعة الورقية

من المؤكد أن طبيعة معاملات العملاء فى ظل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تفرض التحول من المراجعة الورقية إلى المراجعة غير الورقية، وأن نظام المعلومات المحاسبى نفسه أصبح غير ورقى، أو يتم إنتاج وتوصيل المعلومات إلكترونياً، كما منتزى فى الصفحات التالية من هذا الكتاب.

4 - المراجعة المستمرة Continuous Auditing

تمثل المراجعة المستمرة مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقضي بتخطيط و أداء أعمال مراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة و أداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيراً بلورة النتائج وإعداد التقرير.

ووفق هذا التوصيف فإن للمراجعة المستمرة مفهومها المميز لها وسماتها ومجالاتها ومتطلبات أدائها مهنياً، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

1/4 تعريف المراجعة المستمرة

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الالكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي.

وبالنظر لهذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي:

(أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية وخدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، باعتبارها مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية الخارجية للحسابات، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشيء، كما سنرى.

(ب) أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة، بمعنى أنها ليست مجرد فحص. ولذلك يلزم أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد، بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الانترنت.

(ج) أن المراجعة المستمرة لكي تنتهي برأي فني محايد من جانب مراقب الحسابات فإنها تتطوي بالضرورة على تجميع وتقييم أدلة إثبات ملائمة وكافية، وإن كانت ستكون بمعنى مختلف عما هو عليه في حالة المراجعة السنوية التقليدية.

(د) أن المراجعة المستمرة عملية منظمة، بمعنى أنها تتكون من مراحل متتابعة متكاملة منطقية، تحتوي بدورها على عدة خطوات متكاملة أيضاً. وأن هذه المراحل تبدأ بقبول التكليف وتنتهي بالتقرير ورأي مراقب الحسابات، مروراً بمراحل تخطيط أعمال المراجعة، وتنفيذ هذه الأعمال.

(هـ) أن أدلة الإثبات التي تحتاجها المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما سنوضح بعد قليل.

(و) أن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، مما يعني أنها معلومات وتقارير مالية فورية سيتم نشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية، من خلال موقع الشركة على الإنترنت.

(ز) أن جمع أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل المراجعة المستمرة سوف يتطلب بالضرورة تخطيط أداء إجراءات غير نمطية للمراجعة، والسبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سيتم مراجعتها ستكون موجودة في صورة إلكترونية فقط في ظل نظام المحاسبة الفورية RTA، والذي يتطلب من مراقب الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.

2.4. الطلب على المراجعة المستمرة

في حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة الطلب عليها، كخدمة مهنية تصديقية، من الطلب على المراجعة الخارجية التقليدية، بصفة أساسية، والذي يرجع إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية لتخفيض خطر المعلومات

عند اتخاذهم للقرارات، وذلك من خلال الاعتماد على معلومات موثوق فيها قابلة للاعتماد عليها نتيجة مراجعتها.

ولكن يمكن القول بأن هناك طلب إضافي على المراجعة المستمرة مستحدث من ثورة وتكنولوجيا المعلومات. إذ أن هذه التكنولوجيا المعلوماتية قد أثرت في مداخل وممارسات الأعمال وبالتالي في طبيعة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، الذي أصبح ينتج ويوصل معلومات فورية، تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، ومن ثم تخفيض خطر معلومات متخذ القرار المعتمد عليها.

ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة أهم أسباب وأشكال الطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

1/2/4. حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية. ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة. وبالقسط حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بالاختيار من بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي منفعة متخذ القرار.

وللتوضيح

يمكن القول بأن إفصاح شركة (س) مثلاً عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم الشركة بالبورصة بمعلومات فورية. فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه. وفي الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية التي تم

مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في اتخاذ القرار السليم، أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ.

2/2/4. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة

إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن هذا الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة. بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات.

والتوضيح

إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

3/2/4. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة. كأن هناك طلب على هذه الخدمة المهنية فرضته التطورات المتلاحقة المتسارعة في أدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يلي:

أ) أثرت أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الأنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات وغيرها، على ممارسات الأعمال، بحيث أصبحت كثير من الشركات تشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الأنترنت، وبصفة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة، إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له.

ب) أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد تقارير الأعمال المرنة (XBRL) Extensible Business Reporting Language ومساندتها من المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة إلكترونية نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية. حيث يتم إدخال للمعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب؛ مثل القوائم المالية المطبوعة، قاعدة بيانات وموقع الشركة على الإنترنت، واستيفاء متطلبات ملف هيئة سوق المال.

وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة إلكترونياً فمن المرجح أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها من خلال مختل المراجعة المستمرة.

ج) ساعدت تكنولوجيا المعلومات على أن تصبح المعلومات الإلكترونية والرقمية Digital أكثر مرونة وأسهل استحواداً وأيسر على نقلها من طرف لآخر، وأسهل في تخزينها وتلخيصها وتنظيمها، بالمقارنة بالمعلومات الورقية. وبالتالي يجب مراجعتها من خلال مراجعة إلكترونية مستمرة غير ورقية، وهي المراجعة المستمرة.

د) ساعدت تكنولوجيا المعلومات الشركات على أداء معاملاتها إلكترونياً، وإعداد قوائمها المالية بصفة فورية اعتماداً على نظام معلومات محاسبي فوري. ومن المعروف أنه في ظل نظم المحاسبة الفورية RTA ستكون المعلومات المالية، وكذا أدلة المراجعة، متاحة في صورة إلكترونية، حيث تحل الرسائل الإلكترونية محل المستندات الورقية، والملفات محل البيانات المحاسبية.

والتوضيح

- في ظل تكنولوجيا المعلومات، افترض أن شركة الزمالك سوف تطبق نظام المحاسبة الفورية وتفصح عن المعلومات المحاسبية من خلال الانترنت، وأنها كانت قبل ذلك تطبق نظام المحاسبة الورقي التقليدي. في هذه الحالة:
- سوف تحل رسالة الكترونية من العميل شركة عمر أفندي إلى موقع شركة الزمالك على الانترنت لطلب شراء منسوجات محل طلب الشراء المكتوب.
 - يحل ملف العملاء (عمر أفندي) على الحاسب محل دفتر أستاذ مساعد العملاء (عمر أفندي).

وبلا شك فإن هذا التغير في ممارسات الأعمال والذي أثر بدوره على صورة وشكل المستندات والبيانات يحتاج إلى مراجعة جديدة غير المألوفة، ولهذا كانت المراجعة المستمرة مطلوبة، كمدخل لآداء أعمال مراجعة الحسابات.

3/4- أهداف المراجعة المستمرة

باعتبار المراجعة المستمرة متخللاً معاصراً لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، وكذا منح الشركة ختم التصديق المستمر.

ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الآتية:

أ) إضفاء الصديق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الإنترنت.

ب) مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المساهمون وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركات.

ج) تجديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول، الحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها وموثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر على موقع الشركة وكذا تقرير مراقب الحسابات.

4/4- مزايا المراجعة المستمرة

وفقاً للمفهوم السابق للمراجعة المستمرة ونظراً للطبيعة المميزة لهذه المراجعة ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات الاستشارية والتأكيد الثقة في موقع الشركة على الأنترنت من ناحية أخرى، فإن المراجعة المستمرة تتميز بما يلي:

أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات.

ب) المراجعة اليدوية أو المراجعة حول الحاسب غير مناسبة في ظل نظم المحاسبة الفورية حيث مستندات المعاملات إما لم تعد موجودة بالمرة أو يتم تخزينها إلكترونياً.

ج) تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أصل المراجعة، خاصة عن طريق ما يلي:

- تمكن مراقب الحسابات من اختبار عينة كبيرة من معاملات وبيانات الشركة بطريقة أسرع وأكفاً من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب.
- تخفيض الوقت والتكلفة اللذان كان يستغرقهما المراجعون في الاختبار اليدوي للمعاملات وأرصدة الحسابات.

د) تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراقب الحسابات بأن يولي اهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة

نشاط وأعمال وصناعة عميله من ناحية، وهيكّل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى.

هـ) المراجعة المستمرة هي أفضل المدخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمر لمواقع الشركات على الإنترنت، باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل المنظور.

5/4- مجال ونطاق المراجعة المستمرة

وفقاً لتوصيف المراجعة المستمرة، كمدخل أو آلية جديدة لمراجعة الحسابات، فإن مجال المراجعة المستمرة لا بد وأن يشمل بالضرورة مجال مراجعة الحسابات السنوية مضافاً إليه أية معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة على الإنترنت. أما نطاق هذه المراجعة فتحكمه طبيعتها والهدف منها كما يلي:

1/5/4. مجال المراجعة المستمرة

حسب المعنى السابق يشتمل مجال المراجعة المستمرة على ما يلي:

- أ) المعلومات والتقارير المالية الفورية؛ سواء الخاصة بالمركز المالي، أو الدخل، أو التكاليف النقدية، أو التغير في حقوق الملاك.
- ب) الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.

جـ) كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الانترنت مثل، المؤشرات المالية والتكاليف غير العادية في مؤشرات الأداء وأساليبها.

2/5/4. نطاق المراجعة المستمرة

مهنياً يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم مراقب الحسابات من ناحية أخرى، الذي يبينه في ضوء ما انتهى إليه

من أحكام بخصوص الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

ويشير نطاق المراجعة المستمرة إلى مشتعلات الفحص والاختبار والتحقق المستمر إلكترونياً، باستخدام المراجع نفسه لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة البرامج الجاهزة والتبادل الإلكتروني للبيانات وشبكة الإنترنت.

وعموماً فإن نطاق المراجعة المستمرة غالباً سيضم كافة معاملات المنشأة الإلكترونية ونظامها المحاسبي الفوري وكفائه في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الإنترنت.

6/4- معايير المراجعة المستمرة

سبق وأن ذكرنا أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية مسؤوليتها مراقب الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية للشركة. ولذلك فالقاعدة أن تظل معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS العشر صالحة، بل وملزمة له لأغراض قبول وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المستمرة وإعداد التقرير وتوصيل الرأي الفني المحايد بشأن مدى كفاءة وفعالية وسلامة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشرة في تحقيق الهدف منه.

وعليه فإننا نعتقد بشأن هذه المعايير ما يلي:

1.6/4. المعايير العامة

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتأهيل والتدريب والاستقلال وبذل

العناية المهنية كما يلي:

أ) معيار التأهيل والتدريب

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه في المراجعة السنوية

التقليدية مع مراعاة ما يلي:

□ يجب على مراقب الحسابات أن يكون قد سبق له دراسة، والتدريب على،

استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة.

- يجب عليه أن يجتاز برنامجاً تدريبياً في هذا المجال كل سنتين تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- (ب) معيار الاستقلال والحياد
يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه ومتطلباته في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:
- ألا يؤدي نفس المراجع للخدمات الاستشارية لعميله والخاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظام المحاسبة الفوري المباشر.
- يجوز الجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت.
- (ج) معيار بذل العناية المهنية الكافية
يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في قبول التكليف بالمراجعة المستمرة وتخطيط و أداء أعمال هذه المراجعة وإعداد وعرض تقريره، تماماً كما في ظل المراجعة السنوية، مع ملاحظة ما يلي:
- أنه سيكون أيضاً مسئولاً أخلاقية خاصة عن الحفاظ على أسرار وسعة عمله بصفة مستمرة إذ سيكون من حقه للدخول باستمرار على قواعد بيانات العميل.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف النقص الالكتروني.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف أية تصرفات الكترونية غير قانونية من جانب عميله.
- أنه سيكون مسئولاً كل ثلاثة شهور عن تقييم ما إذا كان هناك شك ميداني في استمرار منشأة العميل.

2/6/4. معايير العمل الميداني

- وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة كما يلي:

أ) معيار تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين

بداية فالمعيار يعتبر مناسباً حيث سيكون تخطيط أعمال المراجعة المستمرة أسهل وأيسر من المراجعة السنوية بلا شك، كما أن المساعدين سيكونون ذوي خبرات ومهارات مهنية خاصة. وعلى مراقب الحسابات أيضاً:

□ أن يحرص على مرونة خطة وبرنامج المراجعة نظراً لقصر مدة المراجعة واستمراريتها أيضاً.

□ أن يستعين بمساعدين ذوي خبرة عملية فنية ومهنية في مجال تقييم نظم معلومات المحاسبة للفورية. وتحديد الاستثناءات الجوهرية في المعلومات المالية المستمرة المباشرة.

ب) معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية

بداية فالمعيار مناسب كما في المراجعة السنوية، ولكن هناك عدة اعتبارات مهنية تفرضها طبيعة وأهداف للمراجعة المستمرة ومجالها، أهمها ما يلي:

□ أن الهدف النهائي من تقييم هيكل الرقابة الداخلية تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة المستمرة.

□ أن الرقابات الداخلية محل التقييم يجب أن تشمل أيضاً على الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وموقع الشركة على الإنترنت وعدم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

□ أن اختبارات رقابية معينة تحتاج لاهتمام متزايد مثل الملاحظة وإعادة الأداء.

□ أن اختبارات الرقابة غالباً ما ستكون متزامنة مع الاختبارات الجوهرية أو الأساسية للمراجعة.

ج) جمع الأدلة الكافية والملائمة

طالما أن مراقب الحسابات سيقوم بمراجعة مستمرة للنظام المحاسبي الفوري المباشر فهو في حاجة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة، كما في المراجعة السنوية، ولكن مع مراعاة ما يلي:

□ أن الأدلة التي يجب جمعها هي أدلة إلكترونية غير ورقية في المقام الأول.

□ أن إجراءات جمع هذه الأدلة، رغم أنها تشتمل على الإجراءات التحليلية واختبارات التفصيل، إلا أنها متؤدي آلياً، بل ومن خلال البرامج الجاهزة وشبكة الانترنت فيما يتعلق بكفاءة نظم معلومات المحاسبة الفورية المباشر في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بكفاءة.

□ أن هذه الأدلة يجب أن تساعد في إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في المعلومات المالية الفورية. واتخاذ القرار بوضع ختم المراجعة المستمرة على موقع الشركة على الانترنت.

3/6/4. معايير التقرير

من المعروف أن معايير التقرير للمراجعة السنوية التقليدية أربع. وهي: الإشارة إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ومدى كفاية الإفصاح، والظروف التي لم يراعى فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، وأخيراً وحدة الرأي.

وفي ظل المراجعة المستمرة لن يلتزم مراقب الحسابات بكل هذه المعايير، أو بمعنى آخر لن يكون في حاجة للالتزام بها كلها، كما يلي:

أ) معيار الإشارة إلى مقياس صدق القوائم المالية

يناسب هذا المعيار حالة المراجعة المستمرة لما يلي:

□ لأن مراقب الحسابات وإن كان لن يجمع دليل كاف وملام بشأن التزام الإدارة بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، إلا أنه سوف يشير إلى هذه المعايير عند تحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

□ لأن مراقب الحسابات سيؤكد بشأن ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في معاملات الشركة يجب فحصها فوراً أو في وقت لاحق.

ب) معيار الإشارة للظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

القاعدة في حالة المراجعة السنوية أن يشير مراقب الحسابات في تقريره إلى الظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية.

ويناسب هذا المعيار المراجعة المستمرة بصفة مبدئية ولكن بصيغة أخرى، وهي أن المراجع سوف يشير في تقريره إلى المعاملات الاستثنائية الجوهرية وما إذا كانت ناتجة عن عدم ثبات في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية الفورية.

ج) معيار افتراض كفاية الإفصاح ما لم يشر المراجع إلى غير ذلك

القاعدة في المراجعة السنوية أن يفترض مراقب الحسابات كفاية الإفصاح، فإن حدث ولم يكن كافياً، عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره، وغالباً سيعمل هذا التقرير.

والمعيار مناسب تماماً لحالة المراجعة المستمرة، إذ القاعدة أنه إذا استنتج مراقب الحسابات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي الفوري المباشر فعليه

أن يشير في تقريره الفوري إلى ذلك كحالة من حالات الاستثناءات الجوهرية،
حسب حكمه المهني بالطبع.

د (معيار وحدة الرأي

القاعدة في المراجعة السنوية أن يبدي مراقب الحسابات رأيه على
القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها كوحدة واحدة.

ولأن مراقب الحسابات في حالة المراجعة المستمرة لن يبدي رأياً فنياً
محايداً على مثل هذه القوائم المالية، بل سيبدي رأياً فنياً محايداً على
المعلومات والتقارير المالية الفورية المباشرة التي تنتجها نظام المعلومات
المحاسبي الفوري مباشرة وما إذا كان من حق الشركة الحصول على جستم
التصديق المستمر على موقعها، فإن هذا المعيار مناسب بصفة عامة.

7/4 تصميم وأداء إجراءات المراجعة المستمرة .

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من تخطيط أعمال المراجعة المستمرة
وصولاً إلى برنامج لأعمال المراجعة التنفيذية فإنه سوف يبدأ في أداء هذه
الإجراءات لجمع الدليل الكافي الملائم بشأن مدى كفاءة وفعالية نظام معلومات
المحاسبة الفورية في إنتاج وعرض للمعلومات الفورية المباشرة. وتحديد ما
إذا كان هناك استثناءات جوهرية في هذه المعلومات.

ومن أهم إجراءات المراجعة المستمرة ما يلي

أ (استخدام البرامج الجاهزة الفورية

من أهم إجراءات المراجعة المستمرة استخدام مراقب الحسابات

لبرامج المراجعة الفورية الجاهزة حيث يراعى بشأن هذه البرامج ما يلي:

□ منهمة هذه البرامج لاكتشاف الاستثناءات الجوهرية في المعاملات التي يتم

تشغيلها من خلال نظام المحاسبة الفوري، أو شبه الفوري.

□ بعد تحديد البرنامج للمعاملات الشاذة، أو الاستثنائية، يقوم مراقب

الحسابات بفحصها فوراً، أو إن رأى غير ذلك يتم طبعها ثم يقوم

باعتبارها بعد ذلك.

□ لكفاءة برامج المراجعة الجاهزة الفورية وشبه الفورية يجب على مراقب الحسابات أن يدخلها ضمن تصميم نظام مراجعة متكامل يعمل على قواعد بيانات الشركة بعد استيفاء إجراءات الترخيص له بالدخول.

□ من المفضل مهنياً أن يتم دمج نظام المراجعة الفورية المستمرة باستخدام البرامج الجاهزة في نظامي المعلومات والرقابة لدى الشركة.

وللتوضيح

افترض أن مدير استثمار صندوق البنك الأهلي للاستثمار يعد يومياً تقريراً عن إحصاءات أداء محفظة استثمار الصندوق، وأوضح هذا التقرير عن يوم 2013/1/1 أن معدل الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات يبلغ 2% وأن معدل العائد عن هذا اليوم 1.5% وأن هذين المؤشرين أعلى من نظيريهما لبورصة الأوراق المالية نفسها.

فإذا فرضنا أن مراقب الحسابات الأستاذ ياسر شحاته يؤدي مراجعة مستمرة لحسابات صندوق استثمار البنك الأهلي فإنه يمكنه استخدام حاويات ناقلة للملفات Modules لبرنامج جاهز لاختبار مدى دقة إحصاءات أداء محفظة استثمار الصندوق لحظياً، ويقارن حسابه لهذين المؤشرين بما أفصح عنه مدير استثمار الصندوق، ويؤدي رأياً فنياً عن مزاعم إدارة الصندوق بشأن أداء الاستثمار.

ب) فحص اتفاقات الشركة مع شركائها

طالما أن الشركة محل المراجعة المستمرة ستوقع إتفاقات مباشرة مع عملائها أو مورديها لإتمام صفقات أو معاملات الكترونية عبر شبكة الانترنت فعلى مراقب الحسابات:

□ أن يطلب هذه الاتفاقات تمهيداً لفحصها.

□ أن يفحص هذه الاتفاقات من حيث؛ شروطها؛ مدتها، موضوعها، طريقة تنفيذها، طريقة تسويتها أو سدادها، ومتى.

□ أن يحدد ما إذا كان هناك أوجه ضعف جوهرية في نظام إبرام وتشغيل وتنفيذ وتسوية الإتفاق، وما أثرها إن وجدت على صدق المعلومات الفورية المباشرة.

ج) أداء الإجراءات الالكترونية لجمع الدليل الالكتروني

من المتفق عليه أن الأدلة الملائمة لإبداء الرأي في حالة المراجعة المستمرة هي أدلة الكترونية أهمها؛ المصادقات الالكترونية، المستندات الالكترونية غير الورقية، التوقيع الالكتروني، البصمة الالكترونية، ونظام الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي الفوري، للنصوص، الفيديو، والصوت.

ومن أهم هذه الإجراءات اللازمة لجمع هذه الأدلة - بخلاف ما سبق - ما يلي:

- استخدام البرامج الجاهزة لإعادة تشغيل معاملات الشركة المهمة.
- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات مثل؛ الحاسب، الانترنت، الفاكس، البريد الالكتروني، والتبادل الالكتروني EDI في جمع هذه الأدلة.
- اختبار آليات الرقابة الداخلية على، وفي، نظام المعلومات المحاسبي الفوري.

د) التحقق من أمن المعلومات

- رقائياً يجب أن تصمم وتشغل الشركة نظام للرقابة على أمن وسلامة المعلومات. ولكي يركز مراقب الحسابات على التحقق من المعاملات الاستثنائية وسلامة مخرجات نظام المحاسبة الفوري يجب عليه:
- أن يطلب ويفحص سياسات وإجراءات أمن موارد تكنولوجيا المعلومات، مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات.
 - أن يتأكد مما إذا كانت هذه الإجراءات والسياسات تحظر على أي شخص استخدام هذه الأنواع ما لم يكن مرخص له بذلك.

□ أن يتحقق من وجود إجراءات وسياسات للأمن المادي وأمن البرامج الجاهزة.

□ أن يتحقق من أن إجراءات وسياسات أمن المعلومات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو بيانات خاطئة من الدخول في نظام المعلومات.

ولآداء الإجراءات المباشرة يتم تشغيل نظام المراجعة المستمرة على ثلاث خطوات أو مراحل، وهي مرحلة، جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات وأخيراً مرحلة عرض البيانات وذلك على النحو التالي:

(أ) مرحلة جمع البيانات

تمثل هذه المرحلة الحلقة بين نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة ونظام المراجعة المستمرة لدى مكتب المراجع، الذي يحتوى على وظيفة جمع البيانات. وتتم هذه المرحلة على النحو التالي:

1- نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة

يتكون نظام المعلومات المحاسبي الفوري لدى الشركة من وظيفة إنتاج التقارير، ومخزن ذاكرة، وبوابة مرور إلى نظام المراجعة المستمرة. ويتم تشغيل هذه الوظائف كالتالي:

□ يقوم نظام المعلومات المحاسبي وبصفة مستمرة بإنتاج وتخزين تقارير وملفات المعاملات في الذاكرة.

وللتوضيح

من أمثلة التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بصفة مستمرة؛ تقرير بالمتحصلات النقدية، ملخص المخزون المستمر، ملخص المدفوعات النقدية، ملخص المشتريات من البضاعة، وملخص المبيعات من البضاعة إلكترونياً. ومن أمثلة الملفات، ملف المشتريات، ملف المبيعات، ملف الموردين، ملف المدفوعات النقدية، وملف المتحصلات النقدية.

□ يسترجع معبر أو بوابة نظام المعلومات المحاسبي التقارير وملفات المعاملات من مخزن الذاكرة، ويضيف عليها التوقيعات الرقمية مستخدماً

المفتاح الخاص بالعميل، ويضعها في مظروف رقمي مستخدماً المفتاح العام للمراجع، ثم يقوم بتخزين المظروف بحيث يكون متاحاً لنظام المراجعة المستمرة الخاص بالمراجع إما لكي يلتقطه مباشرة أو يرسله مباشرة لنظام عملية المراجعة المستمرة.

□ يوفر نظام المعلومات المحاسبي أيضاً حواطة نارية وخدمات شبكية خاصة مرنية لأداء وظيفة الرقابة على الحيازة ومنع التدخل غير المسموح به والمحافظة على سند المراجعة وتسهيل توصيل نظام عملية المراجعة المستمرة بشبكة المعلومات الداخلية للشركة.

2- جمع وحيازة المعلومات:

يتم جمع البيانات بصفة مستمرة الخاصة بالمظروف الرقمي للعميل باستخدام تسهيلات جمع البيانات، ويتم فتح المظروف باستخدام المفتاح الخاص بالمراجع، ويتم اختبار التوقيع الرقمي باستخدام المفتاح العام للعميل.

بعد ذلك سيتم تخزين الرسائل الأساسية للمظروف - التي تشمل التقارير المالية وملفات المعاملات - في قواعد بيانات المراجعة في مرحلة تحليل البيانات لأغراض اختبارها.

ولأن التقارير المالية وملفاتها هي المنخلات الأساسية لنظام المراجعة المستمرة، فإن آلية النظام لجمع البيانات يجب أن تطبق رقابات المنخلات بما يضمن أن :

- البيانات المستمدة كانت فعلاً من العميل الصحيح، أو المقصود.
- البيانات المستمدة لم تعدل أو تم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية أثناء انتقالها عبر الشبكة.
- العميل لا يستطيع التلاعب في البيانات المنتقلة.

- يقوم جامع البيانات بجمع المعلومات والمستندات الملائمة من الأطراف الخارجية طالما وجدت الحاجة لاختبارها.

(ب) مرحلة تحليل البيانات

تتكون هذه المرحلة من قواعد بيانات المراجعة ونظام معرفي للمراجعة وذلك لمساعدة عملية تحليل التقارير المالية. حيث تتم هذه المرحلة كالتالي:

(1) بمجرد التحقق من المظروف الرقمي للشركة من حيث سلامته ومحتواه، كما كان في مرحلة جمع البيانات، سيتم تحديد مجالات معينة من التقارير المالية وملفات المعاملات ثم يتم قراءتها في قواعد بيانات المراجعة آلياً.

(2) لأن هذه البيانات المسترجعة سيتم اختبارها وتحليلها باستخدام النظام المعرفي وسيتم إعداد تقارير استثناء وتحذيرات alarms تبعاً لذلك إذا ما وجدت أنشطة غير طبيعية، فإن مرحلة تحليل البيانات يجب أن تتضمن إجراءات رقابية معينة وذلك لضمان أن:

- المعاملات التي تعد منها التقارير المالية، وكذا ملفات المعاملات، مكتملة.
- المعاملات التي سبق مراجعتها أن يتم تعديلها بعد ذلك.

(3) لضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات من ناحية وعدم الدخول عليها وتعديلها بعد مراجعتها من ناحية أخرى، يتم التأشير على المعاملات التي روجعت فقط، بحيث أن المعاملات التي لم يؤشر عليها بالمراجعة هي التي يتم نقلها لقاعدة بيانات المراجعة لإختبارها بعد ذلك. وإجراء مثل هذا من شأنه أن يسهل أيضاً اختبارات التحقق من استكمال الفترات المحاسبية.

والتوضيح

افترض معنا أن المراجعة المستمرة ستتم كل 90 يوم. وكانت هناك معاملة بيع بضاعة على الحساب يوم 2013/3/25، معاملة تحصيل من العملاء يوم 3/31 ويوم 4/2 كانت هناك معاملة سداد للموردين.

وعندما يتم مراجعة معاملة يوم 3/25 يؤشر عليها بما يفيد المراجعة. وأما معاملة 3/31 فلم يؤشر عليها ولذلك ترسل فقط مع بيانات المراجعة لمراجعتها آلياً. وفي 4/2 سوف ينظر لهذه المعاملة على أنها تخص الفترة الحالية 1/ 4 - 6/30.

(4) ولضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات وعدم الدخول عليها ومعالجتها أيضاً ينبغي مقارنة ملفات المعاملات المقررة في قواعد بيانات المراجعة مع ملفات المعاملات التاريخية المخزنة فعلاً في قواعد بيانات المراجعة منذ آخر مراجعة (بديل ملف أوراق العمل - أو ملف أوراق العمل الإلكترونية).

(5) بعد ذلك يتم إعداد تقرير الاختلافات وهو عبارة عن قائمة بالاختلافات في المعاملات المؤشر عليها، ثم يتم إرسال هذا التقرير للنظام المعرفي لكي يتم اختباره أيضاً فيما يتعلق بالغش المحتمل.

(6) في حالة إذا ما كان نظام المعلومات المحاسبي لدى العميل يوفر خاصية تحديث المعاملات والملفات التي روجعت (مؤشر عليها) فيجب إعادة استرجاع هذه الملفات وتخزينها في قواعد بيانات المراجعة لمقارنتها بتقرير مراقب الحسابات عن الاختلافات.

(7) إذا أسفرت الخطوة السابقة عن أي تعارض بين الملفات المحدثة وتقرير الاختلافات الذي أعده المراجع فإن هذا من شأنه أن يقدم دليلاً قوياً على فعالية الرقابات الداخلية لدى العميل في اكتشاف أية تعديلات غير معتمدة أو غير شرعية في دفتر أستاذ المعاملات.

(8) باعتبار النظام المعرفي للمراجعة، وما يرتبط به من معرفة، هو محور نظام عملية المراجعة المستمرة، فإن هذا النظام أيضاً قواعد بيانات المراجعة يجب أن يشتمل على ما يلي:

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- معايير المحاسبة المصرية.
- القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- معايير المحاسبة الدولية.
- التقييم الأولي لمخاطر المراجعة كما أنجزه المراجع.
- وصف ممارسات الأعمال حسب كل دورة من دورات العمليات.
- قائمة بمصلاء وموردي الشركة المعتمدين.
- الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.
- تطبيقات الإجراءات التحليلية والبيانات التاريخية.
- عقود الشركة طويلة الأجل مع المصلاء والموردين والبنوك.
- حدود الأهمية النسبية للحسابات الأساسية في كل دورة من دورات العمليات.
- مظاهر الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومكانها.

(ج) مرحلة عرض البيانات

تختص هذه المرحلة بعرض نتيجة فحص واختبار وميسج المراجع للملخصات النهائية وما يرتبط بها من معلومات ومستندات محاسبية. وسوف يتم إطلاق التحذيرات وإعداد تقارير الاستثناءات إن حدثت مواقف غير عادية نتيجة مقارنة المعاملات بالمعايير القائمة في مرحلة تحليل البيانات.

والتوضيح

افترض أن مراقب حسابات شركة المنصورة للإلكترونيات يصدد مراجعة حساب الموردين وكان رصيد حـ/ العميل القدس يبلغ 3000000 جنيه وكان حده الأقصى 2750000 جنيه. في هذه الحالة سيتم عرض تحذير alarm على كلشف (متصفح) browser للمراجع في هذه المرحلة، وسيترتب على ذلك أن يرسل المراجع تغذية عكسية إلى لجنة المراجعة لدى شركة المنصورة للإلكترونيات لتوضيح هذا الاستثناء أو إزالته. وبالطبع يمكن أن تكون التغذية العكسية هنا في صورة خطاب الكتروني عن ظرف تستدعي إعداد تقرير عنها Reportable Condition.

8/4. مخرجات المراجعة المستمرة

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من اختبار تقارير الاستثناء سوف يصل إلى استنتاج بخصوص ما إذا كانت تقارير الشركة وسجلات عملياتها خالية من التحريفات الجوهرية أم لا. وعلى ضوء استنتاجه سوف يختلف محتوى عرض مخرجات عملية المراجعة المستمرة كما يلي:

1/8/4. حالة عدم وجود تحريف جوهري

إذا خلص مراقب الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الشركة وتقاريرها المالية عندئذ فإنه سيصدر حكمه بإضفاء الصديق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الشركة للطرف الثالث عبر الانترنت. وسيتم للتعبير عن هذا الصديق أو هذه الثقة بمنح الشركة ختم المراجعة المستمرة للتصديق Continuous Adit Seal of Attestation وهو ختم مشابه لختم مراقب الحسابات بالتاكيد على الثقة في الموقع Web Trust Seal of Assurance، كما سنوضح لاحقاً في هذا الشأن.

ومهنياً فهناك عدة أبعاد لهذا المنتج المهني للمراجعة المستمرة نوجزها فيما يلي:

1/1/8/4. المحتوى الإعلامي لختم التصديق من خلال المراجعة المستمرة

من منظور مهني فإن انتهاء المراجعة المستمرة بمنح الشركة ختماً بالتصديق على المعلومات المالية وسجلات معاملات عبر الانترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة عما يلي:

أ) أن مراقب الحسابات قد اختبر وقيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وذلك وفقاً لمبادئ المراجعة المستمرة.

ب) أن مراقب الحسابات قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتماشى مع معايير المراجعة الالكترونية المتعارف عليها.

جـ) أن مراقب الحسابات يقدم ختم المراجعة للمستمرة لمن يهمه هذا الختم.

د) أن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها.

2/1/8/4. الإفصاح عن الختم والدخول عليه

وفقاً لنموذج المراجعة المستمرة يتم الإفصاح عن ختم التصديق والدخول عليه وفهم محتواه، كما يلي:

أ) يتم عرض الختم على صفحات المعلومات المالية للشركة مع الربط بتقرير مراقب الحسابات في نفس الوقت.

ب) على من يرغب من مستخدمي موقع الشركة على الانترنت في التأكد من أن الشركة قد استوفت شروط وضع هذا الختم أن يضغط على الختم نفسه ويذهب مباشرة إلى صفحة موقع الوكيل التكنولوجي (مثلاً NIT) ليتأكد من أحقية الشركة في الحصول على ختم مراقب الحسابات.

جـ) على أصحاب المصلحة في هذا المنتج المهني لمراقب الحسابات الأخذ في الحسبان عدة أمور، أهمها ما يلي:

- أنه من الصعب على الشركة أن تفصح عن قوائم مالية كاملة كل يوم أو كل أسبوع، ولذلك فسوف تفصح فقط عن المعلومات المالية الرئيسية (الهامة) على موقعها على الإنترنت.
- أن الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات في المراجعة المستمرة قد لا تكون كافية لتأمينه من إبداء رأي فني محايد بشأن صدق كافة عناصر القوائم المالية.

- أن تقرير المراجعة المستمرة يجب أن يحدد، أو يشير إلى، موضوع التقرير، إجراءات المراجعة التي آداها مراقب الحسابات، ويحدد نتائج المراجعة، ويمتنع فيه المراجع عن إبداء الرأي، ويشير إلى أنه لا يغطي القوائم المالية للشركة ككل.

2.8/4. حالة وجود تحريفات جوهرية

وفقاً لطبيعة وأهداف ومجال المراجعة المستمرة، إذا توصل مراقب الحسابات إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة، أو في سجلات المعاملات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابه للإدارة أو لجنة المراجعة، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات. وأياً كان التقرير فسوف يكون معديلاً، ولمن يرغب من مستخدمي الموقع الخاص بالشركة يمكن الدخول على تقرير مراقب الحسابات عن طريق الوسيط التكنولوجي المستقل NIT مثلاً.

9.4. تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال هذه المراجعة. ويمكن إيجاز أهم سمات ومحتوى هذا التقرير وبدائله على النحو التالي:

1/9/4. بدائل الرأي

أ) إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها، وسجلات المعاملات المالية، خالية من التحريفات الجوهرية فسوف يفوض الشركة الخادمة NIT بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الإنترنت ويبدى رأياً نظيفاً.

ب) أما إذا وجد تحريفاً جوهرياً في المعلومات المفصح عنها وسجل المعاملات فسوف يعطى رأيه بإبداء رأي مستحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهية التحريف. ولا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها على الإنترنت.

ج) أما إذا فرضت الإدارة قيوداً على أعماله أو فقد هو استقلاله فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستمر على موقع الشركة على الإنترنت.

2/9/4. النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف

إذا ما قرر مراقب الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على المعلومات المالية المفصح عنها فسوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية، ويحتوي أيضاً على ما يلي:

1/2/9/4. النواحي الشكلية للتقرير النظيف

يمكن إيجاز أهم النواحي الشكلية للتقرير النظيف فيما يلي:

أ) يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

ب) يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة ومجلس الإدارة وجهات الرقابة الرسمية كأصحاب مصلحة في الشركة.

(ج) يتكون التقرير من ثلاث فقرات وهي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، وفقرة الرأي.

(د) يؤرخ للتقرير بتاريخ الانتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالباً كل أسبوع أو 15 يوم.

(هـ) يوقع التقرير من مراقب الحسابات مصحوباً باسم المكتب وعنوانه ورقم من. م. م.

2/2/9/4 محتوى التقرير التنظيف

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يتوافق مع عناونها والهدف منها كما يلي:

أ) الفقرة التمهيدية

يجب أن يشير التقرير في الفقرة التمهيدية إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات تراجع أي لم يختبر ولم يفحص.
- أنه راجع المعلومات والتقارير المالية الرئيسية، التي اتجهها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة والمفصح عنها على موقع الشركة.

- الفترة التي تغطيها هذه المعلومات وهي غالباً يوماً أو أسبوعاً.
- أن المعلومات والتقارير المالية الرئيسية مسؤولة إدارة الشركة.
- أن مسؤوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.

ب) فقرة النطاق

يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات قام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.

- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصح عنها عبر الانترنت خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية.
- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة.
- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير.
- أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

(ج) فقرة الرأي

- من الطبيعي أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية. وذلك بما يتمشى مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين. ويمكن إيجاز أهم ما تشير إلى فقرة الرأي في حالة المراجعة المستمرة فيما يلي:
- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأياً.
 - الإشارة إلى أن التقارير والمعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متماشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.
 - الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع).

مثال

شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة. كلفت الجمعية العامة للشركة مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانوني بمراجعة حسابات الشركة عن سنة 2012 ويعمل مراجعة مستمرة لحسابات الشركة يومياً.

ويوم الأحد 2013/3/3 أفصحت الشركة على موقعها على الإنترنت www.Alkodstechno.com عن معاملات مبيعات وتحصيل من العملاء، واستثمار في أسهم في بورصة الإسكندرية بمبلغ 2000000، 500000، 1200000 جنيه على التوالي. واتضح لمراقب الحسابات خلو هذه المعلومات والمعاملات من التحريفات الجوهرية، وبالتالي فقد أعد تقريراً نظيفاً، يظهر على الصورة التالية :

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

السادة/ مساهمي شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات

/ مجلس إدارة الشركة

/ هيئة سوق المال

راجعنا المعلومات والتقارير المالية المرفقة وللخاصة بشركة القدس لتكنولوجيا المعلومات عن يوم 2013/1/3 والتمثلة في معلومات المبيعات والمتحصلات من العملاء والاستثمارات المقتناة، وكذا التقارير المالية عن حركة المبيعات والتغير في قيمة وأداء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية. إن هذه المعلومات والتقارير مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا إيداع الرأي عليها وتحديد مدى أحقية الشركة بختم التصديق المستمر على موقعها على الإنترنت، بناء على مراجعتنا لها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها. وتتطلب منا هذه المعايير تخطيط وأداء أعمال المراجعة المستمرة لتحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية الفورية خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية. لقد قمنا بالتحقق من الاستثناءات الجوهرية في المعلومات والتقارير المالية الفورية كما قمنا بتقييم مدى

كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة فائدة للاعتماد عليها من خلال الانترنت. كما تطقتنا من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية. ونعتقد أن ما قمنا به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي وتحديد مدى أحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

ومن رأينا أن المعلومات والتقارير المالية المشار إليها أعلاه خالية، في كل جوانبها الهامة، من التحريفات والاستثناءات الجوهرية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. وأن الشركة من حقها وضع ختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت www.Alkodstechno.com وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة.

مكتب الأستاذ ياسر شحاته

جليم - الاسكندرية

الأحد 2013/3/3

س.م.م: 20441

الفصل الرابع

التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات

على الإنترنت *Web Trust*

والتأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية *Sys.*

Trust

مقدمة

أثرت التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تأثيراً كبيراً على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من ناحية، وعلى تشكيلة خدمات مراقبي الحسابات من جهة أخرى. وتعتبر خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت *Web Trust* إحدى أهم الخدمات المهنية التي أضيفت لتشكيلة خدمات مراقبي الحسابات منذ منتصف العقد الأخير تقريباً من القرن العشرين، فما هي هذه الخدمة؟ وما مجالها ونطاقها، ومن يقوم بها؟ وما هي متطلبات تخطيطها وتنفيذها، وما شكل منتجها النهائي ولمن يقدم؟..

ومن ناحية أخرى تعد خدمة التأكيد المهني على الثقة في نظم المعلومات الفورية *Sys.Trust* واحدة من الخدمات المهنية المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، ولهذه الخدمة متطلبات مهنية تتعلق بالتوصيف المهني لها وبتقرير مراقبي الحسابات عن التأكيد على الثقة في نظام المعلومات.

وسنعرض لخدمة التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust ولخدمة التأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية Sys.Trust على النحو الوارد في الصفحات التالية⁽¹⁾.

أولاً : خدمة التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust

1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع والطلب عليها

مثلاً مثل أي خدمة مهنية جديدة تحتاج خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت إلى تعريف محدد بعكس أهدافها في الوفاء بالطلب عليها، كما سنوضح في الصفحات التالية:

1/1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع

مهنياً تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الإنترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الإنترنت، لاختبار مدى تمثي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

وبالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

(أ) أن خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، حيث الإدارة طرف يفصح عن معلومات على الموقع وعن مزاعم بأنها قد استوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع.

(1) هذا الفصل مأخوذ من كتاب : مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، للأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على، والدكتور/ شحاته السيد، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

أما الطرف الثاني فهو مراقب الحسابات الذي تكلفه الإدارة لاختبار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع. بينما الطرف الثالث هنسا سيكون من الشمول بحيث لا يقف فقط عند الملاك والمقرضين والدائنين ونقابات العمال بل سوف يشمل كافة زائري الموقع نفسه.

(ب) أن خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات ستبدأ بقبول المراجع للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد التقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع، مروراً بصليتي التخطيط والتنفيذ.

(ج) أن الأدلة التي يجمعها مراقب الحسابات القائم باختبار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع هي الأساس الذي سوف يبنى عليه رأيه الفني من ناحية، ومنح ختم التأكيد على الثقة للموقع من ناحية أخرى.

(د) أن التأكيد المهني على الثقة في الموقع يقدم تأكيداً إيجابياً مثل المراجعة، وليس تأكيداً سلبياً مثل الفحص المحدود، ولذلك فإن هذه الخدمة تؤكد على الثقة في الموقع، أو تضيف لصدق إصاح الإدارة عن مزاعمها بشأن الموقع. ولكنها لا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع.

(هـ) أن مجال الاختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما تفصح عنه على موقعها. وأن معظم هذه المزاعم ستركز بصفة رئيسية على:

- ☐ سلامة المعاملات التجارية.
- ☐ سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية.
- ☐ ضمان خصوصية الزائرين للموقع.
- ☐ ضمان أمن الموقع.

و (أن مقياس صدق مزاعم الإدارة بشأن الموقع تتكون من المبادئ أو المعايير الخاصة بالثقة في الموقع، مثل الأمن، والإفصاح، والخصوصية... الخ.

ز (أن المنتج النهائي لهذه الخدمة عبارة عن رأي فني محايد يبدیه مراقب الحسابات من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع

بداية يمكن مهنياً تصنيف هذه الخدمة كواحدة من الخدمات المهنية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب - فجوة للتوقعات - على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين. ويمكن رد الطلب على هذه الخدمة إلى الأسباب الآتية:

أ (لزيادة المعاملات التجارية عبر الانترنت، خاصة التجارية بين الشركات والأفراد، يجب دعم ثقة الأفراد في المواقع على الانترنت. ولن يتحقق ذلك إلى بختم التأكيد على الثقة في الموقع.

ب) تؤدي هذه الخدمة إلى زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتشجيعها.

ج) زيادة ثقة مستخدمى الانترنت في مراقب الحسابات في أداء هذه الخدمة، كإمتداد لكفاءته وسمعته المهنية في أداء خدمات مهنية مستقرة، مثل المراجعة والفحص المحدود، ورغبة في عدم ترك يبيوى الممارسة المهنية لأدعاء المهنة.

د (لأن المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، طرفه أصيل لشمى إتمام المعاملات من خلال التجارة الالكترونية فاتها تريد ما يطمئنها إلى سئامة مواقع المتعاملين التجاريين خاصة عبر الأترنت، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال قيام مراقب الحسابات بأداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع.

هـ) أن الكيانات التنظيمية مثل المنشآت التجارية والمستشفيات الخاصة ومنشآت تجارة البرمجيات والكتب وشركات الطيران، وحتى المنشآت صغيرة الحجم، تحتاج لدعم فرصها التسويقية الالكترونية. والسبيل إلى ذلك طلب خدمة للتأكيد على الثقة في مواقعها على الانترنت.

و) حاجة الزائرين للمواقع على الانترنت والمتعاملين تجارياً مع الشركات من خلال مواقعها يرغبون في التأكد من عدم سوء استخدام بياناتهم الخاصة ودعم أمن وسلامة هذه البيانات، والسبيل إلى ذلك هذه الخدمة المهنية للتأكيد على الثقة في الموقع.

2- مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع

القاعدة أن مجال خدمة التأكيد على الثقة في الموقع هو مزاعم الإدارة وإفصاحاتها على موقع الشركة عن استيفاء الموقع لمبادئ الثقة فيه. ومن أهم مزاعم الإدارة هذه ما يلي:

أ) الإفصاح الكافي عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.

ب) أن المعاملات والصفقات التجارية من خلال الموقع متفقة مع ما تم الإفصاح عنه، في هذا الشأن.

ج) أن الشركة صممت ونفذت إجراءات وآليات ونظم رقابية تكفل سلامة واكتمال إثبات وتشغيل طلبات الصلاء، وعملاء التجارة الالكترونية.

د) أن الشركة صممت ونفذت، وتعاقدت إن لزم الأمر على، وسائل ملائمة وكافية لحماية بيانات العميل من سوء الاستخدام.

هـ) أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاة لمقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

3- ختم التأكيد على الثقة في الموقع كمنتج مهني

كما أشرنا من قبل فإن المستهدف من هذه الخدمة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت. ويجب أن يتبع إعداد التقرير نتيجة اختبار هذه المزاعم إصدار ختم الثقة على موقع الشركة (العميل) على الانترنت. وفي سبيل الوصول إلى هذا الوضع يراعى ما يلي:

أ (نحن نعتقد أنه بدخول مراقب الحسابات في مصر هذه الخدمة يلزم أن تتعاقد جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - أو وزارة المالية فسي الوضع الراهن - مع شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال بناء المواقع وتأمينها ومراقبتها. وافترض أن هذه الشركة سيكون أسمها شركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT.

ب) بعد إعداد مراقب الحسابات لتقريره عن اختبار مزاعم إدارة شركة (المنصورة مثلاً للتجارة) تتولى شركة NIT وضع ختم الثقة على مواقع شركة المنصورة على الانترنت.

ج) عند دخول زائر معين، وليكن المستثمر البنك الأهلي المصري في أسهم شركة المنصورة، ويريد الوصول إلى تقرير مراقب الحسابات فسوف يضغط على ختم الثقة على موقع الشركة فتتولى عندئذ شركة NIT توصيل البنك الأهلي بتقرير مراقب الحسابات بشأن نتيجة اختبار مزاعم إدارة شركة المنصورة فيما يتعلق بالثقة في موقعها.

د (تتولى شركة NIT بعد ذلك اتباع الوسائل اللازمة من البحث. والتقصي والمتابعة لضمان حماية ختم الثقة على الموقع، وعدم استخدام هذا الختم في مواقع أخرى على سبيل الغش.

هـ) إذا تحق مراقب الحسابات بعد 90 يوم، هي مدة بقاء ختم الثقة على الموقع، أو عين مراقب حسابات آخر، فسوف يخبر مراقب الحسابات شركة NIT لنزع ختم الثقة من على موقع الشركة.

4- معايير خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع

نحن نعتقد بأن مراقب الحسابات مؤهل لممارسة هذه الخدمة المهنية في مصر في الفترة القادمة. وعليه أن يقلل التكلفة بها من إدارة الشركة صاحبة الموقع ويخطط وينفذ أعمال الاختبار ويقدم تقريره للإدارة والزاشرين ومستخدمي الموقع وأصحاب المصلحة في المنشأة في ضوء معايير الخدمات التصديقية الآتية:

1/4- المعايير الهامة

وهي المعايير الخاصة بالتكوين العلمي والعملية لمؤدي خدمة التصديق، وتشتمل على خمسة معايير، كما يلي:

أ (الكفاءة العلمية والعملية:

يجب أن يؤدي الاختبار محاسب مؤهل ومدرّب بدرجة عالية وملائمة في مجال التأكيد المهني وتكنولوجيا المعلومات واستخدامات وسلامة المعلومات.

ب) المعرفة الكافية بمجال التكلفة:

يجب أن يقوم بالاختبار محاسب لديه معرفة كافية بالمواقع على الانترنت واعتبارات أو مبادئ الخصوصية والأمن وسلامة الإجراءات والمعاملات والإفصاح عنها.

ج) شرط قبول التكلفة:

يجب أن يقوم المحاسب باختبار الموقع إذا توافر لديه السبب المقنع بتوافر شرطان:

الشرط الأول :

أن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة قابلة للتقييم وفق معيار ملائم وضعتة جهة معينة، أو تضمنه الإفصاح عن المزاعم بصورة شاملة وكافية بما يجعل الزائر للموقع قادراً على فهمه.

الشرط الثاني :

أن المزاعم قابلة للتقويم أو القياس المتسق والمعقول باستخدام هذا المعيار.

والتوضيح

يجب أن نزع الإدارة بأن هناك من الإجراءات والأساليب ما هو كاف للحفاظ على خصوصية زائر الموقع. في هذه الحالة يؤدي مراقب الحسابات لاختباره للوقوف على ما إذا كان هناك فعلاً حفاظ على خصوصية زائري الموقع أم لا.

د) الاستقلال:

يجب أن يكون مراقب الحسابات القائم بالاختبار مستقلاً في الظاهر والواقع في كافة الأمور الخاصة بالتكليف.

هـ) العناية المهنية:

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في كافة مراحل أداء التكليف. وبخلاف مسؤوليته القانونية والمهنية، العادية فمسوف يكون مسؤولاً عن التحقق من مدى سلامة وصديق إجراءات تنفيذ المعاملات الالكترونية بطريقة آمنة.

2/4- معايير العمل الميداني

وهي المعايير الخاصة بتخطيط أعمال الاختبار وتنفيذها وجمع الأدلة

كالتالي:

أ) تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.

يجب على مراقب الحسابات القائم بالاختبار أن يخطط أعمال الاختبار ويشرف على مساعديه بطريقة ملائمة خاصة بمساعديه من غير المحاسبين.

ب) الحصول على الأدلة الكافية:

يجب أن يجمع مراقب الحسابات الأدلة الكافية التي تقدم أساساً معقولاً لاستنتاجاته التي سوف يتضمنها تقريره والتي تحدد مدى أحقية العميل في ختم التأكيد على الثقة، خاصة فيما يتعلق بتمشي مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع مع المقاييس أو المعايير المقبولة الخاصة بالثقة.

3/4- معايير التقرير

وتشتمل على أربعة معايير كالتالي:

أ) يجب أن يشير المراجع في تقريره عن التأكيد على الثقة في الموقع إلى مزاعم الإدارة التي افصحت عنها بخصوص الثقة في الموقع.

ب) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما إذا كانت مزاعم الإدارة متمشية، في كل جوانبها الهامة، مع المعايير أو المقاييس القائمة.

ج) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى أن آليات الإدارة للرقابة على الموقع عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة.

د) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما يحذر به مستخدمي الموقع وتقريره من أن ظهور ختم التأكيد على الثقة على الموقع لا يضي بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

5- متطلبات تخطيط أعمال التأكيد على الثقة في الموقع

خدمة التأكيد المهني، على مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، خاصة فيما يتعلق بمقومات الثقة في الموقع، خدمة مهنية متكاملة

تحتاج من مراقب الحسابات، أو الممارس، تخطيط أعمال التأكيد باختبار مزاعم الإدارة. ومن أهم متطلبات تخطيط أعمال الاختبار ما يلي:

1/5- الإلمام بطبيعة نشاط الشركة وموقعها على الانترنت

يتطلب تخطيط أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة أن يلم مراقب الحسابات بما يلي:

أ (طبيعة نشاط الشركة وما إذا كان ملاحماً لإبرام الصفقات عبر الانترنت أم لا)

ب (اسم موقع الشركة على الانترنت.

جـ) تصميم صفحات موقع الشركة على الانترنت.

د (إجراءات تلقي وتنفيذ طلبات العملاء عبر الانترنت.

هـ) إجراءات طلب الشركة للمشراء من الغير من خلال الإفصاح على موقعها عبر الانترنت.

و (للشكل القانوني للشركة وعلاقتها بجهات الرقابة الرسمية، مثل هيئة سوق المال.

ز (طبيعة وخريطة نظم المعلومات الإداري والمحاسبي العمومي المعمول به لدى الشركة.

2/5- الإلمام بمقاييس الثقة في الموقع

يتطلب تخطيط أعمال الاختبار أيضاً وقوف مراقب الحسابات، أو الممارس، على المبادئ أو المقاييس، الحالية المعترف بها، وكذا أية تطورات فيها، والتي يجب أن تلتزم بها الإدارة، والتي سيكون هذا الالتزام مجالاً للاختبار. وأهم هذه المقاييس أو المبادئ ما يلي:

أ) مبدأ الخصوصية:

يجب أن تلتزم الإدارة بالمحافظة على خصوصية علاقاتها. وعدم السماح لنفسها أو لغيرها بإساءة استخدام البيانات الخاصة بالعمل.

ب) دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال:

يجب أن تلتزم الإدارة باتباع الإجراءات الكافية والملائمة التي تكفل سلامة ودقة معاملاتها وكذا اتصالاتها من خلال الانترنت.

ج) القابلية للثقة:

يجب أن تلتزم الإدارة باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة بما يعظم ثقة الغير في المعلومات المفصح عنها على الموقع من ناحية، وانبثاق الخاصة بالدخول من الغير من ناحية أخرى.

د) الأمن:

يجب أن تلتزم الإدارة بتصميم وتنفيذ ومتابعة آليات ونظم وأدوات ملائمة وكافية لضمان أمن وسلامة الموقع.

هـ) الاعتراف بالمسئولية نحو الغير:

يجب أن تلتزم الإدارة بما تعلنه عن مسئوليتها نحو الغير خاصة عملاء الشركة وغيرهم من زائري الموقع، وذلك بالتبنت منهم واتباع الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها نحوهم.

و) القابلية للاستخدام:

يجب أن تلتزم الإدارة بعدم تغيير استخدام مواقع الشركة على الانترنت من جانب الغير، خاصة العملاء والموردون وجهات الرقابة الرسمية.

ز) الإفصاح الفوري الوافي:

يجب أن تلتزم الإدارة بالإفصاح عن البيانات والإجراءات الخاصة بالثقة في الموقع، وبخاصة الإجراءات المتبعة حيال الالتزام بمبادئ دعم الثقة في الموقع.

3/5- تقدير مخاطر الاختبار

يتطلب تخطيط أعمال اختبار تأكيدات الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت من مراقب الحسابات، أو الممارس، صياغة نوعين من الأحكام المهنية:

أ) الحكم المهني على حدود الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الإفصاح المالي عبر الموقع. مثل قيمة المشتريات أو المبيعات أو قيمة رصيد العملاء، عبر الموقع.

ب) الحكم على مخاطر التأكيد، خاصة المخاطر التالية:

- مخاطر التكليف بقبول آداء الخدمة رغم عدم وجود كفاءات فنية مدربة بالمكتب مما يحتمل معه تحمل تكاليف الإخلال بالمسؤولية القانونية.
- مخاطر عدم كفاءة إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية من جانب الإدارة على أمن وسلامة الموقع وخصوصية معلومات العملاء.
- مخاطر تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يرتبط منها بتصميم الموقع وتشغيله وصيقلته ومحاولة السطو على ختم التأكيد على الثقة.
- مخاطر أعمال العميل نفسه والمماثلة للخطر المتلازم، ولكن على المستوى الكلي.

6- متطلبات أداء أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع

بداية يمكن القول بأن مدى وتوقيت وطبيعة اختبارات وإجراءات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت سوف تختلف كثيراً عنها في ظل مراجعة الحسابات السنوية أو حتى المراجعة المستمرة، والسبب ببساطة هو اختلاف طبيعة وأهداف ومجال الخدمة المهنية في كل حالة من هذه الحالات.

وبإيجاز يمكن حصر أهم متطلبات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت فيما يلي:

1/6- إجراءات اختبار أمن الموقع وسرية المعلومات

ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص خطة وسياسة الإدارة بشأن تأمين الموقع.
- مناقشة الإدارة في آليات ووسائل مواجهة الثغرات الأمنية بالموقع إن وجدت.
- طلب وفحص، والاستفسار عن، إجراءات الإدارة لمواجهة أعطال الموقع لأسباب متعددة كما هو الحال بشأن أعمال القرصنة.
- فحص إجراءات الحفاظ على سرية حسابات العميل.
- التحقق من إجراءات منع وصول ودخول غير المرخص لهم على الموقع.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك قواعد بيانات للعملاء وزوار الموقع الذين تتعامل معهم الشركة.
- طلب وفحص أية شكاوى واردة من العملاء بخصوص عدم الحفاظ على سرية بياناتهم.

□ طلب ومناقشة الإدارة فيما يتعلق بالدعوى المرفوعة على الشركة بسبب عدم كفاية إجراءات أمن وسلامة الموقع.

2/6- إجراءات التحقق من إمكانية استخدام الموقع وصحة الممارسات والمعاملات

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

□ التأكد من عدم وجود قيود على استخدام الموقع، عن طريق الاستفسار والمناقشة وطلب شهادات دلالية بذلك.

□ طلب وفحص عمليات تجديد وتحديث الموقع وتحسين سبل الاتصال به ومن خلاله إلكترونياً.

□ فحص مدى كفاية إفصاح الموقع عن السلع والخدمات التي ترغب الشركة في تسويقها عن طريق التجارة الإلكترونية.

□ التحقق من الإفصاح عن الفترة الزمنية اللازمة لتشغيل طلبات الشراء من العملاء إلكترونياً.

□ التحقق من دقة وسلامة الإفصاح عن بدائل السداد الإلكترونية أمام العملاء - أو للموردين - مثل التحويلات الإلكترونية، وبطاقات الائتمان والسداد الفوري والنقود الإلكترونية.

□ فحص مكونات الإفصاح عن حق وكيفية رد العملاء، أو الشركة، للمبيعات والمشتريات من السلع والخدمات.

□ فحص مدى كفاية إجراءات المحاسبة والرقابة على المعاملات التجارية الإلكترونية.

□ التأكد من تكامل نظام تشغيل طلبات الشراء والبيع والسداد والتحويل مع النظم الفرعية الأخرى، مثل نظم المخزون، ونظام حسابات العملاء والموردين.

3/6- إجراءات التحقق من كفاية الإفصاح على الموقع

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص ومناقشة الإدارة في إجراءات اللوفاء بمبادئ أو مفايس الثقة في الموقع.
- تحليل الإفصاح على صفحات الموقع، عن مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.
- مقارنة الإفصاح عن المعلومات الأساسية للموقع زمنياً كل ثلاثة شهور.
- اختبار مدى الالتزام الفعلي على الموقع بالإفصاح عن المعلومات المعن عنها.

4/6- أداء الإجراءات التحليلية

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- مقارنة رأسية لبنود معينة مثل حجم المبيعات من خلال الموقع، عدد وقيمة مرات رد المبيعات والمسموحات، بين الفترة الحالية (الشهور الثلاث الحالية) والفترة السابقة (الشهور الثلاث السابقة).
- حساب ومقارنة نسبة شكاوى العملاء وزايري الموقع من الاعتداء على خصوصية بياناتهم إلى إجمالي عدد زوار وعملاء الموقع.
- مقارنة عدد مرات اكتشاف شركة خدمة تكنولوجيا المعلومات، الوسيط المسئول عن وضع ختم التأكيد على الثقة على موقع العميل، لحالات سطو وقرصنة على موقع الشركة، وذلك مع ذات العدد عن فترات سابقة.

7- تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد المهني على الثقة في الموقع

يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن خدمته في مجال التأكيد على الثقة في الموقع المنتج النهائي لهذه الخدمة المهنية، له أهدافه ونواحيه الشكلية ثم له محتواه المهني، كما يلي:

1/7- الهدف من التقرير

يمثل التقرير أداة، أو وسيلة، اتصال لتوصيل رأي مراقب الحسابات إلى أصحاب المصلحة في الثقة في الموقع بشأن ما إذا كان الموقع مستوفياً لمعايير أو مقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

2/7- النواحي الشكلية للتقرير

يجب أن يستوفي تقرير مراقب الحسابات، عن خدمة التأكيد على الثقة، مجموعة من النواحي الشكلية تعكس سماته كمنتج مهني من ناحية، وتتسق مع الهدف من الخدمة ومجالها والمستهدف منها من ناحية أخرى. وأهم هذه النواحي الشكلية ما يلي:

أ) عنوان التقرير

يجب أن يعنون التقرير بأنه:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة.

ب) لمن يوجه التقرير

يوجه التقرير عادة إلى مجلس إدارة الشركة صاحبة الموقع الذي تم التأكيد على الثقة فيه بظهور ختم الثقة. وذلك باعتبار أن إدارة الشركة هي التي كلفت مراقب الحسابات كممارس بالتحقق من استيفاء الموقع لمقاييس الثقة. وينمضى هذا الوضع مع كون الخدمة المهنية خدمة تصديقية، كما سبق

وأوضحنا في سياق توصيفنا لهذه الخدمة المهنية . كما يوجه أيضاً إلى زائري الموقع كطرف ثالث في هذه الخدمة المهنية.

ج) تاريخ التقرير

لأن رأي مراقب الحسابات بشأن مدى صدق تأكيدات الإدارة على موقعها يجب أن يكون في نهاية فترة الاختبار وهي ثلاثة شهور، فعادة ما يؤرخ التقرير بنهاية فترة الشهور الثلاث، وتحديداً بتاريخ انتهاء مراقب الحسابات من أعمال الاختبار والتي غالباً ما تمتد لمدة أسبوعين بعد ذلك.

د) توقيع مراقب الحسابات

يجب أن ينتهي التقرير بالإفصاح عن اسم مكتب المحاسبة والمراجعة وأسم مراقب الحسابات ورقم سجل م. م. وأخيراً توقيع المراجع.

3/7- محتوى تقرير التأكيد على الثقة النظيف

. القاعدة أنه إذا انتهى مراقب الحسابات من اختبار لمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت إلى صدق هذه المزاعم، في كل جوانبها الهامة، من حيث استيفائها لمقاييس الصدق، فسوف يبدي رأياً نظيفاً، حيث يتكون التقرير عندئذ من خمس فقرات وهي؛ فقرة تمهيدية وفقرة نطاق وفقرة لغت إنتباه ثم فقرة رأي وأخيراً فقرة تحذيره، لكل منها محتواه كما يلي:

1/3/7- الفقرة التمهيدية

يجب أن يفصح مراقب الحسابات في الفقرة التمهيدية في تقريره عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بالثقة في موقع الشركة عما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختبار مزاعم الإدارة.

ب) الإشارة إلى أن مزاعم الإدارة على موقعها خاصة بعمليات التجارة الالكترونية.

جـ) ذكر أسم الموقع Com. أسم للشركة. www

د) الفترة التي غطاها الاختبار، وهي ثلاثة أشهر.

هـ) مزاعم الإدارة - مجال الاختبار - وهي:

- الإفصاح عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- أن المعاملات التجارية الالكترونية متفقة مع ما تم الإفصاح عنه.
- أن لديها رقابة فعالة تضمن لها سلامة وإكمال إثبات طلبات عملاء التجارة الالكترونية بطريقة منظمة ومكتملة.
- أن لديها آليات رقابة فعالة تضمن حماية بيانات العميل من سوء الاستخدام من الغير بخلاف الشركة.
- أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاه لمعايير الثقة الصادرة من المنظمات المهنية.

و) الإشارة إلى مسئولية إدارة الشركة عن المزاعم التي أوضحت عنها.

ز) الإشارة إلى أن مسئوليته قاصرة على اختبار مزاعم أو تأكيدات الإدارة وإبداء الرأي عليها بناءً على اختبارها لها.

2/3/7- فقرة النطاق

يجب أن يفصح التقرير في فقرة النطاق عن حدود الاختبار وإسناد القيام به ومشتملات هذا الاختبار والهدف منه، وذلك على النحو التالي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختباره مزاعم الإدارة حسب المعايير المهنية الملائمة لهذه الخدمة المهنية.

ب) الإشارة إلى أن هذه المعايير المهنية تتطلب منه تخطيط وأداء أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة خالية من التحريفات الجوهرية.

جـ) الإشارة إلى مشتملات الاختبار الذي قام به وهي:

□ الحصول على فهم كاف للممارسات المشتركة في مجال التجربة الإلكترونية.

□ الحصول على فهم كاف لإجراءات الرقابة على صفقات التجارة الإلكترونية.

□ اختبار بعض الصفقات ومطابقتها مع الإفصاح عنها.

□ اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية الإلكترونية.

د) الإشارة إلى أنه قام بأداء إجراءات الاختبار إلى المدى الذي رآه كافياً وإن ما قام به من اختبارات يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

3/3/7- فقرة لفت الانتباه

تختص هذه الفقرة بالإشارة إلى لفت انتباه قارئ التقرير مستخدم الموقع إلى أن هناك أمراً بديهياً مؤداه أن الرقابة على الممارسات من خلال التجارة الإلكترونية، وبالتالي على موقع الشركة، عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة وبالتالي يمكن أن يكون هناك بعض الأخطاء أو الغش ولا تكتشف. أضف إلى ذلك أنه في المستقبل قد تقل فاعلية الرقابة عما رأيناه الآن. وببساطة تشير هذه الفقرة إلى ما يلي:

أ) أن الرقابة على الممارسات الإلكترونية والموقع على الشبكة من طبيعتها أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.

ب) بسبب أوجه القصور في الرقابة الداخلية هذه يمكن حدوث بعض التحريفات (أخطاء - أو غش) وإن تكتشف رقابياً (خطر رقابة أكبر من الصفر).

جـ) تقييم مدى فعالية الرقابة في المستقبل دائماً يصاحبه خطر أن مظاهر هذه الرقابة قد تصبح غير كافية مستقبلاً بسبب التغير في الظروف.

د (أن تغير الظروف المحيطة بالرقابة - أو بيئة الرقابة - يمكن أن يخفض من فعالية الرقابة نفسها.

4/3/7- فقرة الرأي

القاعدة أن تحتوي فقرة للرأي على المنتج المهني أو التأكيد الإيجابي لخدمة التأكيد على الثقة في الموقع كما يلي:

أ (الإشارة إلى أنه يبدي رأياً.

ب) الإشارة إلى أن الرأي خاص بتأكيدات أو مزاعم الإدارة.

جـ) الإشارة إلى الفترة المحاسبية التي غطاها الاختبار (3 شهور).

د (الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة معروضة بعدالة بالنسبة لكل جوانبها الهامة.

هـ) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة متماشية مع معايير الثقة فسي موقع الشركة.

5/3/7- الفقرة التحذيرية

تخصص الفقرة التحذيرية للتأكيد على حقيقة حدود الخدمة المهنية من جهة، والتأكيد على عدم إمكانية تغيير أو تحديث التقرير في مواجهة ما يستجد من الظروف من جهة أخرى كالتالي:

أ (الإشارة إلى أن ختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في موقع الشركة بمثابة تأكيد على موقع الشركة (x x) فيما يتعلق بتجارتها الالكترونية.

ب) الإشارة إلى أن الختم على موقع الشركة يعد ممثلاً رمزياً لتقرير التأكيد على الثقة في الموقع.

ج) أن ظهور ختم المراجع على موقع الشركة على الإنترنت لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

مثال

شركة المحاسبين الشبان شركة مساهمة تعمل في مجال صناعة البرمجيات التجارية وتتخذ صفقاتها التجارية إلكترونياً من خلال موقعها على الإنترنت www.Accountantvyoth.com ومكتب المحاسب ياسر شحاته المكلف بأعمال المراجعة السنوية لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 ولأغراض التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت عن الفترة من 2012/1/1 حتى 2012/3/31 فقد كلفت إدارة الشركة نفس مراقب الحسابات لأداء التأكيد المهني باختبار مزاعمها بشأن الثقة في الموقع والتي شملت ما يلي:

□ الإفصاح الكامل عن صفقات التجارة الإلكترونية.

□ الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.

□ الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

كما اتضح لمراقب الحسابات أن الشركة استوفت تماماً مقاييس الثقة في الموقع، وأنه قد جمع الدليل الكافي الملام على ذلك، وبالتالي فقد أجاز لشركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT بوضع ختم الثقة في الموقع على موقع الشركة، باعتبارها الشركة التي تعاقدت معها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية لهذا الغرض، بجانب التأمين الرقمي والدخول على موقع مراقب الحسابات والشركة.

والمطلوب

بيان كيف يظهر تقرير التأكيد على الثقة في الموقع في هذه الحالة.

الحل:

طالما انتهى مراقب الحسابات، من أعمال الاختبار، إلى استيفاء الشركة لمقاييس الثقة فسوف يبدي رأياً نظيفاً. ويظهر تقريره مكوناً من 5 فقرات وهي على التوالي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة لفت الإنتباه، فقرة الرأي، وأخيراً فقرة تحذيرية، كالتالي:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال للتأكيد
على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت

السادة/ مجلس إدارة شركة المحاسبين للشبان

/مقرى موقع شركة المحاسبين للشبان

تمنا بالاختبار المزمع إظهاره إدارة شركة المحاسبين للشبان لصناعة البرمجيات ش.م.م على موقعها على الإنترنت www.Accountantvoth.com خلال الشهر الثلاث المنتهية في 2013/3/31 فيما يتعلق بكل من:

- ☐ الإفصاح عن ممارسات الشركة فيما يتعلق بصفقات التجارة الالكترونية.
 - ☐ الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.
 - ☐ الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.
- إن هذه المزامم مسؤولة إدارة الشركة وتحتصر مسؤوليتنا في إيداع رأينا عليها بناءً على اختبارنا لها.

لقد قمنا بأداء أعمال الاختبار وفقاً لمعايير التأكيد المهني على الثقة في الموقع المعترف بها. وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزامم الإدارة خالية من التحريف الجوهرى. وقد اشتمل اختبارنا على ما يلي:

- ☐ الحصول على فهم كاف لممارسات أنشطة التجارة الالكترونية للشركة ولوجه رقابتها على معالجة صفقات التجارة الالكترونية وحماية معلومات العميل.
- ☐ اختبار صفقات مختارة منفذة طبقاً للممارسات المصممة عنها، للنشاط.
- ☐ اختبار وتقييم فاعلية أوجه الرقابة.
- ☐ أداء إجراءات الاختبار الأخرى التي رأيناها ضرورية.

وتعتقد بأن ما قمنا به من أعمال الاختبار كاف ويقدم أساساً معقولاً لكي نبدى رأينا على مزامم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.

وسبب أوجه القصور المتلازمة للرقابة فإنه قد توجد تحريفات في صورة أخطاء وغلط ولا يتم اكتشافها. وكذلك لأن التخطيط لإجراء تقييم لمظاهر الرقابة في الفترات المستقبلية سوف يخضع لمخاطر أن هذه المظاهر قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو انخفاض مدى فعالية الرقابة.

ومن رأينا أن مزامم إدارة شركة المحاسبين للشبان عن الشهر الثلاث المنتهية في 2013/3/31 تعبر بصديق، في كل جوانبها الهامة، عن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت وذلك لكونها متوافقة مع معايير الثقة في الموقع.

ويمثل ختم الثقة في موقع شركة المحاسبين للشبان تأكيداً على الموقع فيما يتعلق بتجارة الشركة الالكترونية، وتمثيلاً رمزياً لمحتوى هذا التقرير، ولا يقصد منه إمكانية تغيير أو تحديث هذا التقرير، أو تقديم تأكيد إضافي، في مواجهة ما يستجد من ظروف أو أحداث مستقبلية.

2013/4/5

المحاسب ياسر شحاته

الاسكندرية- جنين

من م.م: 20441

ثانياً : خدمة التأكيد المهني على الثقة فى نظم المعلومات الفورية

Sys. Trus

1- التوصيف المهني لخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

مهنياً هناك مفهوم محدد لخدمة التأكيد على الثقة فى النظم وهناك طلب وأهداف لهذه الخدمة المهنية المستخدمة وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز كما يلى :

1/1- ماهية خدمة التأكيد على الثقة فى النظم

خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيد إيجابى بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسؤولين عن النظم ومستخدمى مخرجاتها ويتضح من هذا التعريف ما يلى :

أ- أن خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة والمراجع والمستخدمى مخرجات النظام.

ب- أن هذه الخدمة تقدم تأكيد إيجابى بشأن النظام تفسر سواء فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على النظام - أو صدقه أو فيما يتعلق بأمن النظام.

ج- أن القائم بالخدمة هو مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

د- أن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة بشأن استيفاء النظام لاعتبارات الصديق والأمن.

هـ- أن مستخدمى تقارير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد على الثقة يمكن أن يكونوا :

- الإدارة.
- مجلس الإدارة.
- عملاء الشركة.

• المساهمون.

و- أن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام.

ز- أن خدمة التأكيد المهني عملية اختبار An examination وهي بذلك امتداد لخدمة مراجعة الحسابات.

ح- أن فترة الخدمة المهنية هنا يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة شهور.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم

يمكن القول بأن الطلب على هذه الخدمة مكمل للطلب على خدمة التأكيد على الثقة في المواقع على الإنترنت.

وعموماً إذا ركزنا على نظم المعلومات، يمكننا رد الطلب على خدمة التأكيد على الثقة إلى الأسباب التالية:

أ- لكي لا يفقد مستخدمى مخرجات نظام المعلومات خدمات النظام لهم بسبب فشل النظام وعدم كفاءته.

ب- لضمان عدم تعرض النظام إلى أعمال التخريب والمطو.

ج- أن فشل النظام نفسه سيؤدى بالقطع إلى نقص الثقة فى المعلومات والنظام نفسه.

د- أن عدم كفاءة النظام وأمنه سيؤثر بالسلب على ثقة الطرف الثالث خاصة المستثمرين فى مخرجات النظام.

3/1- من يقوم بخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات ؟

القاعدة أن هدف الخدمة المهنية امتداد للخدمات التصديقية لمراقب الحسابات، ولذلك يقوم بهذه الخدمة مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

ويشترط في هذا المراجع عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

- أ- أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة في مجال النظم.
- ب- أن يقوم بالخدمة كعملية متكاملة يجب أن تنتهي بتأكيد إيجابي.
- ج- أن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظم مستوفياً نواحي شكلية وموضوعية معينة.

2- فجوة الثقة Trust Gap

ظهرت فجوة الثقة الإلكترونية مصاحبة لثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. وهي بصفة عامة المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظم المعلومات من وراء هذه النظم وبين ما تتمتع به هذه النظم فعلاً من صفات ومقومات تحقق الأمن من جهة والصدق من جهة أخرى. ومهنياً ينظر لهذه الفجوة كالتالي :

- أ- أنها اعتراف واقعي بوجود طلب على خدمات التأكيد على الثقة من جانب مراقبي الحسابات.
- ب- أنها يجب أن تدفع الإدارة دائماً إلى الاستثمار في النظم وطلب خدمات مراقبي الحسابات للتأكيد على الثقة فيها.
- ج- أنه من الصعب القضاء على هذه الفجوة على الأقل بسبب تأخر الممارسة المهنية والنمو المتسارع في ثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وخاصة مستخدمي مخرجات نظم المعلومات دائماً إلى ما يساعدهم على تخفيض خطر المعلومات.

3- مكونات ومبادئ الثقة في نظم المعلومات

في الممارسة العملية تتم خدمة التأكيد على الثقة في النظم من خلال تقسيم النظم مجال الاختبار إلى عناصر أربع رئيسية.

أ- البنية التحتية للنظام.

ب- البرامج الجاهزة.

ج- إجراءات تشغيل النظام

د- البيانات والمعلومات.

أما المبادئ التي يجب أن تتوافر في النظام فهي كما حددها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA ومجمع المحاسبين القانونيين الكندي CICA وتشمل أربعة مبادئ لكل منها مجموعة من المعايير تبلغ في مجموعها 58 معيار إلا أنها يمكن تجميعها في ثلاثة مجاميع كالتالي :

1/3- المبادئ

من أجل إصدار تقرير برأى نظيف عن أعمال اختبار النظام يجب أن يستوفى المبادئ الأربع التالية :

أ- الجاهزية أو الإتاحة Availability

ب- الأمان Security

ج- التكامل Integrity

د- القابلية للصيانة باستمرار Maintainability

2/3- المعايير

تشمل المعايير التي يجب أن يتحقق المراجع أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للمبادئ السابقة 58 معيار يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات :

أ- التوثيق.

ب- الإجراءات.

ج- الرقابة والمتابعة.

4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات

ما لا شك فيه أن خدمة التأكيد على الثقة في النظام خدمة مهنية متكاملة يجب أن تنتهى بمنتج تام وهو تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في النظام.

ويمكن أن يقوم هذا التقرير في صورته غير المتحفظة بمد العديد من الأطراف بالعديد من المعلومات التي تلبيهم كثيراً في الثقة في إمكانية الاعتماد على النظم التي يستخدمونها في التجارة الإلكترونية أو التي يدفعون عنها أتعاب للمستخدم.

أضف إلى ذلك أن الإدارة ومجلس الإدارة يمكن أن يحققوا مزيداً من الثقة في النظم الداخلية عن طريق إخضاعها لرقابات ملائمة. كما أن الشركات يمكن أن تستفيد بخدمات المراجعة الداخلية في تطوير النظم بما يحقق سمعتها الطيبة والحفاظ على وتدعيم موقفها أمام المنافسين وزيادة حصتها من السوق.

ويتكون التقرير النظيف أو غير المتحفظ لمراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة في النظام من سبعة عناصر وهي :

- عنوان التقرير.
 - الجهة الموجه لها التقرير.
 - الفقرة التمهيدية.
 - فقرة لفت الإنتباه.
 - فقرة للنطاق.
 - فقرة الحقيقة.
 - فقرة الرأي.
- ويكون عنوان التقرير " تقرير مراقب الحسابات " عن أعمال إختبار الثقة في النظام.

ويوجه التقرير إلى مجلس إدارة الشركة.

وتشتمل الفقرة التمهيدية على ما يلي :

" لقد قمنا باختيار المزاعم التي أعدها إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بأنها لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيداً معقولاً بأن :

- النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام في الأوقات المحددة سلفاً في قائمة أو اتفاقات مستوى الخدمة.
- النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها.
- تشغيل النظام كان كاملاً ودقيقاً ومعتمداً من صاحب الصلاحية وقسي التوقيت المناسب.
- النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً وبطريقة تمنحه باستمرار خاصية الإتاحة والأمن والتكامل (الصيانة) خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظم المتعارف عليها. أن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بينما تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي عليها بناء على اختيارنا لها ."

وتشير فقرة لفت الإنتباه إلى ما يلي :

" يمكن الحصول على المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظم من موقع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية www.EICPA.org

وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالي الذي يغطي هذا التقرير فيمكن الرجوع إليه في التوصيف المرفق لشركة المنصورة للأسمدة لنظام الخدمات المالية ."

أما فقرة النطاق فتشير إلى ما يلي :

" لقد قمنا باختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها. والتي تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة، وأداء الإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية في ضوء الظروف المحيطة، ونعتقد أن الاختبار الذي قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأي ".

وتشير فقرة الحقيقة إلى ما يلي :

" وبسبب أوجه القصور المتلازمة في الرقابات، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم اكتشافه. وأكثر من ذلك فإن توقع أية استنتاجات، بناء على ما توصلنا إليه من نتائج للفرات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات ما في النظام أو الرقابات، أو تقديرات في متطلبات التشغيل، أو الغش في عمل تغييرات في النظم إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الاستنتاجات".

أما فقرة الرأي فتشير إلى ما يلي :

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإلتاحة، الأمن، للتكامل، والاستمرارية، بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاح للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً، كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من شهر يناير 2013 حتى شهر أبريل 2013 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة في النظم قد تم تحديدها بعد في كل جوانبها الهامة ".

ويلاحظ على هذا التقرير ما يلي :

أ- عنوان التقرير

يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختيار الثقة في النظام.

ب- وجهة التقرير

يوجه التقرير إلى مجلس إدارة (أو إدارة) الشركة.

ج- الفقرة التمهيدية

يشير مراقب الحسابات في الفقرة التمهيدية من التقرير التنظيف إلى

ما يلي :

- أنه قام بعملية اختبار.
- أن مجال الاختبار كان مزاعم الإدارة عن صدق وأمن النظام.
- المبادئ الأربع التي تزعم الإدارة أن النظام لم يستوفها.
- أن الإدارة أعدت مزاعمها استناداً إلى معايير الثقة في النظم.
- أن المزاعم مسئولية الإدارة.
- أن مسئولية اختبار هذه المزاعم وإبداء الرأي عليها.

د- فقرة لفت الانتباه

الفقرة الثانية في التقرير التنظيف عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة

بشأن الثقة في النظام هي فقرة لفت الانتباه تتضمن ما يلي :

- الإشارة إلى إمكانية الحصول على المعلومات الإضافية عن معايير ومبادئ التأكيد على الثقة من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- الإشارة إلى إمكانية الرجوع إلى تقرير الإدارة عن وصف النظام.

هـ- فقرة النطاق

الفقرة الثالثة في التقرير التنظيم هي فقرة النطاق التي يشير فيها المراجع إلى الأعمال التنفيذية للاختبار.

و- فقرة الحقيقة

الفقرة الرابعة في التقرير التنظيم هي فقرة الحقيقة حيث يشير المراجع إلى أن :

- الرقابات على النظام يمكن أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.
- الأخطاء والغش يمكن حدوثهما ولا يتم كشفهما.
- الاستنتاجات الخاصة بالمستقبل عرضه للتغيير.

ز- فقرة الرأي

الفقرة الخامسة في تقرير مراقب الحسابات عن اختبار مزاем الإدارة بشأن صدق وأمن النظام هي فقرة الرأي التي يبدى فيها المراجع رأياً بأن :

- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.
- النظام يستوفى مبادئ الثقة. وذلك عن فترة 3، أو 6 شهور.
- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة في هذا الشأن.

وسنعرض فيما يلي لنموذج كامل عن تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختبار الثقة في النظام :

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الياسمين التجارية
لقد قمنا بإختبار المزاем التى أعدها شركة الياسمين التجارية -
شركة مساهمة مصرية - بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية
وبما يقدم تأكيداً معقولاً بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام فى الأوقات
المحددة سلفاً فى قائمة أو إتفاقات مستوى الخدمة، وأن النظام له حماية من
الحيزة المادية والمنطقية غير المرخص بها، وأن تشغيل النظام كان كاملاً
ودقيقاً ومعتمداً من صاحب الصلاحية وفى الوقت المناسب، وأن النظام يمكن
تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً أو بطريقة تمنحه باستمرار خاصة الإتاحة
والأمن والتكامل والقبولية للصيانة باستمرار خلال الفترة من أول يناير 2013
حتى نهاية مارس 2013 وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم
المتعارف عليها.

إن هذه المزاем مسئولية إدارة شركة الياسمين التجارية، بينما
تتخصص مسئوليتنا فى إبداء الرأى عليها بناءً على إختبارنا لها.
لقد قمنا بإختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها
والتي تتضمن عمل اختبار عينات للأكثلة المؤيدة لمزاем الإدارة وأداء
الإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية فى ضوء الظروف المحيطة.
ونعتقد أن الإختبار الذى قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأى،
ويمكن الحصول على العديد من المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد
على الثقة فى النظم من، وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام
الخدمات المالى الذى يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إلى التوصيف المرفق
لشركة الياسمين التجارية لنظام الخدمات المالية.

وبسبب أوجه القصور المتلازمة فى الرقابة، فقد تحدث أخطاء أو
غش ولا يتم إكتشافه، كما أن توقع أية إستنتاجات بناءً على ما توصلنا إليه
من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات فى النظام
أو فى الرقابات أو أية تقديرات فى متطلبات التشغيل، أو الفشل قس على عمل
تغيرات فى النظام إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الإستنتاجات.

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإلتحاح، الأمن، التكامل والإستمرارية بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من أول شهر يناير 2013 حتى نهاية شهر مارس 2013 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة في النظم قد تم تحديدها بعد في كل جوانبها الهامة ".

الإسم كندرية فــــى 2013/4/5
مراقب الحسابات

باسم شحاته السيد
س.م.م 20441

وتجدر الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قد يبدي لراى غير نظيف (متحفظ أو معاكس) فى تقريره عن أعمال اختبار الثقة فى النظام، وفى هذه الحالة سيتم إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الراى لشرح أسباب إبداء راى متحفظ أو معاكس وسيكون التقرير فى هذه الحالة من العناصر التالية :

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجهة لها التقرير.

ج- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لغت الإلتباء.

هـ- فقرة للنطاق.

و- فقرة الحقيقة.

ز- فقرة توضيحية.

ح- فقرة الرأي المتحفظ أو المعاكس.

كما يمكن لمراقب الحسابات الامتناع عن إبداء الرأي أو إعطاء أى تأكيد عن الثقة فى النظام فى تقريره عن أعمال إختبار الثقة فى النظام وفى هذه الحالة لن يحتوى التقرير على فقرة النطاق وستبدأ الفقرة التمهيدية بعبارة " كلفت باختبار المزاем التى أعدها شركة الياسمين بدلاً من " قمنا باختبار المزاем التى أعدها شركة الياسمين ولن يذكر فى الفقرة التمهيدية جملة " إن مسئوليتنا إبداء للرأى على تلك المزاем بناءً على إختبارنا لها " .

ويتكون التقرير فى حالة الامتناع عن إبداء الرأى من العناصر التالية:

- أ- عنوان التقرير.
- ب- الجهة الموجه لها التقرير.
- ج- الفقرة التمهيدية.
- د- فقرة لغت الإنتباه.
- هـ- فقرة الحقيقة.
- و- فقرة توضيحية لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء للرأى.
- ز- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى.

الفصل الخامس

مسئولية مراقب الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه في أنظمة المحاسبة الإلكترونية

أ- مقدمة

إن ظاهرة الفساد المالي والنتيجة عن التلاعب أو الغش ليست بالشيء الجديد في عصرنا هذا، بل تمتد جذورها منذ أمد بعيد، إلا أن حجمها ونتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشئون المالية والاقتصادية

وقد شهدت معظم دول العالم فضاءات مالية كبيرة نتيجة غياب الدور الفعال للأجهزة الرقابية وما نتج عن ذلك من نشاط سواء تلك التي تطلعت بإفلاس شركات كبيرة أو مشاكل مصرفية كبيرة. الأمر الذي تطلب معه إعادة النظر في مدى فاعلية معايير المحاسبة والمراجعة، ومدى فاعلية الرقابة الداخلية والخارجية على القوائم المالية للشركات ومصداقيتها، وكيفية ضمان الشفافية الكاملة في الإفصاح المحاسبي عن نتائج العمليات والمركز المالي، والحيولة دون وقوع أية تحريفات مالية والكشف عنها في التوقيت المناسب.

وتعتبر مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف غش أو تلاعب الإدارة والتقرير عنه من القضايا الهامة. ويرجع ذلك إلى الدور الهام للمراجع الخارجي في إعطاء تأكيد معقول عن صحة القوائم المالية وخلوها من الاحترافات الجوهرية.

و. يتوقف وقوع أو حدوث الغش (التلاعب) على ثلاثة شروط أو محددات و هي الدافع و الفرصة و التبرير، بمعنى انه لوقوع التلاعب يلزم أن يتوافر لدى مرتكبه دافعا أو حافزا لا ارتكابه أو انه يتعرض لضغوط تجعله يتجه لارتكاب التلاعب. و لكي يتحول هذا الدافع إلى واقع يجب أن تكون هناك

إمكانية أو فرصة لذلك بمعنى أن تكون آليات و وسائل الرقابة الداخلية و المطبقة ضعيفة.

و أخيرا فإن الفرد الذى يتوافر لديه دافع أو فرصة ارتكاب التلاعب إذا ما كان قادرا على تبرير التلاعب فإن احتمال أو إمكانية وقوع التلاعب تكون كبيرة.

و من ناحية أخرى يمكن القول أن أنظمة المحاسبة الالكترونية قد خلقت بيئة ساعدت على ارتكاب العديد من جرائم الغش علاوة على انتشار فيروسات الحاسبات و من أهم العوامل التى تساعد على حدوث الغش و زيادته فى أنظمة المحاسبة الالكترونية ما يلى:

1- اختفاء السجلات المادية: و بالتالى أصبحت للبيانات المحاسبية غير مرئية و بالتالى يمكن تغيير أو إضافة أو حذف بيانات دون ترك أى أثر يدل على حدوث هذه العمليات مما سهل من ارتكاب حالات الغش و جعل من الصعب اكتشافها.

2- عدم وجود مسار جيد للمراجعة: و يعنى الخطوات التى يتم من خلالها تتبع العملية من مصدرها و حتى نتائجها النهائية. أو العكس يعنى تبدء بالنتائج النهائية للعملية و الانتهاء بمصدرها حيث انه فى ظل أنظمة المحاسبة الالكترونية يكون مسار المراجعة غير مكتمل نتيجة لاختفاء بعض أجزائه بسبب التشغيل الداخلى للمحاسب الذى لا يسمح بملاحظة التابع و التشغيل للعمليات المختلفة و من ثم صعوبة اكتشاف الغش.

3- سهولة ارتكاب الغش: سهولة ارتكاب جرائم الغش فى أنظمة المحاسبة الالكترونية يحقق عائدا مغريا لمرتكبيه مما يشجع على ارتكابه.

4- انتشار فيروسات الحاسب: و التى تعتبر بمثابة برامج تلحق بجوار البرامج الأساسية للنظام و تعمل بصورة تلقائية للاحاق الضرر

بالنظام و ذلك عن طريق تعديل البرامج الحالية و إضفاء الشرعية على تلك التعديلات أو منع التعديلات على البرامج التي سبق إجرائها من قبل.

5-نقص خبرة العاملين: يؤدي نقص خبرة العاملين في أنظمة المحاسبة الالكترونية من محللو النظم و معدو البرامج و القائمين على التشغيل و الإخال و الرقابة إلى الوقوع في العديد من الأخطاء و عدم القدرة على اكتشاف جرائم الحاسبات، بالإضافة إلى استبعاد العاملين في أنظمة المحاسبة الالكترونية و الذين يعلمون كلمات السر يؤدي إلى إمكانية وصولهم غير المصرح به للنظام و ارتكاب العديد من جرائم الغش أو نقل الفيروسات.

ب-أنواع الغش:

يعرف "الغش أو التلاعب (Fraud)"، في سياق مراجعة القوائم المالية، بأنه تحريف متعمد بالقوائم المالية. ويمكن تقسيم الغش إلى ثلاثة أنواع:

1) تقرير مالي مضلل Fraudulent Financial Reporting ،

2) اختلاس الأصول Misappropriation of Assets

3) الفساد Corruption

ويقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المتعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفاء إفصاحات معينة بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية. مثال ذلك ما قامت به شركة World Com بالولايات المتحدة من رسملة مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات واعتبرتها أصول ثابتة بدلاً من تسجيلها كمصروفات وهو نوع من التحليل أدى اكتشافه إلى سقوط الشركة وإفلاسها وضياع حقوق مساهميها.. كذلك قد يكون التضليل بالقوائم المالية لتحصين صورة المركز المالي للشركة عن طريق إخفاء بعض الالتزامات.

وعلى الرغم من أن معظم حالات التقرير المالي المضلل يتضمن تضخيم بند الأصول وصافي الدخل أو حذف التزامات ومصروفات في محاولة لتضخيم الدخل، فإنه من المهم أن نلاحظ أيضاً أن الشركات الخاصة غالباً ما تسعى لتدنية الدخل بهدف تخفيض عبء ضريبة الدخل. وكل ذلك في النهاية يندرج تحت ما يسمى بإدارة الأرباح أو تطويعها لخدمة أغراض معينة.

Earnings Management

أما النوع الثاني من الغش وهو ما يعرف باختلاس الأصول فيعني سرقة بعض أصول الشركة، وهي عموماً ظاهرة لا تتكرر كثيراً كما أنها تتضمن مبالغ ليست ذات أثر جوهري على القوائم المالية. ولكن من ناحية أخرى فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشراً هاماً لقلق الإدارة حول هذه الظاهرة. وهذا النوع من الغش يسمى أحياناً بغش العاملين وموظفي التنظيم لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش.

و يلاحظ ان هناك بعض الاصول اكثر عرضة للاختلاس مقارنة بغيرها من الاصول مثل النقدية و المخزون خاصة في أنظمة المحاسبة الالكترونية. و فيما يلي امثلة لاختلاس الاصول:

1/2 التحميل على حساب المصروفات.

يؤدي سرقة احد الاصول الى عدم توازن معالجة الميزانية (الاصول= الخصوم) و حتى لا يتم اكتشاف السرقة من خلال عدم توازن معادلة الميزانية هو تحميل الاصل على حساب المصروفات. و في بعض الاحيان قد يتم اختلاس مبلغ 30000 جنيه مقابل قيمة السارق بتحميل هذا المبلغ على احد بنود المصروفات التشغيلية او العمومية.

2/2 تدوير الحسابات lapping.

و تعنى سرقة او اختلاس مبلغ معين بمعرفة احد الموظفين ثم استخدام مبلغ محصل من احد العملاء (ياسر) لاختفاء سرقة هذا المبلغ عن طريق عدم تسجيل

تحصيل هذا المبلغ فى الجانب الدائن لحساب العميل ياسر ثم عند التحصيل من العميل حسام يقوم الموظف بتسجيل ذلك فى حساب العميل ياسر ثم يقوم بإثبات المبالغ المحصلة من العميل هشام فى حساب العميل حسام و هكذا.

3/2 غش المعاملات.

و يتضمن تعديل فى المعاملات (المصروفات- الشراء و البيع) بغرض تحويل أصول إلى مرتكبى الجريمة مثل إضافة أسماء وهمية فى كشوف المرتبات للعاملين غير موجودين فى الخدمة و التوقيع نيابة عنهم و اختلاس تلك المبالغ، أو تمرير فاتورة بيع بأقل من الحقيقة و اختلاس الفرق، أو الحصول على فاتورة شراء بأكبر من قيمتها الحقيقية و اختلاس الفرق.

4/2 غش الحاسب الآلى.

على الرغم من أهداف اختلاس الأصول واحدة فى النظم اليدوية عن النظم اليدوية عن النظم الالكترونية إلا أن أساليب ارتكاب غش الحاسب الآلى مختلفة بصورة كبيرة حيث تتضمن سرقة و اختلاس الأصول عن طريق تغيير سجلات و ملفات الحاسب الآلى أو تغيير العمليات الحسابية و المنطقية فى برامج الحاسب الآلى أو سرقة برامج الحاسب الآلى نفسه أو احد المكونات المادية له.

أما النوع الثالث من الغش و هو الفساد فيتم تعريفه على أنه سوء استخدام الموظف لوظيفته من أجل تحقيق منفعة خاصة أو غير مشروعة و التى قد تكون فى صورة نقدية أو غير نقدية.

و تختلف أسباب الفساد من دولة لأخرى و من أهم العوامل التى تساعد على انتشار أعمال الفساد فى أى مجتمع هى السياسات الحكومية الخاطئة و سياسات التنمية غير الفعالة، و ضعف النظم القانونية و عدم عدالة نظم الحوافز و للمرتبات الخاصة بالعاملين، و عدم فعالية و عدم قابلية النظم المحاسبية، و نقص للشفافية و فساد النظام القضائى للدولة.

و ينقسم الفساد إلى العديد من الأنواع لعل أهمها:

1/3 الرشوة: و تعنى إعطاء أو عرض أو الإلحاح أو استلام أشياء ذات قيمة للتأثير على الموظف عند أدائه لمهامه القانونية مثل حصول الموظف على مبالغ نقدية أو هدايا ثمينة لنفسه مقابل أداء أعمال غير قانونية للغير.

2/3 مدفوعات غير نقدية: و تتضمن استلام أو الإلحاح فى الحصول على أشياء ذات قيمة مقابل قيام الموظف بتصرف معين.

3/3 تعارض المصالح: بمعنى قيام العاملين بأداء عملهم بطريقة تخدم مصالحهم فقط و يحدث ذلك عندما يتصرف الموظف لصالح طرف ثالث عند أدائه لعمله أو يتصرف لصالح مصالحه الشخصية.

4/3 الابتزاز الاقتصادي: و يقصد به استخدام الموظف للقوة أو لنفوذه مقابل الحصول على شيء ذو قيمة أو مصلحة أطراف أخرى.

و يعتبر الفساد بصورة مختلفة من رشوة و مدفوعات غير قانونية و تعارض مصالح و ابتزاز اقتصادي بمثابة جريمة يترتب عليها الحصول على أموال غير شرعية.

و يرتبط الفساد بعمليات غسل الأموال Money laundering و هى العمليات التى يتم من خلالها إخفاء مصدر تلك الأموال لتبدو و كأنها من مصادر شرعية بمعنى أن غسل الأموال تعتبر جريمة فرعية لإخفاء الجريمة الأصلية.

ج- الدوافع الرئيسية لظاهرة التضييل فى التقرير المالي:

هناك مجموعة دوافع للمديرين لممارسة هذه الظاهرة اتفقت عليها العديد من الدراسات، من أهمها مكافآت المديرين، والإذعان لشروط اتفاقيات الدين، ومسايرة الإحصاءات الرسمية عن متوسطات الأرباح على مستوى

الصناعة أو القطاع، والتغيير في شكل ملكية المنشأة لتحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ومما يبره توقعات المحللين: المثاليين.

فمن ناحية مكافأة المديرين، قد يكون من المنطقي من وجهة نظرهم أن يسعى هؤلاء المديرين نحو ممارسة التلاعب في القوائم المالية ضماناً لتعظيم مكافأاتهم. على سبيل المثال يتم استخدام تغيير التقديرات المحاسبية كوسيلة للتأثير على الدخل المحاسبي ومن ثم تعظيم المكافآت المحسوبة بناءً على رقم الدخل المحاسبي.

من الدوافع أيضاً لتلك الظاهرة هي محاولة الوفاء بالشروط المطلوبة لاتفاقيات الدين التي تبرمها الشركة مثل عمل تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية (كتغيير طرق تقييم المخزون) للتأثير على الدخل المحاسبي.

كذلك قد تسعى بعض الشركات إلى تدنية أرباحها تمهيداً مع ما هو سائد على مستوى الصناعة خلال فترات الفحص الرسمي للأرباح الذي تجريه الجهات المختصة على مستوى الصناعة أو القطاع ككل. والدافع من وراء ذلك هو أن ارتفاع الأرباح لمنشأة ما قد يفسر سلباً على وجود احتكار للمنشأة، أو إتياع سياسة للإغراق في السوق، أو الدخول في تكتلات اقتصادية قد تضر الاقتصاد بوجه عام.

أما عن التغيير في هيكل ملكية المنشأة كأحد الدوافع لظاهرة التضليل في التقرير المالي فهو يتمثل في أن المنشأة قد تسعى لظروف معينة وبعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة إلى توسيع ملكيتها بتحويلها إلى شركة مساهمة عامة. ونظراً لعدم وجود معلومات كافية مسبقة عنها بمسوق الأوراق المالية، فالاعتماد الأكبر من قبل المستثمرين سوف ينصب على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ومن ثم تصبح الفرصة مواتية للتلاعب في القوائم المالية بما يحسن من صورة المنشأة عند إصدار الأسهم الجديدة.

و يسعى المديرون إلى ممارسة نوع من التفضيل في القوائم المالية بما يتفق مع التوقعات المالية وتوقعات السوق التي يقدمها المحللون الماليون في هذا الشأن بحيث تخرج النتائج متقاربة مع التوقعات للحفاظ على مصداقيتهم.

و أخيرا يؤدي إعداد قوائم مالية مضللة إلى تحقيق منافع مالية بصورة مباشرة و غير مباشرة لمبرتكب هذا النوع من الغش و ترجع الأسباب الرئيسية لإعداد قوائم مالية مضللة إلى ما يلي:

- عدم استقلال مراقب الحسابات: و قد يحدث ذلك في حالة تقديم مراقب حسابات لبعض الخدمات الاستشارية لعملائه حيث أن لفت مراقب الحسابات لنظر الإدارة نحو بعض المشاكل التي تم اكتشافها في أثناء مراجعته قد يؤثر عكسيا على أتوانبه من الاستشارات.
- للممارسات المحاسبية غير الملائمة: تؤدي بعض المعالجات المحاسبية أو عدم تطبيق معايير المحاسبة التطبيق السليم إلى التفضيل في القوائم المالية.
- نظم الحوافز: قد تؤدي نظم الحوافز المطبقة في الشركة إلى لجوء الكثير من المديرين إلى إعداد قوائم مالية مضللة.
- عدم استقلال المديرين: في بعض الأحيان قد يعمل بعض المديرين كأعضاء مجلس إدارة في شركات أخرى، ولقد يتم التفضيل في القوائم المالية لتحقيق مصالحهم في تلك الشركات .
- الأجور الداخلية في أسهم الشركة: بمعنى قيام أعضاء مجلس الإدارة بشراء و بيع أسهم الشركة في البورصة و وبالتالي استفادتهم من المعلومات الداخلية لهم و التفضيل في إعداد القوائم المالية لتحقيق أرباح لهم.

د - تقييم خطر الغش والتلاعب:

أصدر مجلس معايير المراجعة المعيار رقم (99) والذي يهدف إلى إرشاد المراجعين فيما يتعلق بتقييم خطر الغش. ووفقاً لهذا المعيار يجب على المراجعين أن يكون لديهم مستوى معين من نزعة الشك المهني Professional Scepticism لفهم وتحديد والتعامل مع خطر الغش. ويركز هذا المعيار على أن ارتكاب الغش مرهون بثلاثة شروط وهي

أولاً: الحافز أو الضغوط وتعني استعداد الإدارة أو العاملين لارتكاب الغش والتلاعب في القوائم المالية. ومن الشواهد على ذلك: عدم الاستقرار المالي للشركة، وضغوط المساهمين على الإدارة لزيادة الأرباح، وربط حوافز الإدارة بالأرباح، وضغوط الإدارة العليا على الموظفين في المستويات الأدنى لتحقيق أهداف مالية صعبة المنال.

ثانياً: الفرص، وتعني الظروف التي تهيئ الفرصة للإدارة والعاملين لتحرif القوائم المالية أو اختلاس الأصول من خلال ضعف أنظمة الرقابة الداخلية. ومن الشواهد على ذلك عدم فاعلية مراقبة الإدارة لموظفي الشركة، والاستخدام الواسع للتقديرات المحاسبية والأحكام التقديرية، وظروف عدم التأكد التي يصعب التحقق منها، وارتفاع معدل دوران الموظفين والمحاسبين والمراجعين الداخليين.

ثالثاً: الاتجاه العقلي والرشد للأفراد. ويقصد به اتجاهات الأفراد نحو تبرير قبول ارتكاب الغش والتلاعب. ومن الشواهد على ذلك منفعة الأفراد من وراء حدوث التلاعب، تبرير الإدارة لمعالجات محاسبية غير مقبولة، منفعة الشركة من تغطية وعاء ضريبة الدخل.

ويركز هذا المعيار على ضرورة الأخذ بمتطلبات العناية المهنية الواجبة فيما يتعلق بممارسة الشك المهني، وتخصيص مساعدين من ذوي الخبرة مع الإشراف الجيد عليهم، والتحقق من سلامة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والاهتمام بجمع أدلة المراجعة الأكثر أقتناعاً. ويخلص

المعيار أن ممارسة الشك المهني لمراقب الحسابات يجب أن ينطلق من مبدأ مؤداه أن المراجع لا يفترض أن الإدارة غير آمنة، ولا يسلم بكفاءة الإدارة إلا من خلال الأدلة المعقولة.

أما عن مصادر المعلومات التي تساعد مراقب الحسابات في الحكم على مخاطر الغش فيمكن تلخيصها في الآتي:

- 1- معلومات يتم الحصول عليها من خلال التواصل بين أعضاء فريق المراجعة فيما يتعلق بمعرفتهم عن الشركة وعن ظروف الصناعة التي تعمل فيها الشركة، والحالات محل الشبهات في التحريف الجوهري.
- 2- الاستفسار من الإدارة حول وجهات النظر المختلفة حول احتمالات الغش والتلاعب ومدى توفير الأنوات الرقابية اللازمة للحد من مخاطر غش محدة.

3- إجراءات الفحص التحليلي التي يجريها مراقب الحسابات خلال مرحلة تخطيط المراجعة لتحديد ما إذا كان هناك علاقات أو نسب مالية غير عادية أو مثيرة للشكوك.

4- أي معلومات أخرى مثل تلك التي أعتمد عليها مراقب الحسابات في اتخاذ قرار قبوله للمراجعة مع العيول أو التجديد معه، ومعلومات الفحص المحدود للقوائم المالية.

وعن المزيد بشأن مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف والتقرير عن التلاعب والغش عند مراجعة القوائم المالية استهدف معيار المراجعة الدولي رقم (240) توفير بعض الإرشادات لمراقب الحسابان في هذا الشأن، حيث أكد هذا المعيار أن الإدارة والمسؤولين عن تنفيذ حوكمة الشركات هم المسؤولون من الأساس عن منع واكتشاف الغش والتلاعب من خلال وضع آليات ملائمة لهذا الغرض.

أما مسؤولية مراقب الحسابات فما زالت محصورة في إبداء الرأي على القوائم المالية ولكنه ليس مسؤولاً عن منع التلاعب. وأشار المعيار إلى أهمية

وطرق توصيل مراقب الحسابات للتحريف الناتج عن التلاعب أو التلاعب المتوقع.

وقد حدد الميار السابق أن مسئولية مراقب الحسابات تتمثل في توصيل تلك المعلومات للإدارة وأحياناً للجهات الرقابية والإشرافية للشركة. أما في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على استكمال التكاليف بسبب عدم استطاعته أداء إجراءات المراجعة نتيجة التحريفات في المعلومات، فإنه يمكنه أن ينسحب من المهمة مع ضرورة مناقشة الإدارة والمسؤولين عن حوكمة الشركات في أمر الانسحاب والأسباب التي دعت لذلك.

هـ - مسئولية المراجع عن الإفصاح عن أعمال الغش والتلاعب:
اتفقت معايير المراجعة سواء الأمريكية منها أو المعيار الدولي رقم (240) على أن مراقب الحسابات لا يعتبر مسئولاً عن الإفصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسئوليته في إبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة فقط، وذلك حفاظاً على قواعد السلوك المهني التي تمنع المراجع من إفشاء أسرار عملاءه. غير أن هناك بعض الحالات التي تستوجب من المراجع الإفصاح فيها عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية وهي:

- حالة استدعاء المراجع للتحقيق بمعرفة القضاء، وكان هذا الاستدعاء مرتبطاً بالعمل.

- حالة حصول المنشأة محل المراجعة على تمويل حكومي، حيث يجب على المراجع إبلاغ الجهة المقرضة بأعمال الغش.
- حالة الانسحاب من مهمة المراجعة ووجود استفسارات من مراقب الحسابات لللاحق له حول الأمور المرتبطة بالتعاقد مع العميل.

وتجدر الإشارة إلى أن موافقة الشعب المصري على دستور مصر الجديد في عام 2012 والذي تضمن في الباب الرابع و المتعلق بالهيئات المستقلة و الأجهزة الرقابية منح الأجهزة الرقابية الحق في إبلاغ سلطات

التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم، بالإضافة إلى عدم جواز عزل رؤساء الهيئات و الأجهزة الرقابية إلا بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشورى.

و من ناحية أخرى نص دستور مصر الجديد فى عام 2012 فى المادة 204 على تشكيل المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد و التى تختص بالعمل على محاربة الفساد و معالجة تضارب المصالح و نشر قيم النزاهة و الشفافية و تحديد معاييرها و وضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بذلك كله، و ضمان تنفيذها بالتنسيق مع الهيئات المستقلة الأخرى، و الإشراف على الأجهزة المعنية التى يحددها القانون.

ويعنى ماسبق ان مراقب الحسابات فى مصر الان يمكنه ابلاغ النيابة العامة بأوسلطات التحقيق أو المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد بأى نواحي غش أو فساد قد يكتشفها أثناء عمله .

و - طرق تقييم مخاطر غش الإدارة:

رغم أن معايير المراجعة الأمريكية مثل معيار (99) بالإضافة إلى معيار المراجعة الدولي رقم (240) قد اتفقت على مسئولية مراقب الحسابات عن تخطيط وأداء عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول - وليس مطلق - عما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش والأخطاء، وترجع عملية التأكيد المعقول لوجود قيود مرتبطة بعملية المراجعة، وكذلك وجود دوافع قوية قد تدفع الإدارة العليا إلى ارتكاب الغش. ورغم أن هذه المعايير قد حذرت العديد من المؤشرات التى تدل على إمكانية وجود تحريفات أو غش بالقوائم المالية، إلا أنها لم تعطي إرشادات محددة عن الكيفية التى يمكن بمقتضاها المزج بين تلك المؤشرات من أجل عملية التقييم الشامل. ولذا فقد اقترحت بعض الدراسات استخدام وسائل دعم القرار للمساعدة فى أداء تلك العملية ومن أهم هذه الوسائل: القوائم الإختبارية، النموذج الإحصائي، والنظام الخبير ولنتناول كل منها بإيجاز:

1 -القوائم الإختبارية:

ويمثل الهدف من استخدام قوائم الأسئلة الإختبارية في اكتشاف غش الإدارة، وتتكون هذه القوائم من مجموعة من علامات الإنذار والمؤشرات التحذيرية التي تستخدم كوسيلة مساعدة لذاكرة المراجع للتأكد من قيامه بتحديد جميع تلك المؤشرات وعلامات الإنذار القائمة والمنطقة بعملية مراجعة معينة والتي تخص المنشأة محل للمراجعة. وبصفة عامة، يمكن أن تساهم تلك القوائم في مساعدة مراقب الحسابات ، ولكن لا بد أن تنتم هذه القوائم بالشمول لكافة مؤشرات الغش، كما أنه لا بد من مراجعتها أولاً بأو بفرض استبعاد تلك المؤشرات التي لم يعد هناك استخدام لها، وإضافة أي مؤشرات جديدة.

2 -النموذج الإحصائي:

يمكن استخدام النماذج الإحصائية في ترجيح ودمج الأدلة بشكل تلقائي بهدف تكوين الحكم الشخصي لمراقب الحسابات عند قيامه بمحاولة اكتشاف غش الإدارة. ويتميز النموذج الإحصائي بمقدرته على تحويل الدلائل أو المؤشرات التحذيرية إلى التنبؤ بالظروف والدوافع التي يمكن أن تؤدي إلى الغش بالإضافة إلى المخاطر أو الآثار التي يمكن أن تنتج عنه. ورغم الفائدة التي يمكن الحصول عليها من هذا النموذج، إلا أن استخدامه يتطلب قدرة مراقب الحسابات على التعامل مع البرامج الإحصائية والحاسب الآلي بكفاءة.

3 -النظام الخبير Expert System

وهو عبارة عن مجموعة من البرامج، والبيانات، والإجراءات الخاصة بالحاسب الآلي والتي تركز على أساس واسع من المعرفة المتعلقة بمجال أو مجالات معينة. وتظهر الحاجة إلى تلك الأنظمة في المجالات التي تتطلب اتخاذ القرار وإصدار الأحكام الشخصية. وتتسم هذه الأنظمة بأن لديها القدرة على دعم عملية اتخاذ القرار بما يتعدى مجرد التوصية بنتيجة معينة. وقد أثبتت الدراسات أن المراجعين يعتمدون

على النظام الخبير بدرجة أكبر من المجموعات الأخرى من وسائل تقييم المخاطر بسبب وجود ارتباط وتداخل متزايد فيما بين المستخدمين من المراجعين والنظام الخبير، إلى جانب قدرة هذا النظام على مساعدة المراجعين في العمليات المعقدة لاتخاذ القرار بنجاح.

ورغم مميزات استخدام هذا النظام الخبير في اتخاذ القرارات عند اكتشاف غش الإدارة، إلا أنه يواجه ببعض الصعوبات ولعل من أهمها، الحاجة إلى الخبراء في المراجعة الذين لديهم القدرة على التعامل مع زيادة التعقيد في مهام المراجعة.

وتزداد الحاجة إلى الخبراء نظراً للطبيعة المتجددة لبنية المراجعة وما يترتب عليها من مستجدات لا يستطيع أن يستنبط تأثيرها على إجراءات ونتائج المراجعة إلا مراقب الحسابات الخبير، هذا في الوقت الذي يتسم بندرة الخبراء في المراجعة نظراً لطول الفترة الزمنية اللازمة لتكوين الخبرة في الممارسة العملية وصقلها وتطويرها لتحسين دقة الأحكام.

مداخل تحسين قدرة المراجع على اكتشاف غش الإدارة:

بناءً على استعراض مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإن مراقب الحسابات مطالب من قبل المجتمع بالاعتماد على المطلق لغش الإدارة دون أو يوفر له الموارد اللازمة لذلك، كما أنه مطالب من قبل المنظمات المهنية بالاعتماد على المعقول لغش الإدارة دون أن توفر له مرشداً أو دليلاً قطعياً يساعده على التنبؤ بدقة الغش الجوهرى الذي يؤثر على عدالة ومصداقية القوائم المالية.

ولكى يكون لمراقب الحسابات دور أكثر فعالية في اكتشاف الغش الجوهرى فإنه في حاجة إلى أدوات لتعاضده وتحسين قدراته على اكتشافه والتقرير عنه. وهناك بعض المداخل التي يمكن استخدامها في تحسين قدرات مراقب الحسابات في هذا المجال وهي: مدخل التوسع في اختبارات المراجعة، مدخل تقييم الظروف، مدخل مهارة مراقب الحسابات ولنتناول كل منها بإيجاز:

1)مدخل التوسع في اختبارات المراجعة:

طبقاً لهذا المدخل فإن مراقب الحسابات يمكنه مواجهة غش الإدارة مباشرة من خلال عينات المراجعة كبيرة الحجم والتوسع في اختبارات المراجعة التفصيلية.

ويترتب على هذا المدخل زيادة حجم أعمال المراجعة التي يبذلها مراقب الحسابات مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وبالتالي انخفاض عائد مراقب الحسابات من عملية المراجعة، إلا أن مراقب الحسابات يمكن تعويض ذلك جزئياً من خلال تخفيض قضايا التعويض ضده بسبب فشل عملية المراجعة. ويلاحظ أن هذا المدخل يؤدي من ناحية إلى ارتفاع تكاليف عملية المراجعة مما قد يشكل عبئاً على المنشآت، كما أنه من ناحية أخرى، لم يقدم دليلاً أو مرشداً مهنياً يساعد مراقب الحسابات في تحديد مدى أو حجم التوسع في إجراءات المراجعة اللازم لكشف غش الإدارة.

2)مدخل تقييم الظروف التي تشير إلى احتمال غش الإدارة:

طبقاً لهذا المدخل، فإن مراقب الحسابات يمكنه مواجهة غش الإدارة من خلال تتبع المؤشرات الدالة على حدوثه، ويقوم هذا المدخل على أساس أنه كلما تعرف مراقب الحسابات أكثر على طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها، كلما زادت احتمالية اكتشافه لحالات غش الإدارة، لأن العديد من حالات الغش يتم ارتكابها بمهارة عن طريق البيانات والمستندات المزيفة.

ويتطلب هذا المدخل الاهتمام بمسألة تدريب المراجعين وتحسين مساعدات القرار التي يحتاجونها للكشف عن غش الإدارة. ومن أمثلة العوامل التي يجب أن يأخذها مراقب الحسابات في الاعتبار عند تقييم المخاطر الناتجة عن وجود غش الإدارة الجوهري ما يلي:

- خصائص الإدارة وتأثيرها على بيئة الرقابة: ويتضمن هذا العامل قدرات

وضغوط الإدارة على الأمور المتعلقة بالرقابة الداخلية والتقارير المالية.

- ظروف الصناعة: وتشمل سمات البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تعمل في ظلها المنشأة محل المراجعة.

- الاتجار الداخلي: فقد أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين حدوث

التلاعب في القوائم المالية وقيام الأفراد الداخلين بالتعامل في الأوراق

المالية الخاصة بالمنشأة، حيث أنه في ظل وجود تلاعب في القوائم المالية،

فإن المتعاملين الداخلين يقومون بتخفيض جوهري لأسهم المملوكة لديهم

من المنشأة وذلك من خلال عمليات البيع الأكثر والشراء الأقل وذلك بهدف

حماية أو زيادة ثروتهم، وبالتالي فإن مراقب الحسابات يستطيع تحسين

تقديراته لوجود التلاعب إذا أخذ في اعتباره المتغير الخاص بالمتعاملين

الداخلين أثناء فترة المراجعة.

- مدى الاستقرار المالي: ويتعلق بطبيعة المنشأة، وتعقد عملياتها، والحالة

المالية للمنشأة محل المراجعة، ومستوى ربحيتها.

- قابلية الأصول للاختلاس: وتتعلق بطبيعة أصول المنشأة محل المراجعة،

ودرجة تعرضها للسرق أو الاختلاس.

- الرقابة: وتشمل مدى كفاية وملائمة معايير الرقابة المصممة لحماية

واكتشاف اختلاسات الأصول.

ورغم أن هذا المدخل قدم بعض الإرشادات أو العوامل التي تساعد في

تقييم مخاطر غش الإدارة، إلا أنه لم يقدم مرشداً متكاملاً يساعد مراقب

الحسابات في إدماج هذه العوامل في حكمه النهائي.

(3) مدخل مهارة المراجع في اكتشاف غش الإدارة:

طبقاً لهذا المدخل فإن بعض المراجعين يكونون أكثر مهارة من

غيرهم في اكتشاف الغش، ولذلك يجب على مراقب الحسابات عند اختياره

لفريق المراجعة انتقاء المراجعين الأكثر ملائمة في هذا المجال، و يعترف هذا

المدخل بأن الصفات الشخصية لمراقب الحسابات قد تحدد بشكل أو بآخر مدى احتمالية اكتشاف غش الإدارة، ومثال ذلك، زيادة الحساسية لتوقع المؤشرات الدالة على غش الإدارة.

• وبالإضافة إلى الصفات الشخصية لمراقب الحسابات ، فإن خبرة مراقب الحسابات بغش الإدارة تلعب دوراً مؤثراً في هذا المجال ولكنها تحتاج إلى فترة زمنية ملائمة لتنمية وتطوير وتحسين أحكام مراقب الحسابات .

الفصل السادس

المعاينة الإحصائية

يتناول هذا الفصل اختبارات فعالية الرقابة الداخلية واختبارات صحة العمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية، وكذلك اختبارات صحة التفاصيل في أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية حيث يتناول هذا الفصل ما يلي:

أولاً: اختبارات فعالية الرقابة الداخلية و اختبارات صحة العمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

ثانياً: اختبارات صحة التفاصيل في أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

و سنعرض لكل منهما على النحو التالي.

أولاً: اختبارات فعالية الرقابة الداخلية و اختبارات

صحة العمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية:

يحتاج مراقب الحسابات قبل إجراء اختباراته المختلفة أن يقرر لكل إجراء مراجعة حجم العينة المناسب وكذلك كيفية اختيار مفردات تلك العينة من المجتمع الذي تمثله. و يعرف أسلوب المعاينة في المراجعة بأنه عبارة عن سحب مفردات تقل عن 100% من المجتمع موضع المراجعة لإجراء اختبارات المراجعة واستخلاص النتائج منها لتصميمها على المجتمع الذي سحبت منه. وهنا يثار التساؤل عن حجم العينة الذي يعتبر كاف لتمثيل المجتمع الذي سحبت منه.

1- مفهوم العينات الممثلة للمجتمع :

عندما يختار مراقب الحسابات عينة من مجتمع معين فإن هدفه في المقام الأول هو أن تكون العينة ممثلة بقدر كبير للمجتمع الذي سحبت منه. وتعتبر العينة ممثلة للمجتمع إذا كانت تتطوي على خصائص تقترب كثيراً من خصائص المجتمع، بمعنى أن مفردات العينة تتشابه مع المفردات الأخرى خارج العينة.

على سبيل المثال لو فرض أن الإجراءات الرقابية لدى عميل معين تتطلب أن يرفق الموظف المسئول مستند الشحن مع صورة فاتورة البيع، فإذا كان هذا الإجراء لم يتبع بمعدل 3% من الحالات وأختار مراقب الحسابات عينة مسن صور فواتير البيع حجمها 100 فاتورة ووجد منهم ثلاثة لم يرفق بها مستند الشحن فإن العينة في هذه الحالة تكون ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه بدرجة عالية. أما لو كانت تتضمن مفرنتين أو أربعة غير مرفق بها مستندات الشحن فإن العينة تصبح ممثلة بدرجة معقولة، بينما إذا لم توجد في العينة أي مفردات مفقودة على الإطلاق أو على العكس كان يوجد بها الكثير من المفردات التي لم ترفق بها مستندات شحن فعندئذ تصبح العينة غير ممثلة.

وفي الواقع العملي فإن مراقب الحسابات لا يمكنه أن يحدد ما إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع من عدمه حتى بعد الانتهاء من اختباره، ولكن يمكن لمراقب الحسابات مع بذل قدر من العناية في تصميم واختيار وتقسيم العينة أن يزيد من احتمالات تمثيل العينة للمجتمع. وهناك سببين لخروج عينة غير ممثلة للمجتمع وهما: خطأ غير معينة، وخطأ معينة ومن ثم فإن المخاطر المرتبطة بهما تسمى خطر غير معينة Non-Sampling Risk وخطر معينة Sampling Risk.

ينشأ خطر غير المعايينة نتيجة الأخطاء التي ارتكبت عند مراجعة العينة، كاستخدام مستندات غير ملائمة، أو الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة

عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقديرات الخاطئة بناء على أدلة الإثبات.

ويمكن لمراقب الحسابات أن يتحكم في أخطاء غير المعاينة عن طريق الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها (العامة من حيث بذل العناية المهنية الواجبة، والعمل الميداني من حيث الإشراف الجيد على الأفراد وإعطاء التعليمات الصحيحة لهم).

أما خطر المعاينة فهو خطر يتمثل في أن يصل مراقب الحسابات إلى استنتاجات غير صحيحة بسبب أن العينة لم تكن ممثلة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع الذي سحبت منه. فلو فرض مثلاً أن مراقب الحسابات وصل إلى استنتاج بقبول المجتمع بناء على عينة يبلغ حجم أفرادها 100 وتحتوي فقط على اثنين من الاستثناءات في الشيء محل المراجعة بينما في الواقع كان معدل الاستثناءات في المجتمع 8%، ففي مثل هذه الحالة نجد أن مراقب الحسابات قرر قبول المجتمع على أنه صحيح بينما هو في الواقع غير صحيح وذلك لأن العينة لم تكن ممثلة بالقدر الكافي للمجتمع.

و يوجد وسيلتين يمكن لمراقب الحسابات أن يستخدمهما للتحكم ورقابة خطر المعاينة وهما: تعديل حجم العينة، واستخدام طريقة مناسبة لاختيار مفردات العينة من المجتمع.

فلا شك أن زيادة حجم العينة من شأنه أن يخفض خطر المعاينة والعكس صحيح؛ كما أن استخدام وسيلة مناسبة لاختيار مفردات العينة سوف يضمن بقدر معقول تمثيلها للمجتمع.

وقبل مناقشة طرق اختيار العينة للحصول على عينات ممثلة للمجتمعات التي تسحب منها فإليه من المفيد أن نميز ونناقش بعض المصطلحات ذات الصلة مثل: المعاينة الإحصائية، والمعاينة غير الإحصائية، والمعاينة الاحتمالية، والمعاينة غير الاحتمالية.

2 - المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية:

يمكن تقسيم طرق المعاينة في المراجعة إلى مجموعتين رئيسيتين:

معاينة إحصائية Statistical Sampling ومعاينة غير إحصائية Non-Statistical Sampling وهما متشابهان من حيث أن كل منهما يتضمن ثلاث خطوات:

(أ) تخطيط العينة.

(ب) اختيار العينة. وإجراء الاختبارات.

(ج) تقييم النتائج.

والهدف من تخطيط العينة هو ضمان عمل اختبارات المراجعة بطريقة تعطي خطر المعاينة المرغوب مع تقليل احتمالات خطأ غير المعاينة.

أما اختبار العينة فيعني أن يقرر مراقب الحسابات كيفية اختيار مفردات العينة من المجتمع، ثم عمل الاختبارات اللازمة من فحص مستندات وغيرها من إجراءات المراجعة.

وأخيراً يتم تقييم النتائج بناء على ما استخلصه المراجع من اختبارات المراجعة.

ومن حيث الاختلاف، فإن المعاينة الإحصائية تختلف عن غير الإحصائية في أنها تعتمد على قوانين رياضية تسمح بالقياس للكمي لخطر المعاينة عند تخطيط العينة (الخطوة الأولى) وعند تقييم العينة (في الخطوة الثالثة). فمن المعروف أنه عند حساب نتيجة إحصائية عند مستوى ثقة 95% فإن هذا المستوى يعني وجود 5% خطر معاينة.

أما في ظل المعاينة غير الإحصائية فمراقب الحسابات ليس لديه قياس كمي لخطر المعاينة، وإنما يستعاض عن ذلك بخبرته وحكمه على مفردات العينة عند اختبارها بمعنى أن مراقب الحسابات يستخلص نتائجه عن المجتمع على أساس حكمي، ولهذا السبب غالباً ما يطلق على المعاينة غير الإحصائية بالمعاينة الحكمية.

3 - المعاينة الاحتمالية والمعاينة غير الاحتمالية:

يعتبر اختيار عينة احتمالية أو غير احتمالية جزءاً من الخطوة الثانية عند استخدام المعاينة في المراجعة وهي الخطوة التي تتعلق باختيار مفردات العينة من المجتمع. فاختيار عينة احتمالية Probabilistic Sample يمثل طريقة لاختيار عينة بحيث أن كل مفردة في المجتمع يكون لها احتمال معروف لاختيارها ضمن العينة، وأن العينة يتم اختيارها من خلال عملية عشوائية. أما اختيار عينة غير احتمالية Non-Probabilistic Sample فهي طريقة لاختيار عينة بناء على الحكم المهني لمراقب الحسابات وتقديراته بدلاً من الاعتماد على قوتين الاحتمالات عند اختيار مفرداتها.

وبصفة عامة يمكن القول أن كلا النوعين من المعاينة سواء إحصائية أو حكمية لهما نفس الدرجة من القبول لدى المراجعين فسي ظلل المعايير المهنية للمراجعة إلا أنه من الضروري عند تطبيق أيأ منهما إن يلتزم مراقب الحسابات ببذل قدرأ معقولاً من العناية عند كافة خطوات عملية اختيار العينة. فعند استخدام المعاينة الإحصائية فالعينة يجب أن تكون احتمالية كما يجب استخدام طرق التقييم الإحصائية للنتائج العينة لاحتماب خطر المعاينة. ومن المقبول أيضاً عمل تقييم غير إحصائي باستخدام اختيار عينة احتمالية، ولكن العكس غير صحيح بمعنى أنه من غير المقبول على الإطلاق تقييم عينة غير احتمالية على أنها احتمالية.

وهناك ثلاث طرق شائعة يمكن استخدامها عند اختيار عينة غير

احتمالية (حكمية) وهي:

أ- الاختيار الموجه للعينة Directed Sample

ب - الاختيار بمجموعات متعاقبة Block Sample

ج - الاختيار من خلال الصلصة البحتة Haphazard Sample

كذلك توجد أربع طرق شائعة يمكن استخدامها عند اختيار عينة احتمالية وهي:

أ -اختيار عينة عشوائية بسيطة Simple random Sample

ب -اختيار عينة منتظمة Systematic Sample

ج -اختيار عينة باحتمال تناسب قيم مفرداتها مع قيم مفردات المجتمع
Probability Proportional to Size Sample

د -اختيار عينة طبقية Stratified Sample

وسوف نستعرض كل هذه الطرق باختصار في المصور التالية:

4 - طرق اختيار عينة غير احتمالية:

وهي طرق لا تعتمد على الأساليب الرياضية والاحتمالات ومن ثم فقد يكون من الصعب تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه. وعموماً فإن معرفة ومهارة مراقب الحسابات في تطبيق أحكامه على العينة تلعب دوراً كبيراً في مثل هذه الطرق.

1/4 الاختيار الموجه للعينة:

ويعني أن كل مفردة من مفردات العينة يتم اختيارها بناء على معيار حكمي من مراقب الحسابات ويتوجيه خاص منه، ومن ثم لا توجد فرص متساوية لكل مفردات العينة عند سحبها. ومن المعايير الحكمية الشائعة الاستخدام في ذلك ما يلي:

- المفردات الأكثر عرضة لوجود انحرافات بها: غالباً ما يكون مراقب الحسابات قادراً على تحديد أي المفردات بالمجتمع التي يرجح أن تكون بها مخالفات مثل حسابات المدينين التي مضى عليها وقت طويل دون تحصيل، والمشتريات والمبيعات التي تتم من خلال أطراف ذات الصلة مثل التي تتم من خلال منشآت تابعة أو منشآت تخص أقارب بعض مديري الإدارة العليا، أو عمليات ذات مبالغ ضخمة غير عادية أو معقدة. فكل هذه

الأنواع يمكن لمراقب الحسابات أن يفحصها بكفاءة ويعمم نتائجها على المجتمع بناء على أحكامه الشخصية. وغالباً إذا لم تتضمن مثل هذه العينات أي مخالفات فمن المرجح أن يخلص مراقب الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود مخالفات جوهرية في المجتمع.

- المفردات التي تحتوي على الخصائص المختلفة للمجتمع: فمراقب الحسابات يمكنه وصف الأنواع المختلفة للمفردات التي تمثل في مجموعها المجتمع ومن ثم تصميم عينة ممثلة عن طريق اختيار مفردة أو أكثر من كل نوع. على سبيل المثال، عينة من المدفوعات النقدية قد تتضمن بعض المدفوعات عن كل شهر، مدفوعات من كل حساب بنكي، مدفوعات حسب المواقع، مدفوعات عن كل أصل هام تمت حيالته.

- مفردات تمثل قيمة نقدية كبيرة في المجتمع: بمعنى اختيار عينة من المفردات بحيث تغطي نسبة كبيرة من إجمالي القيمة النقدية للمجتمع بحيث أن المفردات صغيرة القيمة التي لم يتم فحصها بسبب عدم دخولها ضمن العينة لا تؤثر على النتائج المستخلصة من العينة.

2/4 الاختيار بمجموعات متعاقبة:

ويعني اختيار عدة مفردات بشكل متتابع، فبمجرد تحديد أول مفردة أو عنصر معين في المجموعة فإن باقي مفردات المجموعة سيتم اختيارها تلقائياً. مثال ذلك اختيار عدد 100 عملية من عمليات البيع المسجلة بيومية المبيعات خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس، فهنا يمكن اختيار هذه العينة من خلال خمس مجموعات تحتوي كل منها على 20 مفردة، أو 10 مجموعات تحتوي كل منها على 10 مفردات، أو 50 مجموعة تحتوي كل منها على مفردتين.

و بالطبع فإن الاختيار بهذه الطريقة يعد مقبولاً فقط عند استخدام عدد معقول من المجموعات، أما لو تم استخدام عدد قليل من المجموعات فإن احتمال الحصول على عينة ممثلة يعد أمراً بعيد المنال.

ولذلك يمكن القول بأن مراقب الحسابات يجب أن يكون حذراً عند استخدام مثل هذه الطريقة في اختيار العينة خاصة في ظل إمكانية تغير بعض الظروف مثل دوران العاملين في منشأة العمل، وحدثت تغيرات في نظامه المحاسبي، وموسمية الصناعة التي يعمل فيها العميل. وعموماً فإن مثل هذه الطريقة في اختيار العينة يمكن استخدامها كوسيلة مكملية لطرق أخرى في الاختيار عندما يكون هناك احتمال كبير لوجود مخالفت في فترة زمنية معينة، فمثلاً يعتبر اختيار 100 عملية من عمليات المتحصلات النقدية في الأسبوع الثالث من شهر مارس وسيلة مناسبة إذا كان موظف الحسابات المسئول عن يومية المتحصلات النقدية في أجازة خلال تلك الفترة وتم إسناد عمله مؤقتاً لموظف آخر أقل خبرة.

3/4 الاختيار من خلال الصدفة البحتة:

هو اختيار المفردات دون أي تدخل من المراجع، بمعنى أن مراقب الحسابات يختار مفردات المجتمع دون أي اعتبار لخصائص معينة تميزها. ويعتبر العيب الرئيسي لاختيار عينة بهذه الطريقة هو صعوبة افتراض عدم التحيز المطلق، فليس من المتصور بحكم مستوى تدريب وخبرة مراقب الحسابات أن يكون بمعزل تام عن عملية الاختيار ومن ثم فمن المرجح تضمين مفردات معينة بالمجتمع دلل العينة بدرجة ما.

وعموماً على الرغم من أن كل من طريقة الاختيار من خلال الصدفة البحتة وطريقة الاختيار بمجموعات متعاقبة تبدو أقل قبولاً من طريقة الاختيار الموجه إلا أنهما يمثلان عادة أدوات مفيدة في المراجعة بحيث لا يجوز إهمالهما كلية. ففي بعض الحالات قد تفوق تكلفة طرق الاختيار المعقدة المنفعة المتوقعة منها.

على سبيل المثال إذا فرض أن مراقب الحسابات يرغب في تتبع للقيود الدائنة من دفتر الأستاذ الفرعي لحسابات المدينين إلى يومية المتحصلات النقدية

كاختبار لمدى وجود قيود دائنة وهمية في دفتر الأمتناذ الفرعى لحسابات المدينين، فإن استخدام طريقة الاختيار بالصدفة أو طريقة الاختيار بالمجموعات المتعاقبة يكون أقل تكلفة بكثير في مثل هذا الموقف من طرق الاختيار الأخرى وبالتالي يستخدمها كثير من المراجعين.

5 - طرق اختيار عينة احتمالية:

كما أشرنا سابقاً، فإنه لقياس خطر المعاينة فإن المعاينة الإحصائية تتطلب عينة احتمالية. ففي العينة الاحتمالية لا مجال لاستخدام الحكم الشخصي لمراقب الحسابات عند اختيار مفردات العينة إلا فقط عند اختيار الطريقة التي يستخدمها في ذلك من ضمن أربع طرق شائعة في هذا المجال.

1/5 العينة العشوائية البسيطة:

وتعني أن كل مفردة بالمجتمع أو كل توليفة من المفردات في المجتمع لها فرصة متساوية للظهور بالعينة. وتستخدم المعاينة العشوائية البسيطة في المجتمعات التي لا تحتاج إلى تقسيم معين لأغراض المراجعة.

على سبيل المثال إذا رغب مراقب الحسابات في الحصول على عينة من المدفوعات النقدية التي تمت على مدار السنة فقد يختار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 60 مفردة من يومية المدفوعات النقدية لهذا الغرض وعندئذ يتم تطبيق إجراءات المراجعة المناسبة على تلك المفردات المختارة ويتم تعميم نتائجها على جميع عمليات المدفوعات النقدية المسجلة خلال السنة.

و للحصول على عينة عشوائية بسيطة فهناك طريقة يجب استخدامها بحيث تضمن فرص متساوية لجميع مفردات المجتمع للظهور بالعينة:

ففي مثالنا السابق إذا فرض أن عدد عمليات المدفوعات النقدية التي تمت على مدار السنة كان 12000. عملية فيجب عندئذ أن تكون كل عملية منهم لها فرصة متساوية للاختيار ضمن العينة، والطريقة التي تضمن ذلك تعتمد على ما يسمى بجدول الأرقام العشوائية Random Number Tables، ففي مثالنا

يتم الحصول على رقم عشوائي يقع ما بين 1 ، 12000 من الجدول وليكن مثلاً الرقم 3895 فإن مراقب الحسابات عليه أن يختار ويختبر العملية رقم 3895 من عمليات المدفوعات النقدية المسجلة يومية المدفوعات النقدية.

وتمثل الأرقام العشوائية بالجدول سلسلة من الأرقام التي لها احتمالات متساوية للحدوث على المدى الطويل. وهذه الأرقام موضوعة بالجدول في شكل صفوف وأعمدة. ويختار مراقب الحسابات عينة عشوائية عن طريق معرفة المدى الذي تقع داخله أرقام مستندات العميل محل الاختبار لكي يتم التعرف عليها من خلال الأرقام العشوائية بالجدول.

فمثلاً لو فرض أن مراقب الحسابات يرغب في اختبار 360 فاتورة مبيعات من مجتمع قدره 25000 مفردة (فاتورة مبيعات) مرقمة من 1 إلى 25000. في هذه الحالة يبدأ المراجع في اختيار رقم عشوائي من الجدول كنقطة بداية وليكن الرقم كان 16855 كأول مفردة بالعينة، ثم يتم التحرك من هذه النقطة بجدول الأرقام العشوائية لإيجاد الرقم التالي الذي يقع داخل المدى ليصبح هو المفردة الثانية، وهكذا حتى يتم اختيار 360 مفردة.

وهناك برامج كمبيوتر للأرقام العشوائية

Computer Generation of Random Numbers

تفيد في فهم واستخدام جدول الأرقام العشوائية لأغراض اختبار عينة عشوائية بسيطة والتي غالباً ما يعتمد عليها المراجعون لما تتميز به هذه البرامج من توفير للوقت والجهد في اختيار العينة فضلاً عن انخفاض احتمالات الخطأ في اختيار الأرقام.

والأرقام العشوائية يمكن استخدامها سواء بالإحلال أو بدون إحلال. ويقصد بالمعانية بالإحلال أن مفردة ما بالمجتمع ممكن أن تظهر بالعينة أكثر من مرة بينما في المعانية بدون إحلال فلا حدث ووقع الاختيار على رقم مكرر بجدول الأرقام العشوائية فبئنا سوف نتجاهله لأن المعانية تتم هنا بدون إحلال وعموماً تعد المعانية بدون إحلال أكثر ملاءمة لمجموعات المراجعة.

2/5 العينة المنتظمة:

وفيها يقوم مراقب الحسابات بحساب ما يسمى بالفواصل Interval ثم يختار مفردات العينة بناء على حجم هذا الفاصل. ويحدد حجم الفاصل بقسمة حجم المجتمع على عدد المفردات المرغوب للعينة. على سبيل المثال إذا كان حجم مجتمع فواتير المبيعات على مدار السنة يتراوح ما بين 652 إلى 3151 وأن حجم العينة المرغوب هو 125 فاقورة فإن الفاصل يصبح حجمه 20 وتم حسابه كالتالي:

$$20 = \frac{651 - 3151}{125}$$

ثم يستخدم مراقب الحسابات جدول الأرقام العشوائية للحصول على رقم عشوائي كنقطة بداية يقع ما بين صفر، 19 (أي داخل مدى الفاصل)، فإذا اختار مثلاً الرقم 9 فإن أول مفردة بالعينة تكون الفاتورة رقم 661 (عبارة عن 652 + 9)، أما المفردات الباقية وعددها 124 فتكون كالتالي: فاتورة رقم 681 (عبارة عن 661 + 20) ثم الفاتورة رقم 701 (عبارة عن 681 + 20) وهكذا حتى نصل للفاتورة الأخيرة ويكون رقمها 3141.

وتتميز المعاينة المنتظمة بالسهولة والسرعة في اختيار مفردات العينة. أما المشكلة الرئيسية في هذه الطريقة فهي إمكانية وجود تحيز في الاختيار بسبب تلقائية هذا الاختيار والذي يعتمد بدوره على أول مفردة مختارة. وهنا يمكن القول أنه لاستخدام المعاينة المنتظمة فلا بد أن تكون مفردات المجتمع ذات ترتيب عشوائي من حيث الصفة محل الاختيار، فمثلاً لو كان الانحراف يحدث في وقت معين من الشهر أو من خلال أنواع معينة من

المستندات فإن استخدام العينة المنتظمة سوف ينتج عنه عينة أقل تمثيلاً مما لو استخدمت العينة العشوائية البسيطة.

3/5 اختيار عينات تتناسب قيم مفرداتها مع قيم مفردات المجتمع واختيار العينات الطبقية:

وهي عبارة عن عينات مستخدمة في المراجعة يكون هدفها الأساسي تخفيض أثر تباين للمجتمع على أحجام العينات. فعندما يكون المجتمع متجانس نسبياً فإن التباين يكون بسيطاً نسبياً ومن ثم يمكن أن يكون حجم العينة صغيراً. ولكن بصفة عامة فإن مجتمعات المراجعة غالباً ما تكون غير متجانسة، خاصة عندما تكون الخاصية محل المراجعة هي القيمة المالية، فالعديد من مجتمعات المراجعة سوف تتضمن - على سبيل المثال - عدد ضخم من المفردات ذات القيمة المالية البسيطة ومفردات قليلة العدد ذات قيم مالية كبيرة نسبياً، وعدد كبير من المفردات بين هذين النقيضين، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تباين المجتمع بشكل جوهري، وهذا بدوره قد يجعل أحجام العينات التي لا تأخذ في اعتبارها هذا التباين كبيرة بدرجة غير معقولة وبالتالي مكلفة في استخدامها. لذلك فالمعاينة الطبقية تساعد على تقسيم مجتمع المراجعة غير المتجانس إلى طبقات (أي مجتمعات فرعية) كل منها ذات تباين بسيط ثم سحب عينة من كل طبقة.

4/5المعاينة ومعدلات الاستثناء:

إن الهدف من المعاينة في المراجعة عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات هو تمكين مراقب الحسابات من الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بخاصية معينة أو صفة Attribute في المجتمع محل المراجعة وذلك بتقدير الانحراف عن تلك الخاصية أو الصفة ويسمى هذا الانحراف بمعدل الحدوث أو معدل الاستثناء exception rate ويتم للتعبير عنه

كنسبة مئوية. فمثلاً قد يستنتج مراقب الحسابات أن معدل الاستثناء في التحقق الداخلي لفواتير المبيعات هو تقريباً 3% فهذا يعني أن هناك 3 فواتير مبيعات لا يتم التحقق منها داخلياً بصورة صحيحة في كل مرة. ويهتم المراجعون بحدوث أنواع التالية من الاستثناءات في مجتمعات البيانات المحاسبية:

- (أ) الانحرافات عن الإجراءات الرقابية التي وضعها العيول.
 - (ب) المخالفات المالية في مجتمعات بيانات العمليات.
 - (ج) المخالفات المالية في مجتمعات أرصدة الحسابات.
- فمعرفة مراقب الحسابات بمعدل الحدوث لمثل هذه الاستثناءات يعد ولا شك أمراً مفيداً لبناء استنتاجاته، ولذلك يعول المراجعون كثيراً على استخدام المعاينة في المراجعة التي تقيس معدل الاستثناء عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

أما في النوع الثالث من الاستثناءات فعادة ما يحتاج مراقب الحسابات إلى تقدير القيمة النقدية للاستثناءات لأن الحكم يجب أن يكون على ما إذا كانت الاستثناءات في الأرصدة جوهرية.

بمعنى آخر عندما يريد مراقب الحسابات معرفة إجمالي قيمة مخالفة ما فإنه يجب استخدام الطرق التي تقيس القيمة النقدية وليس قياس معدل الاستثناء، وهو ما سوف نناقشه في فصل لاحق.

إن معدل الاستثناء في العينة هو تقدير لمعدل الاستثناء في المجتمع ككل. ومصطلح "استثناء" قد يعني إما انحرافات عن إجراءات رقابية محددة سلفاً أو خروج عن قيم مالية صحيحة سواء بسبب خطأ محاسبي غير مقصود أو أي سبب آخر.

فلو فرض مثلاً أن مراقب الحسابات يرغب في تحديد النسبة المئوية لفواتير البيع التي لم يرفق بها مستندات شحن البضاعة، فإن ذلك يعني وجود نسبة مئوية لمستندات شحن مفقودة فعلاً ولكنها غير معروفة، فعندئذ يحصل مراقب

الحسابات على عينة من فواتير البيع ويحدد منها النسبة المئوية لتلك الفواتير بالعينة والتي لم يرفق بها مستندات شحن، وبالتالي سوف يستنتج معدل الاستثناء بالعينة ويكون بذلك أفضل تقدير لمعدل الاستثناء بالمجتمع.

ولكن نظراً لأن معدل الاستثناء أعتمد على عينة، فإنه من المحتمل بقدر كبير أن يختلف معدل الاستثناء بالعينة عن معدل الاستثناء الفعلي للمجتمع ويسمى الفرق بينهما في هذه الحالة خطأ المعاينة Sampling error، ويصبح مراقب الحسابات مهتماً بتقدير هذا الخطأ ومن ثم مدى الاعتماد على هذا التقدير والذي يعرف بخطر المعاينة والذي سبق عرضه في بداية الفصل.

فلو فرض أن مراقب الحسابات حدد معدل الاستثناء بالعينة وكان 3% وخطأ المعاينة 1% بخطر معاينة قدره 10%، فهنا يستطيع مراقب الحسابات أن يضع تقديراً لمعدل الاستثناء في المجتمع في صورة مدى معين يقع ما بين 2% و 4% (أي 3 ± 1) بخطر قدره 10% للخطأ (أي بفرصة قدرها 90% ليكون صحيحاً).

إن استخدام المعاينة في المراجعة لأغراض معدلات الاستثناء فإن اهتمام مراقب الحسابات ينصب أساساً على معرفة معدل الاستثناء كأكصى انحراف في الظاهرة محل المراجعة، وبالتالي فهو يركز على الحد الأعلى في المدى المتعلق بالتقدير ويعرف هذا الحد بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء Computed Upper exception rate (CUER) في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

ففي مثلنا الحالي قد يستنتج مراقب الحسابات أن الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء لمستندات شحن مفقودة هو 4% عند خطر معاينة قدره 5% مما يعني أن مراقب الحسابات يستنتج بأن معدل الاستثناء بالمجتمع لن يتعدى 4% بخطر قدره 5% في أن يتجاوز معدل الاستثناء 4% وبمجرد تحديد الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء فإن مراقب الحسابات يمكنه أن يربط ذلك

بأهداف محددة في المراجعة. فمثلاً في اختبار كشف مستندات شحن مفقودة يجب على مراقب الحسابات أن يحدد ما إذا كان معدل 4% يعتبر مقبولاً كخطر للرقابة فيما يتعلق بهدف الوجود في المراجعة.

6-تطبيق أسلوب المعاينة غير الإحصائية في المراجعة:

بداية يجب التعرف على المصطلحات الأساسية التي تستخدم سواء عند تطبيق المعاينة الإحصائية أو غير الإحصائية والمستمدة من معايير المراجعة المتعارف عليها. ويلخص الجدول رقم (1) تلك المصطلحات.

جدول (1)

المصطلحات المستخدمة في أسلوب المعاينة في المراجعة

المصطلح	التعريف
<p>أولاً: مصطلحات مرتبطة بعملية التخطيط:</p> <p>* الخصائص أو الصفات.</p>	<p>هي الخصائص المراد اختبارها عند تطبيق المعاينة.</p>
<p>* الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.</p>	<p>هو الخطر الذي على استعداد أن يقبله مراقب الحسابات في أن إجراء رقابي معين يكون فعالاً أو معدل مخالفات مالية يكون مقبولاً عندما يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الاستثناء المقبول.</p>
<p>* معدل الاستثناء المقبول.</p>	<p>هو معدل الاستثناء الذي سوف يسمح به مراقب الحسابات للمجتمع مع استمرار قبوله لخطر الرقابة و (أو) القيمة المالية للمخالفات في العمليات والتي وضعت خلال عملية تخطيط للمراجعة.</p>
<p>* معدل الاستثناء المقرر للمجتمع.</p>	<p>هو معدل الاستثناء الذي يتوقع المراجع وجوده بالمجتمع قبل البدء في إجراء الاختبارات.</p>
<p>ثانياً: مصطلحات مرتبطة بتقييم النتائج:</p> <p>* الاستثناء.</p>	<p>استثناء مفردة بالعينة عن صفة معينة.</p>
<p>* معدل الاستثناء بالعينة.</p> <p>* الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء.</p>	<p>عدد الاستثناءات بالعينة مقسوماً على حجم العينة.</p> <p>هو أعلى معدل استثناء مقرر بالمجتمع عند مستوى معين من الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.</p>

ويطبق أسلوب المعاينة في المراجعة عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات من خلال مجموعة خطوات (عددتها 14 خطوة)، حيث تقسم هذه الخطوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: تخطيط العينة، اختيار العينة وعمل إجراءات المراجعة، وتقييم النتائج. ومن المهم بذل العناية الكافية عند إتباع كل هذه الخطوات لضمان التطبيق الصحيح لكل من عملية المراجعة وعملية المعاينة. وهذه الخطوات هي:

أ- تخطيط العينة:

1. وضع الأهداف الخاصة باختبار المراجعة.
2. تحديد المجالات التي سيتم فيها استخدام المعاينة في المراجعة.
3. تعريف الصفات وحالات الاستثناء.
4. تعريف المجتمع.
5. تحديد وحدة المعاينة.
6. تحديد معدل الاستثناء المقبول.
7. تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.
8. تقدير معدل الاستثناء للمجتمع.
9. تحديد حجم العينة المبني.
- ب- اختيار العينة وعمل إجراءات المراجعة:
10. اختيار العينة.

11. إتمام إجراءات المراجعة على العينة.

ج - تقييم النتائج:

12. التعميم من العينة للمجتمع.
 13. تحليل الاستثناءات.
 14. القرار حول إمكانية قبول المجتمع.
- وسنعرض في السطور التالية كل خطوة من الخطوات السابقة بشئ من التفصيل.

بداية - كخطوة أولى - يجب تحديد الأهداف الشاملة للاختبار لكل دورة عمليات محل الاختبار. ويقصد بذلك الأهداف التي من أجلها يتم إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، أي اختبارات مدى تطبيق إجراءات رقابية معينة، واختبارات ما إذا كانت العمليات تتضمن مخالفات مالية. ففي اختبارات دورة المبيعات والتحصيل مثلاً، عادة ما تكون الأهداف هي اختبار فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية على المبيعات وعلى المتحصلات النقدية وتحديد ما إذا كانت عمليات البيع وعمليات التحصيل النقدي تتطوي على مخالفات مالية، وهي أهداف عادة ما يتم تحديدها كجزء من تصميم برنامج المراجعة.

والخطوة الثانية هي تحديد أي المجالات التي يتقرر فيها تطبيق المعاينة في المراجعة طالما أن مراقب الحسابات يخطط للحصول على استنتاجاته عن المجتمع بناء على عينة معينة. وهنا يجب على مراقب الحسابات صياغة برنامج في المراجعة بحيث يتضمن إجراءات المراجعة المناسبة لتطبيقها في أسلوب المعاينة. فقد يكون جزء من برنامج المراجعة تمت صياغته على النحو التالي:

1. راجع عمليات البيع ذات المبالغ الكبيرة والمبالغ غير العادية (إجراءات فحص تحليلي).
2. لاحظ عملية انفصل بين الواجبات بين عملية التسجيل في حسابات المدينين وبين عمليات تداول النقدية (اختبار رقابة داخلية).
3. فحص عينة من فواتير البيع لغرض:
 - أ - التأكد من اعتماد مدير الائتمان (اختبار رقابة داخلية).
 - ب - مدى وجد مستند شحن مرفق بها (اختبار رقابة داخلية).
 - ج - مدى وجود رقم الحساب وفقاً لدلائل الحسابات (اختبار رقابة داخلية).

4. اختيار عينة من مستندات الشحن وتتبعها على فواتير البيع الخاصة بها (اختبار رقابة داخلية).

5. قارن الكمية المثبتة بفاتورة البيع مع الكمية الظاهرة بمستند الشحن الخاص بها (اختبار أساسي للعمليات).

نلاحظ أن أسلوب المعاينة في المراجعة غير مناسب بالنسبة لكل من الإجراءات الأول والثاني في برنامج المراجعة الموضح أعلاه، حيث يتطلب الإجراء الأول القيام بفحص تحليلي بينما يعتمد الإجراء الثاني على أسلوب الملاحظة. أما الإجراءات الثلاثة الأخيرة في البرنامج فيصلح فيها استخدام المعاينة.

والخطوة الثالثة عند استخدام المعاينة في المراجعة هي ضرورة أن يضع مراقب الحسابات تعريفاً واضحاً للخصائص (أو الصفات) محل الاختبار وكذلك حالات الاستثناء.

ويوضح جدول (2) أمثلة لبعض الصفات وحالات الاستثناء فيما يتعلق بدورة المبيعات وعمليات التحصيل.

جدول (2)

أمثلة عن صفات معينة، وحالات استثناء دورة المبيعات وعمليات التحصيل النقدي

الصفة	حالة الاستثناء
(1) وجود رقم فاتورة البيع في يومية المبيعات.	عدم تسجيل رقم فاتورة البيع في يومية المبيعات.
(2) المبلغ والبيانات الأخرى بصورة فاتورة البيع تتطابق مع الفيد في يومية المبيعات.	اختلاف أسم العميل ورقم الحساب بالفاتورة عن ما هو مسجل بيومية المبيعات.
(3) وجود دليل على التحقق من صحة السعر وصحة حاصل ضرب الكمية في السعر.	لا توجد أي إشارة أو علامة تدل على التحقق من صحة السعر وحاصل ضرب الكمية في السعر.
(4) للكمية والبيانات الأخرى المعونة بأمر البيع تتطابق مع ما هو مدون بصورة فاتورة البيع.	تختلف الكمية المدونة في أمر البيع عن تلك المدونة بفاتورة البيع.
(5) وجود علامة أو إشارة تدل على اعتماد منتج الائتمان للعميل.	عدم وجود أي إشارة أو علامة على ذلك.
(6) وجود ملف بالمستندات المدعمة عند تسجيل أي مبيعات يومية للمبيعات (تشمل مثل هذه المستندات صورة فاتورة البيع، فاتورة الشحن، أمر البيع، الأمر المستلم من العميل)	فاتورة الشحن وكذلك الأمر المستلم من العميل غير مرفقة بفاتورة البيع.

وكخطوة رابعة (تعريف المجتمع) في عملية المعاينة، فهو عبارة عن مجموعة محددة جيداً من الأحداث أو الليقات التي يرغب مراقب الحسابات أخذ عينة منها. ويجب على مراقب الحسابات أن يحدد مجتمع للمراجعة بحيث يوفر أعلى درجة من الملائمة لتحقيق هدف المراجعة. فقد يتكون مجتمع المراجعة - على سبيل المثال - من كافة قيود المبيعات، أو مجموعة حسابات العملاء.

والخطوة الخامسة هي تحديد وحدة المعاينة، وهي عبارة عن عناصر مفردات المجتمع، فقد تكون مثلاً - في مثالنا السابق - القيود الفردية للمبيعات، أو حساب عميل فردي.

أما عن تحديد معدل الاستثناء المقبول (كخطوة سادسة) فهي عملية المعاينة فهو يتطلب حكماً مهنيّاً من مراقب الحسابات ويقصد بمعدل الاستثناء المقبول هو معدل الاستثناء الذي يسمح به مراقب الحسابات في المجتمع مع استمرار قبوله لخطر الرقابة و (أو) وقبوله للقيمة المالية للمخالفات في العمليات والتي وضعها أثناء تخطيط عملية المراجعة.

فلو فرض أن مراقب الحسابات قرر أن معدل الاستثناء المقبول بالنسبة للصفة رقم (5) في جدول (2) السابق هو 8% فإن ذلك يعني أن مراقب الحسابات قد قرر أنه حتى في حالة وجود 8% من فواتير البيع لا يوجد بها ما يدل على اعتماد منح الائتمان للعميل فإن إجراء الرقابة الخاص بضرورة اعتماد منح الاعتماد يظل فعالاً في ظل خطر الرقابة الذي وضعه في خطة المراجعة.

ونظراً لأن معدل الاستثناء المقبول يخضع لحكم مراقب الحسابات ، فهو يختلف حسب أهمية الصفة محل المراجعة، فمثلاً لو تم تقييم خطر الرقابة بشكل منخفض لهدف مراجعة معين وكان هناك إجراء وحيد للرقابة الداخلية لدعم ذلك (مما يدل على أهمية كبيرة للصفة محل المراجعة) فإن معدل الاستثناء المقبول في مثل هذه الحالة يجب أن يكون منخفضاً لمثل هذه الصفة عما لو كان هناك إجراءات متعددة للرقابة الداخلية لهذه الصفة.

ويؤثر معدل الاستثناء المقبول على حجم العينة، فلو كان معدل الاستثناء المقبول منخفض فإن ذلك يستلزم حجم عينة كبير والعكس صحيح، بمعنى أن معدل الاستثناء المقبول لو كان 3% مثلاً، لصفة معينة فهو يستلزم حجم عينة أكبر مما لو كان 8%.

والخطوة السابعة في عملية المعاينة هي تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة وهو الخطر الذي على استعداد أن يقبله مراقب الحسابات في أن إجراء رقابي معين يكون فعالاً (أو أن معدل المخالفات المالية يكون

مقبولاً) عندما يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الاستثناء المقبول.

فلو فرض مثلاً أن معدل الاستثناء المقبول (كان 6%)، والخطر المقبول في تقييم الرقابة هو 10% ومعدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع 8%، فإن الإجراء الرقابي المتبع في هذه الحالة يصبح غير مقبول لأن معدل الاستثناء الحقيقي يزيد عن معدل الاستثناء المقبول. وبالطبع فإن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع غير معروف لمراقب الحسابات، ولذلك فإن 10% كخطر مقبول في تقييم خطر الرقابة يعني أن المراجع يرغب في تحمل خطر قدره 10% في استنتاج أن الإجراء الرقابي فعال بعد إتمام كافة الاختبارات حتى لو كان هذا الإجراء غير فعال. فلو اتضح أن الإجراء الرقابي كان فعالاً فسوف يعتمد مراقب الحسابات بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية.

أما عن تقدير معدل الاستثناء في المجتمع (كخطوة ثامنة في عملية المعاينة) فهو تقدير يتم تحديده مقدماً لتخطيط حجم العينة المناسب، فإذا كان هذا المعدل منخفضاً فإن ذلك يعني أن حجم عينة صغير نسبياً قد يكفي بمعدل الاستثناء المقبول لمراقب الحسابات لأنه يكفي بتقدير أقل دقة. وعموماً فعادة ما يعتمد هذا للتقدير على نتائج مراجعة السنة السابقة، فإذا كانت غير متاحة أو يصعب الاعتماد عليها فيمكن لمراقب الحسابات أن يصحب عينة صغيرة مبدئية من المجتمع محل المراجعة في السنة الحالية لهذا الغرض.

والخطوة التاسعة في عملية المعاينة هي تحديد حجم العينة، حيث يوجد أربعة عوامل تشارك في تحديد حجم العينة وهي: حجم المجتمع، معدل الاستثناء المقبول، والخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، ومعدل الاستثناء المقدر للمجتمع. وبالنسبة لحجم المجتمع فهو أقل أهمية بالنسبة لبقاى العوامل ومن ثم يمكن إهماله خاصة في المجتمعات كبيرة الحجم. وبمجرد

تحديد العوامل الثلاثة الأخرى فيمكن تحديد حجم العينة بصورة مبدئية ويطلق عليه بالحجم المبدئي لأن الاستثناءات المكتشفة في تلك العينة يجب تقييمها قبل أن يصبح في الإمكان تحديد ما إذا كانت تلك العينة كافية بدرجة معقولة لتحقيق أهداف الاختبارات.

ويمكن تلخيص أثر التغير في العوامل الأربعة السابقة على حجم العينة على النحو التالي:

- زيادة الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة يعني تخفيض حجم العينة.

- زيادة معدل الاستثناء المقبول يعني تخفيض حجم العينة.

- زيادة معدل الاستثناء المقدر للمجتمع يعني زيادة حجم العينة.

- زيادة حجم المجتمع يعني زيادة حجم العينة.

تأتي بعد ذلك الخطوة العاشرة وهي اختيار العينة والتي تعني قيام المراجع باختيار مفردات العينة من المجتمع. ويمكن لاختيار العينة سواء بطرق احتمالية أو غير احتمالية كما سبق ذكره.

بعد اختيار العينة، يتم خضوعها لإجراءات المراجعة (الخطوة الحادية عشرة) وذلك عن طريق فحص كل مفردة بالعينة وتحديد مدى مطابقتها للصفة محل الاختبار ثم تسجيل كافة الاستثناءات التي وجدت بالعينة. ويلاحظ أنه عند الانتهاء من إجراءات المراجعة في تطبيق المعاينة سيصبح لدينا لكل صفة من الصفات محل الاختبار حجم عينة وعدد من الاستثناءات الخاص بها.

الخطوة التالية في عملية المعاينة (الخطوة الثانية عشرة) تتمثل في تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع الذي سحبت منه. فبناءً على النتائج الفعلية للعينة يمكن بسهولة احتساب معدل الاستثناء بالعينة وذلك بقسمة عدد الاستثناءات الفعلية على حجم العينة بالنسبة لكل صفة على حدة.

وتجدر الإشارة أن مراقب الحسابات يجب أن يكون حذراً عند تعميم النتائج على المجتمع لأنه ليس من الصحيح أن يكون معدل الاستثناء بالعينة مطابق تماماً لمعدل الاستثناء بالمجتمع، وهنا يمكن القول أنه بالنسبة للطرق غير الإحصائية يوجد وسيلتين لتعميم النتائج من العينة للمجتمع:

1 - أن يتم تقدير خطأ المعاينة وإضافته لمعدل الاستثناء بالعينة للوصول إلى ما يسمى بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء عند مستوى معين من الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، وعموماً فإن مثل هذه الوسيلة لا تستخدم نظراً للصعوبة الشديدة في تقدير خطأ المعاينة باستخدام معاينة غير إحصائية.

2 - طرح معدل الاستثناء بالعينة من معدل الاستثناء المقبول للوصول إلى ما يسمى بخطأ المعاينة المحسوب، أي أن:

(خطأ المعاينة المحسوب = معدل الاستثناء المقبول - معدل الاستثناء بالعينة)

ثم تقييم ما إذا كان خطأ المعاينة المحسوب كبير بدرجة كافية للإشارة إلى أن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع يعتبر مقبولاً. فمثلاً لو أخذ مراقب الحسابات عينة من 100 مفردة لفحص صفة معينة ولم يجد بها أي استثناءات، وكان معدل الاستثناء المقبول 5%، فعندئذ يكون خطأ المعاينة المحسوب هو 5% (أي 5% - صفر).

من ناحية أخرى لو كان عدد الاستثناءات بالعينة 4، فعندئذ يصبح خطأ المعاينة 1% [أي 5% - 4%]. ففي الحالة الأولى يكون من المرجح بدرجة كبيرة أن يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أقل من أو مساوياً لمعدل الاستثناء المقبول مقارنة بالحالة الثانية، وكلما كان خطأ المعاينة قريباً أو مساوياً لمعدل الاستثناء المقبول كلما تم قبول المجتمع والعكس صحيح. ولذلك يقبل أغلب المراجعين المجتمع في الحالة الأولى ولا يقبلونه في الحالة الثانية. كذلك يلعب حجم العينة دوراً هاماً في ذلك، فلو كان حجم العينة في

مثالنا 20 مفردة فقط فسوف تتخفّض ثقة مراقب الحسابات في مسألة عدم وجود استثناءات للحكم على معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع. كما يلاحظ أيضاً أنه لو كان خطأ المعاينة المحسوب سالباً بمعنى أن معدل الاستثناء بالعينة يزيد عن معدل الاستثناء المطلوب فإن الأمر يتطلب مزيداً من الفحص والاختبارات لتلك الصفة محل الاختبار.

ويلخص جدول (3) نموذج تدوين بيانات المعاينة بعد إجراء اختبارات المراجعة للصفات الستة السابق عرضها بجدول (2) لمجتمع معين يتمثل فسي فواتير البيع.

وللاختصار سوف نعبر عن البيانات الموجودة بالجدول ببعض الرموز للدلالة عليها على النحو التالي:

- الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة : خ ق ر
- معدل الاستثناء المقبول : م ث م
- معدل الاستثناء المقدر للمجتمع : م ث ج
- معدل الاستثناء بالعينة : م ث ع

جدول (3) نموذج تكوين بيانات المعاينة بعد إجراء اختبارات المراجعة

الصفات	نتائج فعالية				تخطيط المراجعة			
	خطأ المعاينة المحسوب (م - م - ج ع)	معدل الاستثناء بالعينة	عدد الاستثناءات	حجم العينة	حجم العينة المبني	خ ق ر	م ث م	م ث ج
(1)	3	صفر	صفر	75	75	متوسط	3	صفر
(2)	2	2	2	100	100	متوسط	4	1
(3)	سالب	10	10	100	100	متوسط	4	1
(4)	4.5	1.5	1	65	65	متوسط	6	1
(5)	سالب	24	12	50	50	متوسط	8	2
(6)	6	صفر	صفر	65	65	متوسط	6	1

ملاحظات على نتائج المعاينة:

- 1 - إجراءات الرقابة الداخلية التي تمثلها الصفات 1، 4، 6 يمكن اعتبارها فعالة، بينما يجب إعادة النظر في الإجراءات الرقابية التي تمثلها الصفات 2، 3، 5 حيث تحتاج إلى إجراءات أخرى إضافية لأصعها.
- 2 - توصيات الإدارة: توصي بضرورة معالجة كل استثناء ورد بنتائج المراجعة مع الإدارة لإعادة تصنيع إجراءات التحقق الداخلي لتؤثر البيع وتحسين طريقة اعتماد منح الائتمان للصعيد.

بالإضافة إلى تحديد معدل الاستثناء بالعينة لكل صفة من الصفات وتقييم ما إذا كان معدل الاستثناء الحقيقي (غير المعروف) للمجتمع يمكن أن يزيد عن معدل الاستثناء المقبول، فإنه من الضروري تحليل تلك الاستثناءات (الخطوة الثالثة عشرة) لتحديد أوجه القصور في إجراءات الرقابة الداخلية التي أدت لحدوث مثل هذه الاستثناءات، فقد تكون نتيجة إهمال العاملين للتعليمات أو بسبب سوء فهمهم لتطبيقاتها أو التعمد في إفشال تلك الإجراءات الرقابية أو لأي أسباب أخرى. ولا شك أن التعرف على طبيعة كل استثناء ومسبباته سوف يسهم بشكل كبير في تقييم الخصائص النوعية لنظام الرقابة الداخلية.

تأتي بعد ذلك الخطوة الأخيرة في عملية المعاينة (الخطوة الرابعة عشرة) والمتعلقة بقرار مراقب الحسابات عن مدى قبوله للمجتمع محل الفحص، والذي يتعلق بقدر كبير على خطأ المعاينة المحسوب، فإذا كان صغير جداً أو زاد معدل الاستثناء بالعينة عن معدل الاستثناء المقبول (كما في الصفتين 3، 5 من جدول 3) فيجب على مراقب الحسابات أن يأخذ إجراء معين من الإجراءات الثلاثة التالية:

1 - تعديل معدل الاستثناء المقبول (م ث م) أو تعديل الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة (خ ق ر). فقد يرى المراجع أن المواصفات الأصلية التي وضعها في مرحلة تخطيط المراجعة كانت متحفظة أكثر من اللازم.

2 - تكبير حجم العينة والذي من شأنه قد يقلل من خطأ المعاينة.

3 - التشاور مع لجنة المراجعة أو إدارة العميل فيما يتعلق بتلك المجالات التي ثبت عدم فعاليتها في الرقابة الداخلية، مع ضرورة المتابعة المستمرة من المراجع للتأكد من مدى التحسن الذي يطرأ عليها.

7 - المعاينة الإحصائية في المراجعة:

تعتبر معاينة الصفات Attribute Sampling من أشهر طرق المعاينة الإحصائية المستخدمة في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات. ويقصد بالصفات الخصائص المراد اختبارها في المجتمع. وعلى الرغم من اختبار بعض الصفات من خلال المعاينة غير الإحصائية كما سبق أن أوضحنا، إلا أن مصطلح معاينة الصفات هو بمثابة طريقة إحصائية، وفيها يتم أيضاً استخدام الخطوات السابق مناقشتها في المعاينة غير الإحصائية (أربعة عشرة خطوة). أما عن الاختلافات الأساسية الموجودة في معاينة الصفات فهي تتركز في احتساب أحجام العينة المخطط لها حيث تحسب بناء على جداول مستخرجة من التوزيعات الاحتمالية الإحصائية وكذلك عند تقدير الحد الأعلى لمعدلات الاستثناء باستخدام جداول مشابهة.

ويتم تطبيق معاينة الصفات باتباع نفس الخطوات السابق مناقشتها في المعاينة غير الإحصائية وسوف نركز هنا فقط على نقاط الاختلاف في الخطوات.

تخطيط العينة: نفس الخطوات المنة الأولى كما سبق ذكرها. أما فيما يتعلق بالخطوة السابعة (وهي تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة). ففي المعاينة غير الإحصائية، يعبر أغلب المراجعين عن ذلك بمصطلح (منخفض/ متوسط/ مرتفع) للخطر المقبول، بينما في معاينة الصفات يتم تحديد نسبة معينة لهذا الخطر مثل 5% أو 10% وذلك لوضعه في صورة كمية تساعد في تحديد حجم العينة.

والخطوة الثامنة هي تقدير معدل الاستثناء في المجتمع (كما هو الحال في المعاينة غير الإحصائية). أما عن الخطوة التاسعة والمتعلقة بتحديد حجم العينة المبدئي فيتم تحديدها من خلال جداول إحصائية معينة. ولتحديد

حجم العينة لكل صفة من الصفات محل المراجعة يقوم المراجع بتحديد قيمة رقمية لكل من:

- معدل الاستثناء المقبول (في صورة نسبة مئوية).
- الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (5% أو 10% عادة).
- معدل الاستثناء للمقدر للمجتمع (كنسبة مئوية).

وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإعداد جدولين لتحديد حجم العينة بناء على العوامل الثلاثة السابقة. الجدول الأول يختص بتحديد حجم العينة عند تقدير الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة على أساس 5% (انظر جدول 4)، بينما يختص الجدول الثاني بتحديد حجم العينة عندما يكون هذا التقدير 10% (انظر جدول 5).

جدول (4)
تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

معدل الاستقاء المقبول (%)											معدل الاستقاء
20	15	10	9	8	7	6	5	4	3	2	المعدل المقبول %
14	19	29	32	36	42	49	59	74	99	149	0.00
22	30	46	51	58	66	78	93	117	157	236	0.25
22	30	46	51	58	66	78	93	117	157	0	0.50
22	30	46	51	58	66	78	93	117	208	0	0.75
22	30	46	51	58	66	78	93	156	0	0	1.00
22	30	46	51	58	66	78	124	156	0	0	1.25
22	30	46	51	58	66	103	124	192	0	0	1.50
22	30	46	51	77	88	103	153	227	0	0	1.75
22	30	46	68	77	88	127	181	0	0	0	2.00
22	30	61	68	77	88	127	208	0	0	0	2.25
22	30	61	68	77	109	150	0	0	0	0	2.50
22	30	61	68	95	109	173	0	0	0	0	2.75
22	30	61	84	95	129	195	0	0	0	0	3.00
22	30	61	84	112	148	0	0	0	0	0	3.25
22	40	76	84	112	167	0	0	0	0	0	3.50
22	40	76	100	129	185	0	0	0	0	0	3.75
22	40	89	100	146	0	0	0	0	0	0	4.00
30	40	116	158	0	0	0	0	0	0	0	5.00
30	50	179	0	0	0	0	0	0	0	0	6.00
37	68	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7.00

• تعني أن حجم العينة كبير جداً وعندئذ تلحق تكلفته المنفعة المتوقعة منه.

جدول (5)
تحديد حجم العينة لمعانة الصفات (10% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

محل الاستثناء المقبول (%)											محل الاستثناء
20	15	10	9	8	7	6	5	4	3	2	الخطأ المسموح به
11	15	22	25	28	32	38	45	57	76	114	0.00
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	194	0.25
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	194	0.50
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	265	0.75
18	25	38	42	48	55	64	77	96	176	0	1.00
18	25	38	42	48	55	64	77	132	231	0	1.25
18	25	38	42	48	55	64	77	132	0	0	1.50
18	25	38	42	48	55	64	105	166	0	0	1.75
18	25	38	42	48	55	88	105	198	0	0	2.00
18	25	38	42	48	75	88	132	0	0	0	2.25
18	25	38	42	65	75	88	132	0	0	0	2.50
18	25	38	58	65	75	110	158	0	0	0	3.00
18	25	52	58	65	94	132	209	0	0	0	3.25
18	25	52	58	65	94	132	0	0	0	0	3.50
18	25	52	58	82	113	153	0	0	0	9	3.75
18	25	52	73	82	113	194	0	0	0	0	4.00
18	25	52	73	98	131	0	0	0	0	0	4.50
18	25	52	73	98	149	0	0	0	0	0	5.00
18	34	65	87	130	218	0	0	0	0	0	6.00
18	34	78	115	160	0	0	0	0	0	0	7.00
18	34	103	142	0	0	0	0	0	0	0	7.50
25	45	116	182	0	0	0	0	0	0	0	8.00
25	52	199	0	0	0	0	0	0	0	0	8.50
25	52	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
25	60	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
32	68	0	0	0	0	0	0	0	0	0	

• تعني أن حجم العينة كبير جداً بحيث تفوق تكاليفه المنفعة المتوقعة منه.

وفيما يلي الخطوات المتبعة لاستخدام تلك الجداول:

1 - اختيار الجدول الملائم للخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (5% أم

10%).

- 2 - تحديد العمود الذي يتفق مع معدل الاستثناء المقبول.
- 3 - تحديد الصف الذي يتفق مع معدل الاستثناء المقدر للمجتمع.
- 4 - قراءة حجم العينة من التقاء العمود والصف (كما تم تحديدهما في الخطوتين السابقتين).
- وفيما يلي بعض الأمثلة لكيفية استخدام تلك الجداول بناء على الخطوات الأربعة السابقة:

الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة	معدل الاستثناء المقبول	معدل الاستثناء المقدر للمجتمع	حجم العينة
%5	%4	1.00	156
%5	%6	2.00	127
%10	%5	1.00	77
%10	%6	2.00	88

اختيار العينة وإجراء اختبارات المراجعة:

وهنا نأتي للخطوة العاشرة في معاينة الصفات وهي اختبار مفردات العينة، ولعل الاختلاف الوحيد هنا عن المعاينة غير الإحصائية هو أن مفردات العينة يتم اختيارها في معاينة الصفات وفقاً لطرق احتمالية سواء بالاختيار العشوائي أو من خلال الاختيار بطريقة المعاينة المنتظمة.

بعد ذلك تجري الاختبارات على العينة بنفس طريقة المعاينة غير الإحصائية (الخطوة الحادية عشرة).

تقييم النتائج:

وتتمثل الخطوة الثانية عشرة في تعميم النتائج من العينة للمجتمع. وفي معاينة الصفات يقوم المراجع بتحديد ما يسمى بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء وذلك بناء على جداول إحصائية خاصة (جدولين أحدهما وفقاً لمعدل خطر مقبول 5% لتقييم خطر الرقابة، والثاني وفقاً لمعدل 10%)، وهذا يوضحه جدول (6)، و جدول (7).

جدول (6)
تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

عدد الاستثناءات المسموعة بالعينة											حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	صفر	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	17.6	11.3	25
0	0	0	0	0	0	0	0	19.6	14.9	9.5	30
0	0	0	0	0	0	0	0	17.0	12.9	8.3	35
0	0	0	0	0	0	0	18.3	15.0	11.4	7.3	40
0	0	0	0	0	0	19.2	16.4	13.4	10.2	6.5	45
0	0	0	0	0	19.9	17.4	14.8	12.1	9.2	5.9	50
0	0	0	0	0	18.2	15.9	13.5	11.1	8.4	5.4	55
0	0	0	0	18.8	16.8	14.7	12.5	10.2	7.7	4.9	60
0	0	0	19.3	17.4	15.5	13.6	11.5	9.4	7.1	4.6	65
0	0	19.7	18.0	16.3	14.5	12.6	10.8	8.8	6.6	4.2	70
0	20.0	18.5	16.9	15.2	13.6	11.8	10.1	8.2	6.2	4.00	75
0	18.9	17.4	15.9	14.3	12.7	11.1	9.5	7.7	5.8	3.7	80
18.2	16.8	15.5	14.2	12.8	11.4	9.9	8.4	6.9	5.2	3.3	90
16.4	15.2	14.0	12.8	11.5	10.3	9.0	7.6	6.2	4.7	3.00	100
13.2	12.3	11.3	10.3	9.3	8.3	7.2	6.1	5.00	3.8	2.4	125
11.1	10.3	9.5	8.6	7.8	6.9	6.0	5.1	4.2	3.2	2.00	150
8.4	7.8	7.2	6.5	5.9	5.2	4.6	3.9	3.2	2.4	1.5	200

• تعني أكثر من 20%.

جدول (7)
تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات
(10% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

عدد الاستثناءات المسموعة بالعينة											حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	صفر	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	18.1	10.9	20
0	0	0	0	0	0	0	0	19.9*	14.7	8.8	25
0	0	0	0	0	0	0	0	16.8	12.4	7.4	30
0	0	0	0	0	0	0	18.1	14.5	10.7	6.4	35
0	0	0	0	0	0	19.0	16.0	12.8	9.4	5.6	40
0	0	0	0	0	19.7	17.0	14.3	11.4	8.4	5.0	45
0	0	0	0	0	17.8	15.4	12.9	10.3	7.6	4.6	50
0	0	0	0	18.4	16.3	14.1	11.8	9.4	6.9	4.1	55
0	0	0	18.9	16.9	15.0	12.9	10.8	8.7	6.4	3.8	60
0	19.6	17.9	16.3	14.6	12.9	11.1	9.3	7.5	5.5	3.3	70
18.6	17.2	15.8	14.3	12.8	11.3	9.8	8.2	6.6	4.8	2.9	80
16.6	15.4	14.1	12.8	11.5	10.1	8.7	7.3	5.9	4.3	2.6	90
15.0	13.9	12.7	11.5	10.3	9.1	7.9	6.6	5.3	3.9	2.3	100
12.6	11.6	10.7	9.7	8.7	7.6	6.6	5.5	4.4	3.3	2.0	120
9.5	8.8	8.0	7.3	6.5	5.8	5.0	4.2	3.3	2.5	1.5	160
7.6	7.1	6.5	5.9	5.3	4.6	4.0	3.4	2.7	2.0	1.2	200

• تعني أكثر من 20%.

وعند قيام مراقب الحسابات باستخدام تلك الجداول فيجب عليه إتباع الخطوات التالية:

1 - اختيار الجدول الذي يتفق مع معدل الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (أي 5% أو 10%).

2 - تحديد العمود الذي يحتوي على عدد الاستثناءات الفعلية التي وجدت بالعينة.

3 - تحديد الصف الذي يتضمن حجم العينة المستخدمة.

4 - قراءة الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء عند التقاء الصف والعمود المحددين بالخطوتين السابقتين.

وفيما يلي بعض الأمثلة لكيفية استخدام تلك الجداول بناء على الخطوات الأربعة السابقة:

الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء	حجم العينة	عدد الاستثناءات الفعلية بالعينة	الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة
12.5%	60	3	5%
11.5%	100	6	5%
7.5%	70	2	10%
5.8%	160	5	10%

وعند استخراج الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء (وليكن 7.5% كما في السطر الثالث من الجدول السابق) فهل يعني ذلك أنه لو تم اختبار المجتمع بالكامل فإن معدل الاستثناء الحقيقي سيكون 7.5%؟ الإجابة بالنفي، لأن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع غير معروف، ولكن النتيجة تعني أن المراجع يستنتج بأن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع لن يزيد عن 7.5% بفرصة 90% في أن هذا الاستنتاج صحيح، وفرصة 10% في أنه خطأ.

وجدير بالذكر أنه إذا كان حجم العينة المستخدم لا يوجد ضمن أحجام العينة المعطاة بجدول تقييم النتائج بمعانة الصفات فيتم التعويض بالأرقام الخاصة بالحجم السابق والحجم اللاحق لحجم العينة المستخدم لاستنتاج الحد

الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء الذي يتفق مع حجم العينة المستخدم. تأتي بعد ذلك الخطوة الثالثة عشر والخاصة بتحليل الاستثناءات والتعرف على مسبباتها بنفس الأسلوب السابق للتعرض له في المعاينة غير الإحصائية. وأخيراً يجب أن يقرر مراقب الحسابات مدى قبوله للمجتمع (الخطوة الرابعة عشرة والأخيرة). وفي معاينة الصفات يقارن مراقب الحسابات بين الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء وبين معدل الاستثناء المقبول الذي فرضه في خطة للمراجعة.

فإذا كان الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء مساوي أو أقل من معدل الاستثناء المقبول فإن مراقب الحسابات قد يستنتج - في ظل معدل الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة - أن العميل ملتزم بالصفة الرقابية محل الاختبار، بمعنى أن هذه الصفة من صفات الرقابة الداخلية موجودة وتعمل كما هو مخطط لها، وهذا من شأنه أن يبرر إجراء اختبارات أساسية محدودة - دون توسع - على تفاصيل الأرصدة الناتجة عن هذه الصفة الرقابية.

هذا من ناحية، أما الأخرى فلو فرض أن الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء كان أكبر من معدل الاستثناء المقبول فإن مراقب الحسابات يجب أن يستنتج أن العميل غير ملتزم بنظم الرقابة المقررة، وفي هذه الحالة سيجد أنه على الرغم من وجود سياسة للعميل بخصوص صفة الرقابة موضع الاختبار، إلا أنه لا يوجد التزام من جانب العميل، الأمر الذي يشير إلى وجود ضعف في الرقابة الداخلية، وبالطبع فإن هذا الضعف قد يؤدي إلى توسيع الاختبارات الأساسية للأرصدة، أخذاً في الاعتبار الأهمية النسبية لهذه الصفة الرقابية وأثرها على عرض القوائم المالية.

وبالعودة إلى الصفات الستة في مثالنا والتي سبق اختبارها بالمعاينة غير الإحصائية في جدول (3) السابق عرضه نجد أنه يمكن اختبارها باستخدام معاينة الصفات. ونوضح ذلك في جدول (8) مع ملاحظة استخدام نفس محتوى جدول (3) بالنسبة لتلك الصفات ولكن مع استخدام معاينة

الصفات (مع ملاحظة استعمال نفس الرموز للدلالة على المعلومات المختلفة للاختصار). كما يفترض أنه تم استخدام جدول 10% كمعدل للخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، (أي أن خ ق ر هو 10%).

جدول (8) نموذج تدوين بيانات معالجة الصفقات بعد إجراء اختبارات المراجعة

الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء	نتائج فعلية		تخطيط المراجعة				الصفات
	معدل الاستثناء بالعينة	عدد الاستثناءات	حجم العينة	حجم العينة المبني	خ في ر	م ث م	م ث ج
3.1	صفر	صفر	75	76	%10	3	صفر
5.3	2	2	100	96	%10	4	1
15.0	10	10	100	96	%10	4	1
5.5	1.5	1	70	64	%10	6	1
أكبر من 20	24	12	50	48	%10	8	2
3.55	صفر	صفر	65	64	%10	6	1

ملاحظات على نتائج المعالجة:

- 1 - كما ورد في جدول (3)، الصفقات 1، 4، 6 يمكن اعتبارها فعالة، بينما يجب إعادة النظر في الإجراءات الرقابية التي تمثلها الصفقات 2، 3، 5.
- 2 - توصيات الإدارة: نفس التوصيات الواردة بجدول (3).

ثانياً :اختبارات صحة التفاصيل في أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب
المعاينة الإحصائية

إن معظم مفاهيم المعاينة التي نوقشت عند استخدام المعاينة لأغراض
اختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات سوف نجدها تطبق
أيضاً عند اختبار تفاصيل أرصدة الحسابات. كذلك عند التعامل مع خطر
المعاينة، فمن المقبول استخدام أيأ من المعاينة غير الإحصائية أو المعاينة
الإحصائية عند اختبار تفاصيل أرصدة الحسابات.

ولعل الفرق الجوهرى بين اختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات
الأساسية للعمليات من جهة، وبين اختبارات التفاصيل من جهة أخرى يتركز
في الشئ الذي يرغب مراقب الحسابات في قياسه. ففي اختبارات الرقابة
الداخلية ينصب اهتمام المراجع على اختبار مدى فاعلية أساليب الرقابة
الداخلية من خلال استخدام اختبارات الرقابة التي عند تنفيذها يتم تحديد ما إذا
كان معدل الاستثناء في المجتمع منخفضاً على نحو كاف لتبرير تخفيض خطر
الرقابة المقدر لتخفيض الاختبارات الأساسية.

وفي الاختبارات الأساسية للعمليات، ينصب اهتمام مراقب الحسابات بكل من
فاعلية الرقابة ومدى صحة القيمة النقدية للعمليات المالية في النظام
المحاسبى. أما في الاختبارات التفصيلية للأرصدة، فإن اهتمام مراقب
الحسابات ينصب في تحديد ما إذا كانت القيمة النقدية لرصيد الحساب محرفة
جوهرياً، وبالتالي فإنه نادراً ما تكون اختبارات معدل الحثوث ذات أهمية في
الاختبارات التفصيلية للأرصدة. وبدلاً من ذلك يستخدم مراقب الحسابات
أساليب المعاينة التي توفر نتائج بالقيم النقدية.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لطرق المعاينة يمكن استخدامها في المراجعة عند
حساب التحريفات بالقيم النقدية وهي المعاينة غير الإحصائية Non-Statistical

Sampling ومعانة الوحدة النقدية Monetary Unit Sampling ومعانة المتغيرات Variable Sampling.

وسوف تقتصر مناقشتنا في هذا الفصل على معانة الوحدة النقدية حيث تعد ابتكاراً حديثاً في منهجية المعانة الإحصائية وتعد من أكثر الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في إجراء المعانة خلال تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة تاركين المجال مفتوحاً للقارئ للتعرف على الأنواع الأخرى في مراجع أخرى.

1 - معانة الوحدة النقدية Monetary Unit Sampling:

تتميز معانة الوحدة النقدية بالبساطة الإحصائية كما في معانة الصفات مع توفير نتائج إحصائية معبر عنها بوحدة نقد ملائمة (دولار أو جنيه مثلاً). ويتم تنفيذ كافة الخطوات الأربع عشر السابق مناقشتها أيضاً على تلك المعانة مع وجود بعض الاختلافات والتي سنعرضها في النقاط التالية:

1/ 1- وحدة المعانة هي الدولار (أو وحدة النقد الملائمة):

فإذا كان لدينا مجتمع يتمثل في أرصدة حسابات المدينين ويتكون من 40 رصيد (حساب) ومجموعهم 207295 جنيه مثلاً فإن وحدة المعانة هي الجنيه وليس الأربعين رصيداً. وينتج من اعتبار الجنيه الواحد وحدة معانة أن هناك تركيز تلقائي على الوحدات المادية (الأرصدة) ذات الأرصدة الكبيرة المسجلة، ونظراً لأن العينة يتم اختيارها على أساس جنيهاً فردية فإن الحساب ذات الرصيد الكبير سيكون له فرصة أكبر للوجود داخل العينة من حساب آخر ذات رصيد صغير.

على سبيل المثال رصيد الحساب الذي يبلغ 5000 جنيه سيكون له احتمال للاختيار يزيد بمقدار 10 مرات عن رصيد الحساب الذي يساوي 500 جنيه فقط لأن الرصيد الكبير يحتوي وحدات جنيهاً تزيد بمقدار 10

مرات عن الرصيد الصغير. ولذلك لا داعي في هذه الحالة لاستخدام المعايير الطبقية حيث يتم التعامل مع الطبقات بشكل تلقائي.

2/1 يتمثل حجم المجتمع في حجم الجزيئات المسجلة: فمثلاً، كما ذكرنا، لو كان مجتمع حسابات المدينين يتكون من 207295 جنيهاً فإن هذا هو حجم المجتمع وليس الأربعمائة رصيدة، بمعنى أن تحديد حجم المجتمع يتسق هنا مع استخدام وحدات الجزيئات.

وبالنسبة لأسلوب اختيار العينة، والتي سنعرض لها لاحقاً، فإنه من غير الممكن تقييم احتمال العناصر غير المسجلة بالمجتمع. فلو فرضنا على سبيل المثال أنه تم استخدام معايير الوحدة النقدية لتقييم مدى عدالة عرض بند المخزون فإن تلك المعايير لا يمكنها تقييم ما إذا كانت هناك عناصر معينة بالمخزون موجودة ولكنها لم تدخل في عد وجد المخزون. فإذا كان هدف الاكتمال Completeness، هاماً في اختبارات المراجعة، وهو عادة كذلك، فإنه يجب تحقيق هذا الهدف بشكل منفصل عن الاختبارات التي تتم من خلال معايير الوحدة النقدية.

3/1- استخدام الحكم الأولي عن الأهمية النسبية لكل حساب بدلاً من التحريف المحتمل أو المقبول:

توجد ميزة أخرى هنا لمعيار الوحدة النقدية وهي استخدام الحكم الأولي عن الأهمية النسبية لإجراء تحديد مباشر لقيمة التحريف المحتمل أو المقبول الخاص بمراجعة كل حساب، لأن أساليب المعايير الأخرى تتطلب أن يحدد مراقب الحسابات التحريف المحتمل أو المقبول لكل حساب عن طريق توزيع (تخصيص) الحكم الأولي للأهمية النسبية على الحسابات، ولا يعد ذلك متطلباً عند استخدام معايير الوحدة النقدية، فمثلاً لو فرض أن مراقب الحسابات حدد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية بمبلغ 60.000 جنيه للقوائم المالية ككل فإن هذا المبلغ أو ما يشتق منه قد يستخدم كتحريف محتمل أو

مقبول في كافة تطبيقات معاينة الوحدة النقدية من مخزون وحسابات مدينين وحسابات دائنين وغيرها.

4/1 تحديد حجم العينة باستخدام معادلة إحصائية، وسيتم التعرض لاحقاً للمعلومات التي تستخدم وكذلك للعمليات الحسابية اللازمة لتحديد حجم العينة المخطط.

5/1 - يتم اختيار العينة باستخدام الاحتمالات المتناسبة مع الحجم (ح م ح): يتم اختيار عينات الوحدة النقدية وفقاً للاحتمالية المتناسبة مع الحجم، حيث يمكن التوصل إلى ذلك باستخدام برامج الحاسب الآلي، أو جداول الأرقام العشوائية، أو أساليب المعاينة المنتظمة. ويجب أن يحدد المراجع الوحدة الطبيعية (الرصيد) لأداء اختبارات المراجعة. فمثلاً في الجدول رقم (9) سيتوصل مراقب الحسابات إلى عينة عشوائية من عناصر المجتمع التي تقع بين 1 و 7376 (جنيهاً فردية). وحتى يمكن تنفيذ إجراءات المراجعة، يجب أن يعرف مراقب الحسابات عناصر المجتمع بين 1 و 12 (الوحدات الطبيعية). فإذا اختار المراجع الرقم العشوائي 3014، تتمثل الوحدة الطبيعية المرتبطة بذلك الرقم في الوحدة رقم 6.

وبفرض أن مراقب الحسابات يرغب في اختيار عينة ذات احتمالية متناسبة مع الحجم لأربع حسابات في المجتمع الموضح بالجدول رقم (9)، ونظراً لأنه تم تعريف وحدة المعاينة على أنها الجنيه الفردي، فإن حجم المجتمع سيتمثل في 7376 وبالتالي يجب استخدام 4 أرقام من جدول الأرقام العشوائية أو برنامج الحاسب الآلي. بفترض أن برنامج الحاسب الآلي أخرج لنا الأرقام العشوائية التالية: 6586، 1756، 850، 6499. هنا يتم تحديد عناصر الوحدة الطبيعية بالمجتمع التي تحتوي هذه الجنيهاً العشوائية من خلال الرجوع إلى عمود الإجمالي التراكمي. وتتمثل هذه العناصر في 11 (تحتوي على جنيهاً بين 6577 و 6980)، 4 (تحتوي على جنيهاً بين

1699 و 2271)، 2 (تحتوي على جنبيات بين 358 ، 1638)، و 10 (تحتوي على جنبيات بين 5751 و 6576). وسيتم مراجعة ذلك، وستطبق النتيجة التي تخص كل وحدة طبيعية على الجنيه العشوائي الذي تحتويه.

جنول رقم (9)

مجتمع المدينين

عناصر المجتمع (الوحدة الطبيعية)	القيمة المسجلة	الإجمالي التراكمي (الوحدة بالجنيه)
1	357 جنيه	357 جنيه
2	1281	1638
3	60	1698
4	573	2271
5	691	2962
6	143	3105
7	1425	4530
8	278	4808
9	942	5750
10	826	6576
11	404	6980
12	396	7376

ومن المشكلات التي تتعلق بالاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم عدم وجود فرصة لاختيار عناصر المجتمع التي يساوي رصيدها الصفر في ظل اختيار العينة ذات الاحتمال المتناسب مع الحجم، حتى على الرغم من أنها قد تحتوي على تحريفات. وبالمثل توجد فرصة ضئيلة لإدراج الأرصدة الصغرى التي يوجد بها تذبذب كبيرة في قيمتها في العينة. ويمكن التقلب على هذه المشكلة عن طريق تنفيذ اختبارات مراجعة محددة للعناصر ذات الأرصدة الصغرى والأرصدة الصغرى، في ظل وجود افتراض بأنها محل الاهتمام.

كذلك توجد مشكلة أخرى تتمثل في عدم إمكانية إدراج الأرصدة السالبة، مثل الأرصدة الدائنة للمدينين في العينة ذات الاحتمال المتناسب مع الحجم (الوحدة النقدية). ومن الممكن تجاهل الأرصدة السالبة للاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم، واختيار هذه القيم من خلال بعض الوسائل الأخرى. ويوجد بديل يتمثل في معاملة هذه الأرصدة على أنها أرصدة موجبة

وإضافتها إلى العدد الإجمالي للوحدات النقدية التي يتم اختبارها، ومع ذلك سيؤدي هذا البديل إلى تعقيد عملية التقييم.

6/1 - يقوم مراقب الحسابات بالتعميم من العينة إلى المجتمع عن طريق استخدام أساليب معاينة الوحدة النقدية:

- بغض النظر عن طريقة المعاينة المختارة، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بالتعميم من العينة إلى المجتمع من خلال:
- (1) تصوير التحريفات من نتائج العينة إلى المجتمع،
 - (2) تحديد خطأ المعاينة المرتبط. ويوجد أربع جوانب هامة للقيام بذلك في ظل معاينة الوحدة النقدية:

- استخدام جداول معاينة الصفات في حساب النتائج، حيث يتم استخدام جداول تقييم العينة مع استبدال الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة بخطر آخر يسمى خطر القبول غير الصحيح للمجتمع *Acceptable risk of incorrect acceptance* و يقصد به الخطر الذي على استعداد أن يقبله المراجع في أن الرصيد صحيحاً بينما هو في الحقيقة محرف بقدر يساوي أو أكبر من للتحريف المقبول أو المحتمل.
- يجب تحويل نتائج الصفات إلى جنيهاً. ويتم من خلال معاينة الوحدة النقدية تقدير التحريفات بالجنيه في المجتمع، وليس نسبة العناصر التي يوجد بها تحريف في المجتمع ويتم التوصل إلى ذلك في معاينة الوحدة النقدية عن طريق تعريف كل عنصر بالمجتمع على أنه الجنيه الفردي، ولذلك يعد تقدير معدل الجنيهاً بالمجتمع التي تحتوي على تحريف هو السبيل لتقدير إجمالي التحريف بالجنيه.
- يجب أن يضع مراقب الحسابات افتراضاً عن النسبة المئوية للتحريف في كل عنصر بالمجتمع يوجد به تحريف. ويمكن هذا الافتراض المراجع من استخدام جداول معاينة الصفات لتقدير التحريفات بالجنيه.

• يشار إلى النتائج الإحصائية التي يتم التوصل إليها عند استخدام معاينة الوحدة النقدية على أنها حدود التحريفات. وتتمثل هذه الحدود للتحريفات في التقديرات عن الحد الأقصى المحتمل للمغالاة (الحد الأعلى للتحريف) والحد الأقصى المحتمل للتدنية (الحد الأدنى للتحريف) عند مستوى محدد من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع، وبالتالي يتم حساب كل من الحد الأعلى والحد الأدنى للتحريف.

• والخطوة الأخيرة وهي التعميم من العينة إلى المجتمع تعتبر في غاية الأهمية عند استخدام معاينة الوحدة النقدية، حيث يختلف التعميم عندما لا يجد المراجع أن تحريفات بالعينة عن ذلك التعميم عند وجود تحريفات، وهذا ما نوضحه في النقاط التالية:

2- التعميم من العينة إلى المجتمع عندما لا يتم اكتشاف تحريفات باستخدام معاينة الوحدة النقدية:

بافتراض أن مراقب الحسابات يقوم بمصادقة مجتمع من أرصدة المدينين للتحقق من الصحة النقدية. ويبلغ الإجمالي بالمجتمع 1.200.000 جنيه وتم الحصول على عينة من 100 مصادقة. وعند المراجعة لم يتم اكتشاف أية تحريفات بالعينة. ويرغب مراقب الحسابات في تحديد القيمة القصوى للمغالاة والقيمة القصوى للتدنية التي يحتمل وجودها في المجتمع مع استمرار عدم وجود أية تحريفات بالعينة. ويتم تحديد كل من هذين الحد الأعلى للتحريف والحد الأدنى للتحريف على التوالي، بافتراض أن خطر القبول غير الصحيح للمجتمع يبلغ 5%. وباستخدام جدول تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات (جدول 5%) يتم تحديد الحدين الأعلى والأدنى عن طريق تحديد نقطة التقاطع بين حجم العينة (100). والرقم الفعلي للتحريفات (صفر) بنفس الطريقة الخاصة بمعاينة الصفات. سنجد أن 3% في الجدول تعبر عن كل من الحد الأعلى والحد الأدنى كنسبة مئوية. ونظراً لأن معدل التحريف بالعينة كان صفرًا فإن نسبة 3% تمثل تقدير لخطأ المعاينة.

وهكذا بناء على نتائج العينة وحدود التحريف التي يتم التوصل إليها من الجدول، يمكن للمراجع أن يستنتج بخطر معاينة 5% عدم وجود تحريف يزيد عن 3% بوحدات الجنيه بالمجتمع. ولتحويل هذه النسبة إلى جنيهات، يجب أن يضع المراجع الافتراض عن نسبة متوسط التحريف في الجنيهات بالمجتمع التي تحتوي على تحريف. ويؤثر هذا الافتراض بشكل جوهري على حدود التحريف. وحتى يتم توضيح ذلك، سيتم اختبار ثلاثة أمثلة للافتراضات وهي:

- 1 - افتراض أن نسبة التحريف لكل من المغالة والتدنية تبلغ 100%،
- 2 - افتراض أن نسبة التحريف لكل من المغالة والتدنية تبلغ 10%،
- 3 - افتراض أن نسبة التحريف للمغالة تبلغ 20% وافتراض أن نسبة التحريف للتدنية تبلغ 200%.

الافتراض رقم (1):

قيم المغالة 100%، وقيم التدنية 100%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع، عندئذ يكون:

$$\text{الحد الأعلى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 100\% = 36000 \text{ جنيه}$$

$$\text{الحد الأدنى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 100\% = 36000 \text{ جنيه}$$

يتمثل الافتراض، في المتوسط، في أن هذه العناصر بالمجتمع التي يوجد بها تحريف قد حرفت بما يعادل القيمة الكاملة للقيمة المسجلة. ونظراً لأن حد التحريف يساوي 3%، فلا يحتمل تجاوز قيمة التحريف 36000 جنيه (3% من إجمالي وحدات الجنيهات المسجلة في المجتمع). فإذا كان هناك مغالة في كافة القيم، ستوجد مغالة قدرها 36000 جنيه. أما إذا كان هناك تدنية في كافة القيم، سيوجد تدنية قدرها 36000 جنيه.

ويتسم افتراض وجود 100% من التحريفات بالتحفظ الشديد خاصة بالنسبة للمغالة. وبافتراض أن معدل الاستثناء بالمجتمع الفعلي يساوي 3%

فهناك شرطين يجب توفرهما قبل أن تعكس القيمة 36000 جنيه على نحو مناسب قيمة المغالاة الحقيقية:

1 - يجب أن تنسم كافة القيم بالمغالاة. فقد تؤدي القيم المتكافئة إلى تخفيض قيمة المغالاة.

2 - كافة عناصر المجتمع التي يوجد بها تحريف يجب أن تبلغ نسبة التحريف بها 100%. على سبيل المثال لا يمكن أن يحدث ذلك لتحريف رصيد أحد المدينين بمبلغ 226 جنيه وتسجيله بمبلغ 262 جنيه، حيث ستبلغ نسبة التحريف 13.7% فقط $(262 - 226 = 36)$ مغالاة بمعدل $36 \div 262 = 13.7\%$. الافتراض رقم (2):

تبلغ قيم المغالاة 10%، وتبلغ قيم التدنية 10%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع. عندئذ يكون:

$$\text{الحد الأعلى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 10\% = 3600 \text{ جنيه}$$

$$\text{الحد الأدنى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 10\% = 3600 \text{ جنيه}$$

يمثل الافتراض، في المتوسط، في أن هذه العناصر التي يوجد بها تحريف لا يزيد مقدار التحريف بها عن 10%، فإذا كانت كافة العناصر محرفة في اتجاه واحد، تتمثل في حدود التحريف في $+3600$ و -3600 . ويؤثر التغيير في الافتراض من 100% تحريف إلى 10% تحريف بشكل جوهري على حدود التحريف، حيث يتناسب الأثر طردياً مع مقدار التغيير. الافتراض رقم (3):

تبلغ قيم المغالاة 20%، وتبلغ قيم التدنية 200%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح بالمجتمع. عندئذ يكون:

$$\text{الحد الأعلى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 20\% = 7200 \text{ جنيه}$$

$$\text{الحد الأدنى للتحريف} = 1.200.000 \times 3\% \times 200\% = 72000 \text{ جنيه}$$

ويمكن تبرير النسبة الكبيرة للتدنية في احتمال وجود تحريف أكبر في ضوء النسب المئوية. على سبيل المثال، رصيد المدينين المسجل بمبلغ 20 جنيه كان يجب تسجيله بمبلغ 200 جنيه يوجد به تدنية قدرها 90% ((200)

(20 - 20) ÷ 20، بينما الرصيد الذي تم تسجيله بمبلغ 200 جنيه وكان يجب تسجيله بمبلغ 20 جنيه يوجد به مغالاة قدرها 90% ((200 - 20) ÷ 200). وقد تحتوي العناصر التي يوجد بها قدر كبير من التدنية على قيم مسجلة تتسم بالصفر في ضوء هذه التحريفات. ونتيجة لذلك، بسبب آلية تنفيذ معاينة الوحدة النقدية، سيوجد لعدد ضئيل من هذه العناصر فرصة للاختيار بالعينة. ولذلك يقوم بعض المراجعين باختيار عينة إضافية من العناصر الصغيرة كملحق لعينة الوحدة النقدية عندما تكون قيم التدنية محل اهتمام مراقب الحسابات.

3- افتراض النسبة الملائمة من التحريف:

يعد التوصل إلى الافتراض الملائم عن النسبة الإجمالية للتحريف في تلك العناصر بالمجتمع التي تحتوي على التحريف قراراً خاصاً بالمراجع. ويجب أن يتوصل مراقب الحسابات إلى هذه النسبة المئوية وفقاً لحكمه المهني في ظل الظروف التي يواجهها. وفي حالة عدم وجود معلومات مقنعة تؤدي إلى العكس، يرى معظم المراجعين أنه من المرغوب فيه افتراض وجود قيمة تعادل 100% لكل من المغالاة والتدنية ما لم يتم اكتشاف تحريفات في نتائج العينة وبعد ذلك منهجاً متحفظاً جداً ولكن من السهل تبريره بالمقارنة بالافتراضات الأخرى.

وفي الواقع يرجع السبب في استخدام الإشارة إلى الحدين الأعلى والأدنى على أنهما حدود التحريف Misstatement Bounds في حالة معاينة الوحدة النقدية إلى الاستخدام واسع الانتشار لهذا الافتراض المتحفظ، بدلاً من استخدام المصطلح الإحصائي حد الثقة Confidence Limit وما لم ينكر عكس ذلك سيتم استخدام افتراض التحريف بنسبة 100%، في هذا الفصل وما يتبعه من حالات عملية.

4 - التعميم عند اكتشاف التحريفات:

نعرض في هذا القسم طريقة التقييم التي يتم إتباعها عندما يتم اكتشاف تحريفات في العينة باستخدام نفس المثال التوضيحي، وسيمثل

التعبير الوحيد في الافتراض الخاص بالتحريفات، وسيظل حجم العينة 100 والقيمة المسجلة 1.200.000 جنيه، ولكن سيتم افتراض وجود عدد 5 تحريفات في العينة. ويظهر الجدول رقم (10) هذه التحريفات.

جدول (10)

التحريفات التي تم إكتشافها

رقم المدن	قيمة رصيد المدن المسجل	قيمة رصيد المدن التي تم مراجعتها	التحريف	(التحريف + القيمة المسجلة)
2073	6200	6100	100	0.016
5111	12910	12000	910	0.07
5206	4322	4450	(128)	(0.03)
7642	23000	22995	5	0.0002
9816	8947	2947	6000	0.671

فإذا تم اكتشاف تحريفات، لن يعد افتراض أن نسبة كافة التحريفات تعادل 100% متحفظاً جداً فقط، ولكنه أيضاً لن يتسق مع نتائج العينة. لذلك فالافتراض المتعارف عليه في الممارسة العملية يتمثل في أن التحريفات الفعلية في العينة تعد ممثلة للتحريفات في المجتمع. ويتطلب هذا الافتراض أن يحسب المراجع نسبة تحريف كل عنصر بالعينة (التحريف ÷ القيمة المسجلة) على أن تطبق هذه النسبة على المجتمع، كما يظهر في العمود الأخير من جدول (10)، وكما سيتم تفسيره تباعاً، سيظل من الضروري افتراض وجود تحريف للجزء الذي يوجد به تحريفات تساوي الصفر في النتائج المحسوبة. وفي هذا المثال يتم استخدام افتراض التحريف بنسبة 100% للجزء الخاص بالتحريفات المساوية للصفر لكل من حدي التحريف الأعلى والأدنى.

5 - الاستعانة بجداول معاينة الصفات:

يجب أن يتعامل مراقب الحسابات مع طبقات الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء من جداول تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات (الموضحة

في الفصل السابق). ويرجع السبب في ذلك إلى وجود افتراض مختلف عن التحريف في كل تحريف من التحريفات. ويتم حساب الطبقات في البداية من خلال تحديد الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء من الجدول لكل تحريف، وبعد ذلك يتم حساب كل طبقة. ويظهر الجدول رقم (11) الطبقات في جدول معاينة الصفات للمثال الذي نتناوله الآن. ويتم تحديد الطبقات بالقراءة عبر الجدول للعينة التي يبلغ حجمها 100 في أعمدة الاستثناء من صفح إلى 4.

جدول رقم (11)

نسب حدود التحريف

عدد التحريفات	الحد الأعلى للدقة من الجدول	الزيادة في حد الدقة الناتجة عن كل تحريف (الطبقات)
صفر	0.03	0.03
1	0.047	0.017
2	0.062	0.015
3	0.076	0.014
4	0.089	0.013

6 - ربط افتراضات التحريف بكل طبقة:

من أكثر الوسائل المتعارف عليها لربط افتراضات التحريف مع الطبقات هي إتباع التحفظ عن طريق ربط نسب التحريف الكبيرة للجنيئات بالطبقات الكبيرة (كما هو موضح بجدول 12). على سبيل المثال يبلغ أكبر متوسط للتحريف 0.671 للمدين رقم 9816، فقد تم ربط هذا التحريف مع عامل الطبقة 0.017 وهي الطبقة الأعلى للتحريفات المكتشفة. وبالنسبة للجزء الخاص بحد الدقة الأعلى الذي يتعلق بطبقة التحريف الذي يساوي الصفر سيفترض أن التحريف يمثل 100%، وهو ما يظل يتسم بالتحفظ (بمعنى ضرورة إضافة صفر تحريفات. ففي مثالنا كان الوضع هو وجود 4 تحريفات مغالاة وتحريف واحد تكنية، وبالتالي يكون عدد التحريفات كالتالي: للمغالاة صفر، 1، 2، 3، 4 وللتكنية صفر، 1).

ويظهر جدول رقم (12) حساب حدود التحريف قبل أن يتم أخذ القيم المتكافئة في الاعتبار. وتم حساب الحد الأعلى للتحريف كما لو كان لا توجد قيم حدث بها تدنية، كما تم حساب الحد الأدنى للتحريف كما لو كان لا توجد قيم حدث بها مغالاة.

جدول رقم (12)

توضيح لحساب الحدين الأولين الأعلى والأدنى للتحريف

رقم التحريفات	جزء الحد الأعلى للدقة *	القيمة المسجلة	افتراض وحدة التحريف	حد التحريف (الأعمدة 4×3×2)
المغالاة:				
صفر	0.030	1200000	1	36000 جنية
1	0.017	1200000	0.671	13688
2	0.015	1200000	0.07	1260
3	0.014	1200000	0.016	269
4	0.013	1200000	0.0002	3
	0.089			51220
الحد الأعلى للدقة				
الحد الأولي للتحريف				
التدنية:				
صفر	0.030	1200000	1	36000 جنية
1	0.017	1200000	0.03	612
	0.047			36612
الحد الأدنى للدقة				
الحد الأولي للتحريف				

- عند مستوى 5% لخطر القبول غير الصحيح للمجتمع، حجم العينة 100.

7 - تسوية القيم المتكافئة:

يرى معظم مستخدمي معاينة الوحدة النقدية. أن المنهجية التي عرضت تتسم بالتحفظ الشديد في حالة وجود قيم متكافئة. فإذا تم اكتشاف قيمة تدنية، يجب من المنطقي ومن المقبول أن تكون حدود قيم المغالاة أقل بالمقارنة مع عدم اكتشاف أي قيم للتدنية، والعكس بالعكس.

ويتم تسوية الحدود للقيم المتكافئة بإتباع ما يلي: (1) التوصل إلى ما يسمى التقدير بنقطة point estimate من قيم المغالاة وقيم التدنية. (ملحوظة: التقدير بنقطة هو طريقة للتصوير من العينة إلى المجتمع لتقدير التحريف في المجتمع، وعادة ما يتم ذلك بافتراض أن التحريفات في المجتمع الذي لم يتم مراجعته تتناسب مع التحريفات التي وجدت بالعينة). (2) تخفيض كل حد بمقدار التقدير بنقطة المعاكس له، بمعنى استخدام التقدير بنقطة للتدنية في تخفيض الحد الأولي الأعلى للتحريف، واستخدام التقدير بنقطة للمغالاة في تخفيض الحد الأولي الأدنى للتحريف.

ويتم حساب التقدير بنقطة للمغالاة عن طريق ضرب متوسط قيمة المغالاة بوحدة الجنيهاً التي تم مراجعتها في القيمة المسجلة. وبالمثل يتم ذلك عند حساب التقدير بنقطة للتدنية. وفي المثال الحالي توجد قيمة واحدة للتدنية تبلغ 0.03 لوحد الجنيه (أنظر جدول 2) في عينة حجمها 100، وبالتالي يكون التقدير بنقطة التدنية 360 جنيه (أي $0.03 \times 100 \times 1.200.000$). وبالمثل يبلغ التقدير بنقطة للمغالاة 9086 جنيه (أي $0.671 \times (0.0002 + 0.016 + 0.07 \div 1.200.000 \times 100)$).

ويوضح الجدول رقم (13) عملية تسوية الحدين بإتباع هذا الإجراء. ويتم تخفيض الحد الأولي الأعلى والذي يبلغ 51220 (من جدول 12) بالتقدير الأكثر احتمالاً لقيمة التدنية التي تبلغ 360 للتوصل إلى الحد بعد التسوية ويبلغ 50860 جنيه. كما يتم تخفيض الحد الأولي الأدنى الذي يبلغ 36612

بالتقدير الأكثر احتمالاً لقيمة المغالاة والتي تبلغ 9086 للتوصل إلى الحد بعد التسوية ليصبح 27526 جنيه. وهكذا في ضوء المنهجية والاقتراضات المتبعة يتوصل المراجع إلى إستنتاج مؤداه وجود خطر مقداره 5% للمغالاة في أرصدة المدينين بأكثر من 50860 جنيه أو للتدنية بأكثر من 27526 جنيه.

جدول رقم (13)

توضيح لحساب تسوية حدود التحريف

الحدود	التقدير بنقطة	المجتمع المسجل	حجم العينة	الفراض وحدة التحريف	عدد التحريفات
51220	360	1200000	100	0.03	الحد الأولي للمغالاة
(360)					قيمة للتدنية 1
50860					تسوية حد المغالاة
36612	9086	1200000	100		الحد الأولي للتدنية
					قيم المغالاة
				0.671	1
				0.07	2
				0.016	3
				0.0002	4
(9086)				0.7572	المجموع
27526					تسوية حد التخفيض

وتلخص فيما يلي الخطوات التي تم إتباعها لتسوية حدود التحريف لمعاينة الوحدة النقدية في حالة وجود قيم متكافئة عن طريق توضيح العمليات الحسابية التي استخدمت لتسوية الحد الأعلى للتحريف للقيم الأربع للمغالاة التي وردت في جدول (10).

خطوات حساب تسوية حدود التحريف	العمليات الحسابية للمغالاة جداول 10، 12، 13
1- تحديد التحريف في كل عنصر بالعينة، مع فصل المغالاة عن التكنية.	جدول (10) 4 قيم للمغالاة
2 - حساب التحريف لكل وحدة جنيته بكل عنصر في العينة (التحريف ÷ القيمة المسجلة)	جدول (10) 0.671، 0.0002، 0.07، 0.016
3 - تحريفات الطبقة لكل وحدة جنيته من الأعلى إلى الأدنى، بما في ذلك الافتراض نسبة التحريف لعناصر العينة التي لا يوجد بها تحريف.	جدول (12) 1، 0.671، 0.07، 0.016، 0.0002
4 - تحديد الحد الأعلى للندقة من جدول معانية الصفات وحساب نسبة حد التحريف لكل نوع من أنواع التحريفات (الطبقة).	جدول (12) الإجمالي من 8.9% لأربعة تحريفات، حساب 5 طبقات.
5 - حساب الحدين الأولين الأعلى والأدنى للتحريف لكل طبقة وللإجمالي.	جدول (12) الإجمالي من 51220 جنيته.
6 - حساب التقدير بنقطة للمغالاة والتكنية.	جدول (13) 360 جنيته للتكنية.
7 - حساب تسوية الحدين الأعلى والأدنى للتحريف.	جدول (13) قيمة التسوية 50860 جنيته لحد المغالاة.

8 - تحديد إمكانية قبول المجتمع باستخدام معانية الوحدة النقدية:

بعد حساب حدود التحريف، يجب على مراقبي الحسابات أن يقرر ما إذا كان سيقبل المجتمع أم لا، وبالتالي فهناك حاجة لوجود قاعدة قرار وتمثل قاعدة القرار لمعانية الوحدة النقدية في الآتي:

أو التذنية)، فإن ذلك يعني أن مراقب الحسابات سيقبل القيمة المسجلة إذا توصل لاستنتاج مؤداه عدم وجود مغالاة أو تذنية في أرصدة المدينين لأكثر من 40.000 جنيه. وكما سبق التوضيح اختار مراقب الحسابات عينة من 100 عنصر، واكتشف 5 تحريفات وتوصل إلى الحد الأدنى يبلغ 27526 والحد الأعلى يبلغ 50860، فإن تطبيق قاعدة القرار هنا تعني أن المراجع يستنتج عدم قبول المجتمع لزيادة الحد الأعلى للتحريف عن التحريف المحتمل أو المقبول الذي يساوي 40.000.

الوضع عند رفض المجتمع: إذا وقع أحد حدي التحريف أو كلاهما خارج حدود التحريف المحتمل أو المقبول فلا يعد المجتمع مقبولا. وعندئذ يمكن للمراجع أن يختار من بين مجموعة خيارات على النحو التالي:

- عدم القيام بأي تصرف حتى يمكن استكمال الاختبارات في جوانب المراجعة الأخرى. ويعني ذلك أن مراقب الحسابات في النهاية يجب أن يقيم ما إذا كانت القوائم المالية ككل يوجد بها تحريف ذو أهمية نسبية، فإذا تم اكتشاف تحريفات متكافئة في جوانب المراجعة الأخرى، مثل المخزون، قد يتوصل مراقب الحسابات بذلك إلى استنتاج مؤداه أن التحريفات المقدرة في أرصدة المدينين تعد تحريفات مقبولة. وبالطبع يمكن لمراقب الحسابات قبل الانتهاء من المراجعة أن يقيم ما إذا كان التحريف في حساب واحد يمكن أن ينتج عنه تضليل بالقوائم المالية حتى في ظل وجود تحريفات متكافئة.
- توسيع اختبارات المراجعة في جوانب محددة. فإذا أسفر تحليل التحريفات إلى تركيز معظمها في نوع محدد فيمكن توجيه بعض الجهود الإضافية للمراجعة في الجانب الذي ظهرت فيه هذه المشكلة.
- على سبيل المثال إذا أظهر تحليل التحريفات في عمليات المصادقة إلى أن سبب معظم التحريفات يرجع إلى عدم تسجيل مرشودات المبيعات، فيجب توسيع اختبار مرشودات المبيعات للتحقق من أنه يتم تسجيلها.

- زيادة حجم العينة لتخفيض خطأ المعاينة.
 - تسوية رصيد الحساب بالتحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية وذلك بتسوية القيمة الدفترية (بعد موافقة العميل بالطبع).
- 9 - تحديد حجم العينة باستخدام معاينة الوحدة النقدية:

تتمثل الطريقة المستخدمة في تحديد حجم العينة في معاينة الوحدة النقدية مع تلك التي تستخدم في معاينة الصفات للوحدة الطبيعية، حيث يتم استخدام جداول معاينة الصفات، وهذا ما سوف نوضحه في السطور التالية. الأهمية النسبية: يعد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية عادة الأساس لقيمة التحريف المحتمل التي يتم استخدامها. وقد يختلف التحريف المحتمل أو المقبول لكل من المغالة والتدنية. نفترض في مثالنا أنه يبلغ 100.000 جنيه.

10 - تطبيق النسبة المتوسطة للتحريف على عناصر المجتمع التي تحتوي على التحريف:

مرة أخرى قد يوجد افتراض منفصل للحدين الأعلى والأدنى، ويرجع ذلك أيضاً للحكم التقديري للمراجع الذي يجب أن يبنى على معرفة المراجع بالعميل والخبرة الماضية لمراقب الحسابات في هذا الشأن، وما إذا كان يتم استخدام أقل من 100% حتى يمكن الدفاع بوضوح عن الافتراض. نفترض في مثالنا استخدام 50% للمغالة، 100% للتدنية.

خطر القبول غير الصحيح للمجتمع: وهو أمراً تقديرياً لمراقب الحسابات ، ونفترض في مثالنا أنه يبلغ 5%.

القيمة المسجلة للمجتمع: يتم الحصول على قيمة المجتمع بالجنيه من دفاتر العميل. ونفترض في مثالنا أنها 5 مليون جنيه.

تقدير معدل الاستثناء بالمجتمع: عادة ما يتم تقدير معدل الاستثناء بالمجتمع في معاينة الوحدة النقدية بالصفر، حيث أن ذلك يعد أكثر ملائمة عند استخدام معاينة الوحدة النقدية في حالة عدم وجود تحريفات متوقعة أو وجودها ولكن بقدر ضئيل. وفي حالة توقع التحريفات، يتم تقدير القيمة الإجمالية للتحريفات المتوقعة بالمجتمع بالجنيه، وبعد ذلك يتم التعبير عنها كنسبة من القيمة المسجلة بالمجتمع. ونفترض في مثالنا الحالي أن قيمة التحريفات الخاصة بالمفالة يتوقع أن تكون 20.000 جنيه، وهذا يعادل 0.4% كمعدل للاستثناء. وحتى يتم استخدام التحفظ سيتم استخدام 0.5% كمعدل للاستثناء المتوقع.

ونلخص ما سبق من افتراضات على النحو التالي:

التحريف المحتمل أو المقبول (نفس الرقم للأعلى والأسفل)	100.000 جنيه
النسبة المتوسطة لافتراض التحريف (مقالة)	50%
النسبة المتوسطة لافتراض التحريف (تدنية)	100%
خطر القبول غير الصحيح للمجتمع	5%
القيمة المسجلة لحسابات المدينين	5 مليون جنيه
التحريف المقدر في حسابات المدينين	20.000 جنيه

ويتم حساب حجم العينة كما يلي:

الحد الأدنى	الحد الأعلى	
100.000 1 ÷	100.000 0.5 ÷	التحريف المحتمل أو المقبول النسبة المتوسطة لافتراض التحريف
100.000 5.000.000 ÷	200.000 5.000.000 ÷	القيمة المسجلة للمجتمع
2% صفر	4% 0.5%	معدل الاستثناء المحتمل معدل الاستثناء المقدر للمجتمع
149	117	حجم العينة من جداول معينة الصفات (جدول 5% مع تلاقي معدل الاستثناء المقبول مع معدل الاستثناء المقدر بالمجتمع).

ونظراً لأخذ عينة واحدة لكل من المغالاة والتدنية، سيتم استخدام العينة ذات الحجم المحسوب الأكبر منهما، وهي في هذه الحالة 149 عنصر. وعندما يهتم المراجع بالاكشاف غير المتوقع لتحريف ما، الأمر الذي قد يسبب رفض المجتمع، فيمكن أن يحمي نفسه ضد ذلك عن طريق زيادة حجم العينة على نحو تحكيمي لأكثر من القيمة المحددة بالجدول. على سبيل المثال قد يستخدم المراجع حجم العينة من 200 عنصر بدلاً من 149.

11- استخدامات المراجعة لمعانة الوحدة النقدية:

يعطي المراجعون أهمية كبيرة لاستخدام معانة الوحدة النقدية لأربعة أسباب على الأقل.

أولاً، أنها تعمل على نحو تلقائي على زيادة احتمال اختيار عناصر الجنيئات الأكبر من المجتمع الذي يتم مراجعته. ويقوم المراجعون بممارسة

تتعلق بالتركيز على هذه العناصر لأنها تمثل بوجه عام خطر أكبر للتحريفات ذات الأهمية النسبية. ويمكن أيضاً استخدام المعاينة الطبقيّة لتحقيق هذا الهدف، ولكن عادة ما تكون معاينة الوحدة النقدية أسهل في التطبيق.

ثانياً، تتميز معاينة الوحدة النقدية في أنها تخفض من تكلفة تنفيذ اختبارات المراجعة لأن العديد من عناصر المجتمع يتم اختبارها في وقت واحد. فمثلاً إذا كان عنصر كبير واحد يشكل 10% من إجمالي القيمة المسجلة بالمجتمع بالجنيهاً وبلغ حجم العينة 100 فإن استخدام طريقة الاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم سينتج عنه التوصل تقريباً إلى 10% من عناصر العينة من هذا العنصر الكبير بالمجتمع. ومن الطبيعي يحتاج هذا العنصر إلى المراجعة لمرة واحدة، فقط، ولكنه يعد كما لو كان عينة مكونة من 10 عناصر. فإذا كان بهذا العنصر تحريف، فيجب أن يتم اعتبار ذلك بمثابة 10 تحريفات.

ويمكن استبعاد عناصر المجتمع الكبيرة من مجتمع العينة ومراجعتها بنسبة 100% وتقييمها بشكل منفصل إذا رغب المراجع في ذلك.

ثالثاً، يعد استخدام معاينة الوحدة النقدية ملائماً لسهولة تطبيقها، حيث يمكن تقييم تلك المعاينة من خلال تطبيق جداول بسيطة. وبالتالي فإنه من السهل تعليم والإشراف على استخدام أساليب معاينة للوحدة النقدية. وتستخدم مكاتب المراجعة التي تقوم بالاستخدام المكثف لمعاينة الوحدة النقدية برامج الحاسب الآلي أو جداول خاصة تبسط تحديد وتقييم حجم العينة على نحو أكثر مما تم توضيحه هنا.

وأخيراً، توفر معاينة الوحدة النقدية استنتاجاً إحصائياً لا يتم من خلال الأساليب غير الإحصائية. ويرى العديد من المراجعين أن المعاينة الإحصائية تعاونهم على التوصل إلى استنتاجات أفضل ويمكن الدفاع عنها بشكل أقوى.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	مقدمة

	الفصل الأول
7	فجوة التوقعات ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية
	الفصل الثاني
25	المراجعة وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلى
	الفصل الثالث
67	المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية
	الفصل الرابع
103	التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust والتأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية Sys. Trust
	الفصل الخامس
139	مسؤولية مراقب الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه في أنظمة المحاسبة الإلكترونية
	الفصل السادس
	أساليب المعاينة في المراجعة
157	لاختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للمعانيات
216	محتويات الكتاب

يتناول هذا الكتاب :

"مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة "

- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والعمليات الإلكترونية .
- المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية .
- التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust والتأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية Sys. Trust
- مسؤولية مراقب الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه في أنظمة المحاسبة الإلكترونية .
- أساليب المعاينة في المراجعة لاختبارات الرقابة الداخلية الأساسية للعمليات

[illegible]

1194082



٢١ش شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الإسكندرية - ج.ع.م.
تليفاكس: ٥٥٦٣٩٦١/٠٢-٠٢ موبایل: ٠١٠٠١٨٣١٧٩٦-٠٩-٠١١٩٩٩٩٥/٠٢
Email: dartalemg@yahoo.com

٢١ ش شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الإسكندرية - ج. م. ع.

تلفاكس: ۰۰۲۰۰۳/۵۵۶۳۹۶۱، موبایل: ۰۰۲۰۰۱۰۰۱۸۳۱۷۹۶، ۰۰۲/۰۱۱۱۹۹۹۵۰۰۹-۰۱۰۰۱۸۳۱۷۹۶

Email: dartalemg@yahoo.com